وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

أُسْلُوْبُ الشَّرْطِ فِي كِتَابِ ثَوَابِ الأَعْمَالِ لِلشَّيْخِ الصَّدُوْقِ (ت381هـ)
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ

رسالة ماجستير

قدّمها الطالب: حسن عبد العباس كاظم الجنابي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

أ.م.د. فلاح رسول الحسيني

1444هـ 2022م

Π دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَO

صدق الله العلي العظيم [يونس:10]

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة بـ (**أسلوب الشرط في كتاب ثواب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) دراسة نحوية**) التي قدّمها الطالب (**حسن عبد العباس الجنابي**) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء المقدسة، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة.

التوقيع

أ. م. د. فلاح رسول الحسيني

التاريخ ١٠/ ١١ /٢٠٢٢

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس لجنة الدراسات العليا

التوقيع

أ. د. ليث قابل الوائلي

التاريخ ٢٠/ ١١ / ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ أنّنا قد اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**أسلوب الشرط في كتاب ثواب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) دراسة نحويّة**) التي أعدّها الطالب (**حسن عبد العباس كاظم الجنابي**)، وناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرةٌ بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربيّة/ لغة بتقدير (**جيّد جدّاً عالٍ**).

الإمضاء:

أ . م. د. نزار عبد اللطيف

(عضواً)

التاريخ: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

م. د. أحمد حسن منصور حميدي

(عضواً)

التاريخ: ٢٢/ ١٢/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

أ . م. د. فلاح رسول حسين

(عضواً ومُشرفاً)

التاريخ: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

أ . د. محمّد حسين علي زعين

(رئيساً)

التاريخ: /١٢/ ٢٠٢٢م

أقرَّ مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء بقرار لجنة المناقشة، وأمضاه.

الإمضاء:

أ .د. حسن حبيب عزر الكريطي

عميد الكليّة (وكالة)

التاريخ: ١٥/ ١٢/ ٢٠٢٣م

الحمد لله على ما أنعمَ به عليّ، ويسره لي من إتمامِ هذا البحث، فبالشكر تدوم النعم. ﴿**لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾[إبراهيم:7]. فالشكرُ لله دائمًا وأبدًا، ولرسولِهِ المصطفى وآله ـ صلوات الله عليهم ـ شكرًا لا غايةَ لعددهِ ولا انتهاءَ لأمَدِهِ، ينبع من قرارة مهجتي وخالص ولائي ومحبتي.

ولا يسعني بعد إكمال البحث إلّا أن أذكر لأهلِ الفضلِ فضلهم، فأتقدّم بالشكر والعرفان إلى السيد المشرف الدكتور(فلاح رسول الحسيني) الذي أنار طريق البحث بأنوار توجيهاته، وذلّل الصعاب بجميل توصياته، فأسأل الله أن يمدَّ في عمره وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكرِ أيضًا لرئاسةِ جامعةِ كربلاء، وعمادةِ كلية التربية للعلوم الإنسانية، ورئاسة قسم اللغة العربية، والأساتذة الأعلام الذين جادوا بآرائهم.

وأشكر أسرتي التي صبرت وتحملت الأعباء في سبيل إنجاز هذا البحث، وفاءً بحقهم وعرفانًا بفضلهم. والشكر موصول إلى الأصدقاء والزملاء في الدراسة جميعًا، أسأل الله لهم التوفيق والسداد.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين سيتفضلون عليّ بقراءة البحث، ويرفدونه بملاحظهم الرشيدة، وآرائهم السديدة، داعيًا المولى ـ عزَّ وجلَّ ـ أن أكون عند حسن ظنهم في الأخذ بما يوجهونه من تقويم؛ لإظهار البحث بصورة أبهى وأكمل، فلهم مني الشكر والاحترام. وأسأل المولى القدير أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، إنَّه ولي النعمة والإحسان.

الإهداء

إلى سيدي ومولاي أبي عبد الله الحسين (عليه السلام).

إلى هدية الله إليّ، أبي وأمي حفظهما الله ومتّعهما بموفور الصحة والسلامة.

إلى

عائلتي التي ساندتني وما تزال: إخوتي وأخواتي...

إلى أُسرتي الذين أُثقِلوا وتحمّلوا أعباء الدراسة...

إلى أساتذتي وكل مَنْ أسهم في تعليمي ولو بحرفٍ في مسيرتي الدراسية....

أهدي هذا البحث المتواضع...

الباحث

ملخص الرسالة

أُسْلُوْبُ الشَّرْطِ فِي كِتَابِ ثَوَابِ الأَعْمَالِ لِلشَّيخِ الصَّدُوقِ (ت 381هـ) دِرَاسَةٌ نَحْوِيّةٌ

ممّا لا يخفى على أحدٍ أن البحثَ العلمي عامّة والنحوي على وجه الخصوص لم يَعُدْ في مَهده ، بل تعدّى ذلك ووصل إلى مراتبه العُلى.

وإنّ الشيخ الصدوق كان عَلَمَ زمانه في رواية الحديث عن الأئمّة عليهم السلام، وصولًا إلى النبي محمّد صلّى الله عليه وآله ، إذ كان أوسطَ المحمدين الثلاثة الإماميّة الثقاة.

وأما كتاب ثواب الأعمال فلم يلحقه البحث إلا على يدي، فقد حاولتُ جاهِداً بيان ما يمكن بيانه، ناظرًا في أقوال علماء النحو والتفسير والبيان، مُعتمدًا على السياق الذي وردت فيه الأدوات الشرطيّة، فقد وقع البحث في **ثلاثة فصول** مسبوقة بمقدّمة وتمهيد، وملحوقة بخاتمة، إذ تناول **الفصل الأوّل** أدوات الشرط الجازمة، فاشتمل على ثلاثة مباحث: كان المبحث الأول تعريفًا بأدوات الشرط، والمبحث الثاني أدوات الشرط الجازمة الحرفيّة، والمبحث الثالث أدوات الشرط الجازمة الاسميّة، بينما جاء في **الفصل الثاني** الشرط غير الجازم، وقسمته على مبحثين: الأوّل: أدوات الشرط الامتناعي، والثاني: أدوات الشرط غير الامتناعي، **وأمّا الفصل الثالث** فقد ضمَّ مبحثين، أوّلهما: "صور الفعلين الواقعين شرطًا وجوابًا، والثاني: العطف على الشرط والجواب.

وقد خرج البحثُ بنتائِجَ متعدِّدة، نذكر أبرزها :

1. اشترط النحاةُ لزومَ الفاءِ في جواب الشرط إن لم يكن صالحًا للوقوع شرطًا، ومن خلال البحث تبيّن أنّها – أي الفاء– تردُ مُصدّرةً للجملة الاسميّة وغيرها.
2. قد خرج الشرط عن التعليق والارتباط في مواضع كثيرة، إذ القولُ في أنّه يفيد عقد السببيّة في كل حينٍ خطأ.
3. لم تكن هناك منهجيّة واضحة أو آليّة معيّنة في تقسيم الأدوات الشرطيّة، إذ قسّمها بعض النحويين مُعتمدًا على المعنى، والآخر على العمل، والثالث على بنيتها الحرفيّة.
4. عزا بعضُ النحاة سيادة "إن" باب الشرط لحرفيّتها، واتّضح أنّه ليس كذلك.

المحتويات

المقدّمة ..... أ
التمهيد: نُبذةٌ من الشرط، والشيخ الصدوق وكتابه 1
أوّلًا: نُبذةٌ من الشرط 2
الشرط لغةً واصطلاحاً: 2
أ: الشرط لغةً: 2
ب: الشرط اصطلاحاً: 4
ثانيًا: التعريف بالشيخ الصدوق وكتابه "ثواب الأعمال 9
اسمه ومولده وشيءٌ من نشأته: 9
مؤلّفاته وآثاره: 11
شيوخه وتلامذته: 12
وفاته ومدفنه: 13
كتاب ثواب الأعمال 13
الفصل الأوّل: أدوات الشرط الجازمة في كتاب ثواب الأعمال 16
المبحث الأوّل: التعريف بأدوات الشرط الجازمة 17
الأداة (لغةً واصطلاحاً): 18
الجزم لغةً واصطلاحاً: 21
الجزم لغةً: 21
والجزم اصطلاحاً 23
أدوات الشرط الجازمة: 25
تقسيمها: 26
فائدتها: 33
عملها: 34
المبحث الثاني: أدوات الشرط الجازمة الحرفية 37
إنْ 38

إنْ وحَرفيّتها: 38
إنْ ومسألة التقديم والتأخير: 42
أوّلاً: تقديم الاسم على فعل الشرط: 43
ثانيًا: تقديم جواب "إن" عليها: 43
إنْ والحذف: 45
معاني "إنْ" 48
(إنْ) في كتاب ثواب الأعمال 50
المبحث الثالث: أدوات الشرط الجازمة الاسمية 58
مَنْ 59
أيّ 67
الفصل الثاني: أدوات الشرط غير الجازمة 75
المبحث الأوّل: أدوات الشرط الامتناعي 76
لو 77
النوع الأول: (لو) الشرطيّة المتعلّقة بالماضي: 78
النوع الثاني: (لو) الشرطيّة المتعلّقة بالمستقبل: 82
دخولها على الأفعال والأسماء: 84
جواب (لو)، والرَّابِطُ فيه 86
(لو) في كتاب ثواب الأعمال: 90
لولا 96
أقسامُها: 96
البساطة والتركيب: 98
رفعُ الاسم بعدها: 99
جوابها: 101
لولا في كتاب ثواب الأعمال 102
المبحث الثاني: أدوات الشرط غير الامتناعي 105
إذا 106

أحكام إذا الشرطيّة:.....108
أوّلًا: في أصل استعمالها وخروجها عنه:.....108
ثانيًا: في إضافتها إلى الأفعال، وهل هي مُختصّة بالماضي: 111
ثالثًا: في جواز دخولها على الاسم:.....112
رابعًا: في العامل فيها: 113
إذا في كتاب ثواب الأعمال: 114
أمّا.....119
ما يفصل بين (أمّا) وبين (الفاء):.....125
(أمّا) في كتاب ثواب الأعمال 126
لمّا.....129
الدلالة والعمل: 129
جوابها 130
البساطة والتركيب:.....133
لمّا في كتاب ثواب الأعمال.....133
كُلّما 136
شروطها: 136
اتصالها بـ "ما":.....136
رسمها وإعرابها:.....138
كلّما في كتاب ثواب الأعمال 138
الفصل الثالث: صُورُ الشرط والجزاء والعطفُ عليهما 143
المبحث الأول: صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا 144
صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا 145
أنماط الشرط والجواب:.....146
شروط فعل الشرط: 147
أوّلًا: أن يكون فعل الشرط مُضارعًا، والجوابُ مُضارعًا:.....148

ثانيًا: أن يكونا ماضيين:.....149
ثالثًا: أن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مُضارعًا: 153
رابعًا: أن يكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا: 155
صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا في كتاب ثواب الأعمال: 156
المبحث الثاني: العطف على الشرط والجزاء.....162
العطف على الشرط.....163
أوّلًا: العطف على فعل الشرط:.....164
العطف على فعل الشرط في كتاب ثواب الأعمال:.....165
ثانيًا: العطفُ على جواب الشرط الخالي من الفاء: 168
العطفُ على جواب الشرط الخالي من الفاء في كتاب ثواب الأعمال: 170
ثالثًا: العطف على جواب الشرط المتّصل بالفاء الرابطة:.....172
العطف على جواب الشرط المتّصل بالفاء الرابطة في كتاب ثواب الأعمال:.....173
الخاتمة.....178
المصادر والمراجع.....182

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي هدانا لحمدِهِ، وجعلنا من أهلِهِ؛ لنكونَ لإحسانِهِ من الشاكرين، وليجزينا على ذلكَ جزاءَ المحسنين، والحمدُ لله الذي حبانا بدينه وخصَّنا بملّتِهِ، والصلاةُ والسلامِ على نبيّنا محمدٍ السراجِ المنيرِ صلاةً دائمةً ناميةً ما أظلمَ الليلُ وأشرقَ النهارُ وعلى آله الطيبينَ الأطهار.

أما بعد:

فيعدُّ الشرطُ واحدًا من الأساليب النحويةِ التي نالت نصيبًا موفورًا من دراسةِ النحويين، فدرسوه في عدد من الأبواب النحويةِ ؛ فهو يمتاز بخصائص ودلالات متنوعة، وله أحكامٌ متعددةٌ؛ لذلك اختلفت أنماطُه، وتنوعت طرائقُه، فرأيت من الجدير أن تستقلَ به دراسةٌ نحويةٌ، فعزمتُ على استقصاء مظاهرِهِ، والإلمامِ بطرقهِ وأساليبهِ في الموضوعاتِ النحوية، ومعرفة خصائصه وأحكامه في ضوء ما قعّده النحويون، وتطبيق ذلك في الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال للشيخ الصدوق(ت381هـ)– رحمه الله– الذي يعدُّ من نفائس كتب الترغيب الذي جمع فيه الشيخ الصدوق الأحاديثَ المسندة والمنقولة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأهل بيته الكرام عليهم السلام؛ للحثّ على فعل الخيرات والقيام بالأعمال الحسنة، وإصلاح الإنسان وتوجيهه لما فيه الخير ورفعة المقام؛ لذا يُعدُّ هذا الكتاب من الكتب الروائية التي تبيّن لنا أحكامَ ديننا التي اشتمل عليها القرآن الكريم صراحةً وضمنًا، إذ تُعدُّ هذه الكتب ـ من بعد كتاب الله ـ مصباحًا يُنير لنا عتمة أيامنا، فنستضيء بها من الظلمات، وننجو بها من المهلكات، وسُلّمًا نعرج به إلى أُفق السماوات.

فمن هنا كان اختيارُ مشرفي الدكتور(فلاح رسول الحسيني) لهذا الكتاب النفيس الشديد الصلة بالقرآن الكريم ونهجه، فقد اقترحَ عليّ دراسة أُسلوب الشرط في الأحاديث الواردة فيه، وقد تجلى لي أنَّ الموضوعَ يستحقُّ الدراسة؛ لكونه علامة مهمة تخدم اللغة ونحوها، فالموضوع لا يقتصر على إحصاء الأدوات الشرطية أو استقصائها، بل اشتملَ على كثيرٍ من الجزئيّات التي تخصُّ هذا الباب. فضلًا عن غزارةِ موارد الشرط في هذا الكتاب القيم التي كان لها الأثرُ الكبيرُ في إيصالِ رسالة

المؤلف؛ لتوجيهنا نحو الطريقِ القويم، وهذا يتزامنُ مع فكرة الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال القائمة على تحذير الإنسان؛ للحثّ على فعل كلّ خير.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب، فلم أجدْ دراسةً سابقةً بشأنه في أيّ من مستويات اللغة العربية وفروعها، فاجتمعت الدواعي والدوافع لديّ بجدوى دراسة موضوعي الموسوم: **[أسلوب الشرط في الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال للشيخ الصدوق (ت381هـ) دراسة نحوية]**. وقد بنيت دراستي على محورين هما: الجانب النظري، والجانب التطبيقي، ففي الجانب النظري تتبعت القواعد النحوية وآراء النحويين، فكان لكتب النحو النصيب الوافر في هذا البحث، فكتاب سيبويه(ت180هـ) في مقدمتها، واعتمدت كثيرًا على (المُقتضب) للمُبرّد (ت 285هـ) و(شرح المفصل) لابن يعيش(ت643هـ)، و(شرح الكافية الشافية) لابن مالك (ت 672هـ) و(شرح الكافية) للرضي(ت686هـ)، وكانت لي وقفةٌ مع كتب المحدثين أيضًا، وفضل عناية بها واهتمام كبير، منها كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي، ، ثم مصادر أُخر، ومراجع حديثة أفاد منها البحث. فضلًا عن كتب اللغة والمعجمات مما لا يسع المجال لذكرها ونجدها في ثبت المصادر والمراجع. واعتمدت على عدد من الكتب البلاغية، منها:(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، و(الإيضاح في علوم البلاغة) للخطيب القزويني(ت739هـ)، وانتفعت من التفاسير والدراسات القرآنية نحو كتاب (الكشاف) للزمخشري(ت538هـ)، و(البرهان في علوم القرآن) للزركشي(ت794هـ)، و(التحرير والتنوير) لابن عاشور(ت1393هـ)، وغيرها.

أمَّا الجانب التطبيقي فكان عبارة عن تحليل الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال للشيخ الصدوق(ت381هـ) تحليلًا نحويًّا بالاعتماد على الجانب النظري، بالإضافة إلى إبداء آراء الباحث في قضايا الشرط وجزئيّاته الواقعة في الأحاديث المذكورة.

وبعد توسع المعرفة بها– بفضل الله تعالى– وجدت قدرًا هائلًا من الأحاديث التي يتضمّن كلٌ منها شاهدًا واحدًا أو أكثر من شواهد الشرط المتنوعة تناولتها بالشرح والتحليل في متن الدراسة.

وأود أن أشير إلى التفاوت الذي حصل في حجم الفصول، وفي حجم المباحث أيضًا، إذ

يعود ذلك إلى طبيعة المادة وتوافر الأمثلة من الأحاديث التي تُطابق المسألة النحويّة، والسياقات الشرطيّة الموجودة، فقد أجد أداةً أكثر من غيرها، وعلى ذلك ينشأ فصلٌ أكثر من غيره. وبهذا انتظمت الرسالة بثلاثة فصول، يسبقها تمهيدٌ، وتتلوها خاتمة بأهم نتائج البحث، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع .

أمَّا التمهيد: فعرضتُ فيه ترجمة للشيخ الصدوق(ت381هـ) ـ رحمه الله ـ مع الإشارة إلى مفهوم الشرط لغةً واصطلاحًا، مستلهمًا مفهومه لغةً من بطون المعجمات العربية. أما في الاصطلاح، فقد تتبعت مفهومه في كتب النحويين القدماء والمحدثين.

وأمَّا الفصول، فقد تناول **الفصل الأوّل** أدوات الشرط الجازمة، فاشتمل على ثلاثة مباحث، تضمّن **المبحث الأول** التعريف بأدوات الشرط، و**المبحث الثاني** أدوات الشرط الجازمة الحرفيّة، أمَّا **المبحث الثالث** ، فقد اشتمل على أدوات الشرط الجازمة الاسميّة .

وقد خصصت **الفصل الثاني** للشرط غير الجازم، وقسمته على مبحثين:

ـ المبحث الأوّل: كان لأدوات الشرط الامتناعي، ويشتمل على الشرط بـ (لو، ولولا) **ـ المبحث الثاني:** خُصّص لأدوات الشرط غير الامتناعي، ويشتمل على (إذا، وأمّا، ولمّا، وكلّما).

أمَّا الفصل الثالث: فقد عمدت فيه إلى بيان طرفَي التركيب الشرطي وما يُعطفُ عليهما، وقسّمته على مبحثين موزّعة على التراكيب الشرطيّة الواردة في كتاب ثواب الأعمال، وهي: صور الفعلين الواقعين شرطًا وجوابًا، والعطف على هذين الفعلين.

واتبعت في دراستي المنهج الوصفي، والتحليلي. ولابدَّ لي هنا من أن أشير الى الدراسات السابقة في الشرط، وهي كثيرة، وتتمثّل بالرسائل والأطاريح الجامعية التي عرضت لأسلوب الشرط، منها على سبيل المثال لا الحصر: تحليل جملة الشرط وبيان أثرها على المعنى التفسيري (دراسة تطبيقيّة) (رسالة ماجستير)، أحمد محمد البيك، بإشراف أ. د. عبد السلام حمدان اللوح، الجامعة الإسلاميّة (غزّة)، 1435هـ- 2014م. وأيضًا نظام الجملة الشرطيّة في سورة آل عمران (رسالة ماجستير)، الأخضر سعداني، بإشراف: أحمد جلايلي، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2006م.

وعلى الرغم من كثرة تطرق الباحثين لموضوع الشرط وجوانبه المتعددة، وأصالة ما درسوه وعمقه واتساعه إلَّا أنَّ ما اطلعت عليه من هذه الدراسات وجدتها غير شاملة لكثير من

أساليبه، أو غير جامعة لها، وغير منظّمة أحيانًا، فإنني أجدُ أنَّ الجديد في طرحي يكمن في تعميم الدراسة على التراكيب اللغوية في عيّنة دراستي، واستخلاص ما أمكن استخلاصه من الأمور الجديدة التي لم أعثر عليها في كتب النحو الخاصّة بالشرط، وتحليلها تحليلًا وظيفيًا بحسب ما يقتضيه المقام، مع استخلاص الأسباب التي من أجلها استعمل الأسلوب الشرطي دون غيره من الأساليب الأخرى، والإشارة الى أسباب التفاوت في استعمال الأدوات الشرطية في الحديث الواحد؛ وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة الإثابة التي نص عليها الكتاب، وبحسب ما يتطلبه حال السامع ومقامه. فمشكلة البحث تدور حول بيان الدور المحوري للمعنى الذي يؤدّيه الشرط.

فما توصلت إليه، يعدُّ شاهدًا على مرحلة مررت بها، وأيام ذقت فيها حلاوة البحث والتصنيف، وأنا في ظل حياة هانئة وادعة حينًا، وصاخبة تموج بالأحداث والظروف حينًا آخر؛ لذلك عملت بجدٍ وجهدٍ آملًا فضل الله وكرمه؛ لتيسير ما يواجهنا من صعوبات، وتذليل العقبات، فكان خير معين ومجيب، فله الحمد فيما وفّقت به، وسدّدت إليه ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾ [هود: 88].

ومن الاعتراف بالفضل أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور (فلاح رسول الحسيني) المحترم، الذي رعاني بعلمه ومتابعته لي في كل فكرة تسجل، ومع كل خطوة تمضي، وفصل ينتظم، فقد أتحفني بملاحظاته الدقيقة التي كان لها أثرٌ بالغٌ في نمو هذا البحث وارتقائه، والانتقال به من حالٍ إلى حال، فلولا متابعته لي ما كان لهذا العملَ أن يؤولَ إلى هذه الصورة، فجزاه الله عني خير الجزاء. وأتوجّه بالشكر والعرفان لكل أساتذتي في المراحل الدراسيّة كافّة، وأخصُّ أساتيذي الفضلاء الذين تلمّذتُ لهم في مرحلة الدراسة الأولية والعليا، إذ كان لهم كلّ الفضل عليّ في وصولي إلى هذه المرحلة، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كلِّ من أعانَني بكلمةٍ أو نصيحةٍ أو تشجيعٍ، ولكلِّ من شدَّ من عزيمتي من قريبٍ أو بعيد.

وفي الختام، فهذا جهد المقلّ، وهو ممّا منَّ الله به عليَّ، ولا أدّعي له الكمال، فلله ـ سبحانه ـ الكمال كله، وما يزال في هذا البحث بغية لراغب، ورأي لكل ذي فكر ثاقب، وما هذا البحث إلّا فاتحة لبحوث أخرى، اللهم إن كان في هذا البحث من صواب فعظّم لي به أجرًا، واجعله

عندك لي ذخرًا، وما كان فيه من نسيان أو خطأ أو زلل مما فاتني فيه الفهم، أو قادني إليه الوهم فاغفره لي، ولا تحمل عليَّ به وزرًا. ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾ [البقرة: 286]. والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

نُبذةٌ من الشرط، والشيخ الصدوق وكتابه

أوّلًا: نُبذةٌ من الشرط

ثانيًا: التعريف بالشيخ الصدوق وكتابه "ثواب الأعمال"

أوّلًا: نُبذةٌ من الشرط

الشرط لغةً واصطلاحاً:

أ : الشرط لغةً:

جاء في كتاب العين للخليل (ت 175 هـ) مادّة (ش،ر،ط) قوله: ((الشَّرْطُ: معروفٌ في البيع، والفعلُ شارَطَهُ فَشَرَطَ لَهُ على كذا وكذا، يشرطُ له)).[1] ((وإذا عجّل الإنسان رسولاً إلى أمرٍ قيلَ: أشْرَطَهُ وَأفْرَطَهُ، من الأشراط التي هي أوائل الأشياء))[2].

وقال ابن سيده (ت 458هـ): ((والشّرْطُ: العلامةُ، والجمعُ: أشراطٌ، وأشراطُ الساعة: أعلامُها، وهو منه، وفي التنزيل ﴿فقد جاء أشراطُها﴾ [سورة محمد: 18]، والاشتراطُ: العلامةُ التي يجعلها الناس بينهم)).[3] وقيلَ: ((أشراطُ الشيء: أوائلُهُ؛ لأنّ علامة الشيء أوّلُهُ))[4].

في حين ورد معنى الشرط في اللسان بأنّه: ((والشّرْطُ: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمعُ شُروطٌ، وفي الحديث: ((لا يجوز شرطان في بيعٍ)) هو كقولك: بعتُكَ هذا الثوب نقداً بدينار، ونسيئةً بدينارين، وهو كالبيعتين في بيعةٍ ...))[5]. ومنه الحديث الآخر: ((نُهِيَ عن بيعٍ

---

(1) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، تصحيح: الأستاذ أسعد الطيّب، مطبعة أسوة، ط4، 1435هـ، 2/ 310 مادة (شرط).

(2) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، حققه وقدّم له: عبد السلام هارون، محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه: محمد علي النجّار، علي محمد البجاوي، (د.ت)، 8/ 310 مادة (شرط).

(3) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت458 هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م، 8/ 13 مادة (شرط).

(4) المحكم والمحيط الأعظم: 8/ 14 مادة (شرط).

(5) لسان العرب، لابن منظور (ت 711 هـ)، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ - 2000م، 7/ 272.

وشرطٍ)) وهو أن يكونَ مُلازماً في العقد لا قبله ولا بعده.[1]

((وقد شَرَطَ لـه يَشْرِطُ وَيَشْرُطُ شرطاً، والشّريطةُ: كالشّرط، وقد شارَطَهُ وشَرَطَ لـهُ فـي ضـيعتهِ يَشْرِطُ، وشَرَطَ للأجيرِ يَشْرُطُ شرطاً))[2].

وفي القاموس المحيط: ((اشتَرَطَ عليه: شَرَطَ، وتَشَرَّطّ في عملِهِ: تَأنَّقَ، واستشرَطَ المالُ: فَسَدَ بعد صـلاحٍ، .....، وشـارَطَهُ: شَـرَطَ كُـلٌّ منهمـا علـى صـاحبِهِ))[3]. وقيـل: تَشَـرَّطَ: أي تَنَـوَّقَ وَتَكَلَّـفَ شروطاً ما هي عليه[4].

وذكر صاحب التاج: ((وفي المَثَل: "الشَّرْطُ أمْلَكُ"، عليكَ، أم لَكَ... قال الصاغاني: وَيُضْرَبُ في حِفظِ الشّرط يَجري بين الإخوان))[5].

وقد تناولت المعجمات العربية الزاخرة بمادة (ش، ر، ط) مجموعةً من المعاني منها:

1- العزل والتهيئة للبيع، أو الاستعداد لبيع المشروط.

2- وشرط الإبل: حواشيها وصغارها.

3- والشَّرْطُ: بَزْغُ الحِجام، والشَّرَط: رُذال المال، والشُّرَط والمِشرَط، والشّريط: العتيدة، والشرواط: الطويل ... إلخ.

وبملاحظة ما تقدّم نجد أنّ أكثر هذه المعاني المذكورة لا تعنينا ولا تُغني بحثنا؛ كونها لا ترتبط

---

(1) يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي (ت 1205 هـ)، تح: عبد العليم الطحاوي، راجعه: عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، التراث العربي، 1400هـ - 1980م، 19/ 404 مادة (شرط).

(2) المحكم والمحيط الأعظم: 8/ 13 مادة (شرط).

(3) القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ت 817 هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ - 2003م، 620 مادة (شرط).

(4) يُنظر: تاج العروس: 19/ 412 مادة (شرط).

(5) تاج العروس: 19/ 404 مادة (شرط).

بما يتناوله البحث، إذ يُعنى بحثنا بـ (الشرط في النحو)، ويبدو أن أقرب المعاني اللغوية للشرط هو "العلامة" و "إلزام الشيء والتزامه".

ب: الشرط اصطلاحاً:

يُعدُّ الشرط من أهمّ الأساليب في العربية، وقد كَثُرَ استعماله في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي وكلام العرب.

يتكوّن الشرط من أركانٍ ثلاثةٍ هي:

1- أداة الشرط (حرف، اسم).

2- فعل الشرط أو جملة الشرط.

3- جواب الشرط أو جزاؤه[1].

ولم نعثر على مسمّى "الشرط" في أول كتاب نحوي ألا وهو "كتاب سيبويه"، إذ عبّر عنه بـ "الجزاء[2]" وعقد له بابًا خاصًّا سمّاه "باب المجازاة"، إذ يقول فيه: ((أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة))[3]، بينما ذكر الفرّاء (ت 207هـ) مصطلح "الشرط"، فقال: ((إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي (ت672هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط 1، 1402هـ - 1982م، 3/ 1584، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، ط7، 1424هـ، 33/4.

(2) الكتاب، لسيبويه (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م، 3/ 35-36.

(3) الكتاب: 3/ 63.

على أنّه صلة للنكرة بمنزلة الذي))[1]، فهو بهذا يجمعُ بين التسميتين أو المُصطلحين "الجزاء" و"الشرط" في القول المذكور، ويبدو أنّه أطلق على أحد طرفي الجملة الشرطيّة تسمية "الشرط" وعلى طرفها الآخر "الجزاء"، ولم يَعنِ تعميم إطلاق مصطلح "الشرط" على الباب بأكمله.

أمّا المبرّد (ت 285هـ) فقد عرّف الشرط قائلاً: ((ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره))[2]، وهو المعنى الإجمالي العام لأسلوب الشرط، ذاكرًا إيّاه في باب "المجازاة وحروفها"، فهو وإن أدرك المعنى العام للشرط وعرّفه إلّا إنّه لم يبتعد كثيراً في إيراد التعريف في بابٍ خاصٍ بالمجازاة أو الجزاء وهو ما ذهب إليه سيبويه.

ومن المحدثين الأنطاكي إذ يُعرّف الشرط بقوله: ((الشرط هو ربط حدثين برابط السببيّة، بحيث يكون الأوّل سبباً للثاني، ويكون الثاني مُسبّباً عن الأوّل))[3].

فمعنى الشرط – إذن – في متعارف أهل اللغة هو: الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء، فإنْ تطابق الواقع فالشرطيّة صادقة، وإلّا فكاذبة، والاعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيءٍ من مضموني طرفها[4].

فبلحاظ العلاقة التي تربط بين جزأي الشرط – فعله وجوابه – أصبح باستطاعتنا القول: إنّ هذه العلاقة الرّابطة هي علاقة سببٍ ومُسبّب، إذ إنّ ما يسمّيه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي يسمّيه الفقهاء علّةً ومقتضياً وموجباً ونحو ذلك، فالشرطُ اللفظيّ سببٌ معنويّ[5]،

---

(1) معاني القرآن، للفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط3، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1422هـ-2001م، 2/ 162.

(2) المقتضب، للمبرّد (ت 285 هـ)، تح: حسن أحمد، مراجعة: د. إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1420هـ - 1999م، 1/ 346.

(3) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط3، (د.ت)، 2/ 53.

(4) يُنظر: الكليّات ، للكفوي (ت 1094هـ)، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، محمد المصري، دمشق، 1413هـ - 1992م، ط2، القسم الثالث، ص67.

(5) يُنظر: الكليّات: 65.

ويوضّح الكفوي (ت 1094 هـ) الشرط النحوي على وجه الخصوص بقوله: ((والشرط النحوي هو ما دخلَهُ شيءٌ من الأدوات المخصوصة الدالّة على سببيّة الأوّل للثاني))[1] .

وللدكتور فاضل السامرائي تعليقٌ لطيفٌ والتفاتةٌ جيدة، إذ يقول في كتابه "معاني النحو" في قضيّة – السببيّة في الشرط وارتباط الأول بالثاني – : ((هذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذلك فلا يكون الثاني سبباً عن الأول ومتوقّفاً عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فمثله مثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾ [سورة الأعراف: من الآية 176] فَلَهْثُ الكلب ليس متوقّفاً على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كلّ حال، وإنّما ذكر صفته فقط))[2]. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه الأنطاكي إذ يصف التركيب الشرطي بأحوالٍ ثلاثةٍ مُصرّحًا: ((إذ نجد التركيب الشرطي في العربية يقوم تارةً على بيان السببيّة بين الحدثين، وتارةً أخرى يقوم على نفي السببيّة بينهما، وتارةً ثالثة يقوم على ربطهما بغير رابط السببيّة))[3].

إذ يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الشرط لا يتمثّل في معنى السببيّة وحدها وإنما يتعدّاه ويخرج عنه، بل يصل إلى مضادّتها ونفيها، وهذا ما سنحاول توضيحه وشرحه مُفصّلاً وباستيفاء في فصول بحثنا ومباحثه إن شاء الله تعالى.

وشَبَّهَ ابن هشام (ت 761 هـ) مسألة الشرط وجوابه بالسؤال وإجابته بقوله: ((فالفعل الثاني يُسمّى جوابًا وجزاءً تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال؛ وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأوّل كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المُجازى عليه))[4].

واتّجه بعضهم في تفسير معنى الشرط إلى أنه "التعليق"، فذكر ابن مالك (ت 672 هـ) هذا

---

[1] الكليّات: 67.

[2] معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار السلاطين ، عمّان، الأردن، 1431هـ - 2010م، ط1، 4/ 45.

[3] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 53.

[4] شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، بركات يوسف هبّود، مراجعة وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر ، بيروت، لبنان، 1424هـ - 2003م، ط1، 450.

المعنى بقوله: ((أدوات الشرط وهي كلمات وُضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببيّة أولاهما ومُسببيّة الثانية))[1]. وأوضح الشريف الجرجاني(ت 816 هـ) في تعريفاته: أنّ معنى الشرط هو تعليق شيءٍ بشيء، بحيث إذا وُجِدَ الأوّل وُجِدَ الثاني[2]. وفي المعنى نفسه يتعرّض الفاكهي (ت 972 هـ) لهذه القضيّة بتعريفه للشرط قائلاً: ((هو تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط بحصول جملة أخرى هي جملة الشرط))[3].

وتابعهما في ذلك جماعة من المحدثين، فيصرّح الدكتور أحمد عبد الستار الجواري قائلاً في تعقيبه على قوله تعالى:﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفرْ لهم ما قد سلف﴾[سورة الأنفال: من الآية 38]: ((فإنّ فعل الغفران – وهو جواب الشرط – مُعلّقٌ على انتهائهم من فعل الكفر، وما يلحقه من أفعال))[4].

ويزيدُ الدكتور الجواري في توضيح ما قدّمه أعلاه في كتابه "نحو الفعل" بقوله: ((والشرط صيغة فعلية مستقلّة تُخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن؛ لأنّ الفعل في جملة الشرط مُعلّقٌ حدوثه أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، ففي قولك: ((إن تذهبْ أذهبْ)) تعلّقَ ذهابُكَ على ذهاب المخاطب، فأنت لم يقع منك الذهاب، والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك، وإنما علّقتَ ذهابك على ذهابه بأداة الشرط، وهذا التعليق وما يتبعه من نقصٍ في الدلالة يجعل الفعل غير مستحقّ لمعنى الرفع أو النصب، فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره وذلك هو الجزم))[5].

---

(1) شرح التسهيل، لابن مالك (ت 672 هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة ، ط1، 1410هـ - 1990م، 2/ 66.

(2) يُنظر: التعريفات، للجرجاني (ت 816هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 209.

(3) شرح الحدود النحوية، للفاكهي (ت 972 هـ)، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد - بيت الحكمة، 132.

(4) نحو المعاني : د. أحمد عبد الستار الجواري، (د-ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ - 1987م، 115.

(5) نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م، 49-50.

فبالإضافة إلى تبيين معنى التعليق وشرحه أوضح لنا القائل سببيّة جزم فعل الشرط وجوابه وعِليّة ذلك، وعزا ذلك إلى أنّه غير تام دلاليّاً، وهذا نظرٌ وجيه، إذ إنّ سبب عدم تمكّن هذين الفعلين من الرفع والنصب، وضعفهما، يرجع إلى نقصانهما إذا أُفرِدا وعُزِلَ أحدهما عن الآخر، وهذا يدلّلُ لنا موافقة صاحب الرأي ومتابعته لما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني – كما سيأتي – في اعتبار الشرط المتكوّن من – فعلٍ وجوابٍ– واحد متّحد، ولا ينبغي ولا يجوز الفصل بين الجزأين.

وتطرّق الدكتور المخزومي لهذه المسألة، ونجد ذلك واضحاً في تعريفه للشرط، إذ يقول: ((الشرطُ أسلوبٌ لغويّ، ينبني –بالتحليل– على جزأين، الأوّل مُنزّل منزلة السبب، والثاني مُنزّل منزلة المُسبّب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأوّل، وينعدم الثاني إذا انعدم الأوّل؛ لأنّ وجود الثاني مُعلّقٌ على وجود الأوّل))[1].

وأمّا في ما يتعلّق بالشرط من حيث طرفاه فقد اختلف العلماء في هذا، فبعضٌ عَدَّ الشرط بمجموعه – فعله وجوابه– واحداً، وبعضٌ ذهب إلى أنّ الشرط متكوّنٌ من جملتين تحوي كل واحدة منهما فعلاً وفاعلاً.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ): ((الشرط – كما لا يخفى– في مجموع الجملتين لا في كلّ واحدة منهما على انفراد، ولا في واحدةٍ دون الأخرى))[2].

وأسلوب الشرط أسلوبٌ مختلف في حقيقته عن أساليب الخبر والإنشاء، ذلك أن فعل الشرط وحده وجواب الشرط وحده لا يفيد كلّ منهما معنى من معاني الخبر ولا الإنشاء، وإن كانت جملة الشرط جملة خبريّة ولكنّها مركّبة، وكلّ جزء منها خارج عن أن يكون خبرًا، أو يكون إنشاءً[3].

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ - 1986م، ط2، 284.

(2) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، صحّح أصله: الشيخ محمد عبده، الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، وقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه: السيّد محمد رشيد رضا، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، 1402هـ - 1982م، 189.

(3) يُنظر: نحو الفعل: 50.

ويذهب الدكتور عبد السلام المسدي إلى اصطلاح "التركيبين أو الشّقّين" قاصداً فعل الشرط وجوابه، متجنّباً بذلك إطلاق لفظة "جملتين" عليهما، ونلاحظ ذلك جليّاً في تعبيره مُعرّفاً الشرط بقوله: ((أسلوبٌ لغويٌّ ينبني على جملةٍ ميكانيكيةٍ تتألّف من أداةٍ (حرفاً كان أو اسماً) ومن تركيبين سُمّيَ الأوّل شرطاً والثاني الجواب أو الجزاء، تقوم الأداة بربط الجزأين ربطاً وثيقاً يحول دون استقلال أحدهما عن الآخر، ينزل الشقّ الأوّل منزلة السبب، والشقّ الثاني منزلة المُسبّب))[1].

ثانيًا: التعريف بالشيخ الصدوق وكتابه ثواب الأعمال

اسمه ومولده وشيءٌ من نشأته:

((هو رئيس المحدّثين والشيخ الأقدم أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي المعروف بالصدوق قدّس الله سرّه.

القلم عاجزٌ عن إطرائه والثناء عليه؛ لعظمته وشدّته في العلم والوثاقة وكثرة التصانيف، فهو وجه الشيعة على الإطلاق وفقيههم، ولم يرقَ درجته أحد))[2].

لقد انحدر من أشهر بيوتات العلم في "قم" بيت بابويه الذين ذاع صيتهم في الفضيلة، ويكفيه فخراً أنّ الإمام الحادي عشر أبا محمد الحسن العسكري عليه السلام قد وصف والد الصدوق بالولد العالم حيث كتب الإمام عليه السلام رسالةً إلى والد المؤلّف يقول فيها: ((بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، والجنة للموحدين، والنار للملحدين، ولا عدوان إلّا على الظالمين، ولا إله إلّا الله أحسن الخالقين، والصلاة على خير خلقه محمد وعترته الطاهرين، أمّا

---

[1] الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفية، عبد السلام المسدّي، د. محمد عبد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتب العربية، ليبيا – تونس، عن مجلة مجمع اللغة العربية، د. ت، 22.

[2] عيون أخبار الرضا، للشيخ الصدوق (ت 381هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: العلّامة الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي ، بيروت، لبنان، 1404هـ - 1984م، ط1، 1/ 5 .

بعد: أوصيك يا شيخي ومعتمدي وفقيهي – أبا الحسن علي بن الحسين القمّي وفّقك الله لمرضاته، وجعل من صُلبك أولاداً صالحين برحمته – بتقوى الله وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، فإنّه لا تقبل الصلاة من مانعي الزكاة))[1].

وُلد بقم في حدود سنة 306هـ، ونشأ بها تحت رعاية أبيه الذي كان أعلم الناس في زمانه وأتقاهم، وتخرّج على مشايخها، ثمّ هاجر إلى الريّ سنة 338هـ بدعوة من أهاليها، وأقام بها إلى سنة 352هـ، ثمّ أكثر الترحال والتنقّل بين خراسان ونيسابور وبغداد والكوفة ومكة المكرّمة وهمذان وبلاد ما وراء النهر "بلخ" وسرخس[2].

شهادات العلماء بحقّه:

ورد في رجال النجاشي (ت450هـ) في ترجمة الصدوق: ((هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي أبو جعفر، نزيل الريّ، شيخنا وفقيهنا، ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمسٍ وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن))[3].

وقال عنه الطوسي (ت460هـ) – قدّس سرّه – : ((محمد بن علي ....، جليل القدر يُكنّى أبا جعفر، كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القميّين مثله في حفظه وكثرة علمه))[4].

---

(1) عيون أخبار الرضا: 1/ 5.

(2) يُنظر: عيون أخبار الرضا: 1/ 6.

(3) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ (رجال النجاشي)، للنجاشي (ت 450 هـ)، تح: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، إيران، 1424هـ، ط7، الرقم [1094]، 389.

(4) الفهرست، للطوسي (ت 460هـ)، صحّحه وعلّق عليه: محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف، 1380هـ - 1960م، ط2، الرقم [709]، 184-185.، يُنظر: ترتيب خلاصة الأقوال، للعلّامة الحلّي (ت 726هـ)، تصحيح وتحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية، مؤسسة الطبع التابعة للاستانة الرضوية، مشهد، إيران، 1423هـ، ط1، 390، يُنظر: أمل الآمل، للحرّ العاملي (ت 1104 هـ)، تح: السيّد أحمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامي، مطبعة نمونة، قم المقدّسة، إيران، 1362هـ، الرقم [845]، 2/ 283.

كذلك أثنى عليه صاحب الروضات قائلاً: ((أمره في العلم والعدالة، والفهم والنبالة، والفقه والجلالة، والثقة وحُسن الحالة، وكثرة التصنيف، وجودة التأليف وغير ذلك من صفات البارعين، وسمات الجامعين، أوضح من أن يحتاج إلى بيان، أو يفتقر إلى تقرير القلم في مثل هذا المكان))[1].

وأضافَ – يوضّح نباهته وذكاءه ببركة دعوة الإمام– قائلاً: ((قال ابن سورة: كلّما روى أبو جعفر وأبو عبد الله ابنا علي بن الحسين شيئاً يتعجّب الناس من حفظهما، ويقولون لهما: هذا الشأن خصوصيّة لكما بدعوة الإمام عليه السلام لكما))[2].

مؤلّفاته وآثاره:

ذكر المؤرّخون وأصحاب الحديث والرجاليّون الكثير من المؤلفات العليّة والمصنفات الغنيّة والرسائل السنيّة التي بلغت – الثلاثمائة أو الأربعمائة – لهذا البحر الذي لا يُساحل، والجبل الذي لا يُطاول، صدوق عصره، وفلتة دهره، وسنذكر أبرزها:

جاء في رجال النجاشي (ت450 هـ): ((وله كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد كتاب إثبات الوصيّة لعلي عليه السلام، كتاب علل الشرائع، كتاب ثواب الأعمال، كتاب عقاب الأعمال، كتاب مدينة العلم، كتاب المقنع في الفقه، كتاب مصادقة الإخوان، كتاب الخصال، وكتب المصابيح، وكتب الزهد))[3]. وذكر صاحب الفهرست: ((له نحو من ثلاث مئة مصنّف))[4]. وقيل: له أربعمائة كتاب في الحديث[5].

---

(1) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري (ت 1313 هـ)، تح: أسد الله إسماعيليان، مطبعة مهراستوار، قم المقدّسة، 1392هـ، 6/ 132.

(2) روضات الجنات: 6/ 139.

(3) ينظر: رجال النجاشي: 389- 391، الفهرست (للطوسي): 185.

(4) الفهرست (للطوسي): 184-185.، ويُنظر: ترتيب خلاصة الأقوال (للعلّامة): 390، أمل الآمل: 2/ 283.

(5) ينظر: الشيعة في مسارهم التاريخي "مقدمة أعيان الشيعة"، للسيّد محسن الأمين العاملي، تح: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، تقديم: د. إبراهيم بيضون، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، مطبعة محمد، 1421هـ - 2000م، ط1، 501.

ومن الغريب عدم ذكر كتبه المشهورة أمثال من لا يحضره الفقيه – وهو الأشهر – كذلك كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام وكتاب الأمالي من قِبل النجاشي والطوسي، وباعتقادنا أنّهم تركوا ذكرها؛ لأنها كالشمس في رابعة النهار لها من الذيوع والاشتهار وليس تقصيراً منهم أو تعمّداً.

في حين ذكرها صاحب أمل الآمل لكنه اقتصر على الكتب الواصلة إليه دون غيرها[1].

ولا يخفى عن ذهن أحد منّا غزارة تآليف الشيخ؛ لذا يصعب إحصاؤها وحفظها كلّها خاصّة في العوامل والظروف التي لاقاها أتباع أهل البيت عليهم السلام والتي يطول في شرحها المقال، لكنّا نريد القول إنّ الشيخ الصدوق كان عمدة عصره وركيزته؛ لذا فمن الطبيعي اختلاف نسبة بعض الكتب إليه لكثرتها.

ومن هذا كلّه نعرف مكانة هذا الرجل الكبير والمؤلّف النحرير، والذي اعتلى سلك التأليف وبراعة التصنيف، وشهد له الجميع بالعلم والفضل والتُّقى.

شيوخه وتلامذته:

إنّ أساتذته وشيوخه كثيرون لا يمكننا ذكرهم جميعًا، إذ تُشير المصادر إلى أنّ مشايخه كانوا يزيدون على المائتين وخمسين شيخاً[2].

بينما ورد في مقدمة كتاب ثواب الأعمال أنّ مشايخه زادوا على المائتي رجل[3]... .

أمّا تلامذته فأعلام معروفون مشهورون، وقد مرّ بنا بأن شيوخ الطائفة سمعوا منه وهو حدث السنّ؛ لذا يتوجّب أنّ الآخذين عنه كثيرون خاصّة أنّ عمره فاق العقود السبعة من السنين.

قال بعضهم: ((ومن ظفرنا به منهم – تلامذته – تبلغ عدّتهم سبعاً وعشرين رجلاً))[4].

ونُقِلَ في العيون: ((إنّ عددهم أكثر من مشايخه، ولكن لم نقف على أسمائهم بالتفصيل إلّا

---

(1) ينظر: أمل الآمل: 2/ 284.

(2) ينظر: عيون أخبار الرضا: 1/ 9.

(3) ينظر: ثواب الأعمال – للشيخ الصدوق (ت381 هـ)، حققه وصحح أسانيده: سماحة الحجة الشيخ محمد الماحوزي، دار زين العابدين لإحياء تراث المعصومين، الناشر فاروس، 1393هـ - ...، ط1، ص 20.

(4) ثواب الأعمال: 21.

على القليل والقليل جدّاً، وهُم: الشيخ المفيد، والسيّد المرتضى علم الهدى، ووالد النجاشي، ومحمد بن طلحة النعالي شيخ الخطيب البغدادي صاحب التاريخ، وأخوه الحسين بن علي، وأبو علي الشيباني مؤلّف تاريخ قم))[1].

وفاته ومدفنه:

توفّي – رحمه الله– بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وقبره بالريّ قريب من قبر الشاه عبد العظيم الحسني[2]. دُفِنَ – قدّس سرّه– في بستان طغرلية في بقعة شريفة عليها قبّة عالية، يُزار ويُتبرّك به؛ لكراماته العديدة البادية.

كتاب ثواب الأعمال

طالما عُنيت البحوث والدراسات – قديماً وحديثاً – وفي شتّى صنوف المعرفة وميادينها بإظهار ما خَفِيَ عن عامّة الناس، وحلّلت ما استبطنته الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي وردت إلينا بالنقل عن أهل بيت العصمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، كذلك كلام الحكماء ودواوين الشعراء، وهذه كلّها – مع اختلاف قِيَمِها ومصادر إنشائها – لا يفهمها كل من قرأها واطّلع، أو كلّ من حفظ بعض الأمور وجَمَع، بل لها أناسُها المختصّون، وعلماؤها البارزون، ومن ثمّ طلاّبهم الذين من رفد أساتيذهم ينهلون، ومنهم يأخذون ويتعلّمون.

ولقد مَرَّ بنا في أثناء مطالعاتنا كتب التراجم والرجال أنّ في ترجمة شيخنا الصدوق – برّد الله مضجعه– كمّاً هائلًا غزيرًا من الكتب والتصانيف والرسائل التي ألّفها وصنّفها، وممّا دعانا إلى

---

[1] عيون أخبار الرضا: 1/ 9-10.

[2] يُنظر: رجال النجاشي: 392، الفهرست (للطوسي): 184، ترتيب خلاصة الأقوال: 390، روضات الجنات: 6/ 136، عيون أخبار الرضا: 1/ 10.

الاهتمام بهذا الكتاب دون سواه هو كما قال مؤلّفه في مقدمته: ((إنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا ما رُوي عن النبي صلّى الله عليه وآله أنّه قال: الدّال على الخير كفاعله))[1].

لذا يمكننا القول: إنّنا نريد أن ننهض بهذا السِّفر المنيف والأثر السامي الشريف، وندرسه من جانب لُغويّ مهم – الجانب النحوي – ولا سيما أنّ النحو عصب الدراسات اللغوية، وعضد فهم المعاني والدلالات؛ لنتحصّل على أجرٍ يعيننا في دنيانا وأُخرانا، ونشارك مؤلّفه في ذلك الأجر. وقد اخترنا موضوع الشرط؛ لأن الإثابة والعقوبة منعقدتان على "شروط" وهذا قانون إلهيّ، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: 7–8] والأمثلة لا حصر لها في هذا.

كذلك اخترنا كتاب ثواب الأعمال دون عقابها؛ لأن النفس – السَّويّة – في طبيعتها وفطرتها تُحِبُّ الخير وتتقرّب إلى كلّ ما يتّصل به، وتمقت الشرّ وتتنفّر عمّا يتعلّق به، وخير مصداقٍ لكلامنا قوله – جلَّ ثناؤه – :﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: 7].

ثمّ إن الكتاب لا يختلف عليه اثنان، لا في نسبته للمؤلّف، ولا في مواد أحاديثه، علاوةً على هذا يضمُّ الكتاب ما يناهز الثمانمائة حديث كلّها مُسندة ما عدا أربعة مرسلة، وهذا يدلّ على علوّ شأن مواده الحديثية، وبعدها عن المراسيل، وتواترها.

الكتاب مُعتمَدٌ متناً وسنداً من قبل جُلّ العلماء الذين تأخروا عن الصدوق، ومنهم: الحر العاملي صاحب الوسائل، والعلّامة المجلسي مؤلّف البحار، والمحدّث النوري صاحب المستدرك، وكان سبب اعتمادهم أن جُلّ ما جاء فيه مقبول المتن والسند معاً[2].

---

(1) ثواب الأعمال: 36 (مقدمة المؤلف).

(2) ينظر: ثواب الأعمال: 31.

طُبع الكتاب مرّات عدّة في إيران – تبريز طبعة حجريّة سنة 1298–1299هـ، وأخرى (حجريّة) سنة 1312هـ، وثالثة في طهران طبعة حروفيّة في 294 صحيفة.

وفي سنة 1962م طُبع في بغداد طبعة حروفيّة في 270 صحيفة. وبعد هذا التاريخ طُبع مرّات ومرّات في العراق وإيران ولبنان[1].

وختاماً، ما نريد قوله: بقي الكتاب على حدّ مُحدّدٍ من الشهرة والذيوع، وإن لم نُخطئ فهو مُتداوَلٌ بين أوساطنا الدينيّة الحوزويّة، ولم يأخذ حقّه من الانتشار والصيت كما لاقاه من لا يحضره الفقيه أو عيون الأخبار ...إلخ.

فلعلّ هذه الدراسة تمسح عنه بعض الغبار، وتُزيحُ جزءاً من الدّثار، فهو كتاب أخلاقيّ تربويّ نبويّ قلّ نظيره، وأحرى بنا كأمّة مسلمة أن نستقي من هذا النبع الصافي درر الأخبار المصطفوية.

---

[1] ينظر: ثواب الأعمال: 32.

الفصل الأول

أدوات الشرط الجازمة في كتاب ثواب الأعمال

المبحث الأوّل

التعريف بأدوات الشرط الجازمة

الأداة (لغةً واصطلاحاً)

الأداة في اللغة: الآلةُ، والجمع: الأدَواتُ[1]. وإداوَةُ الشَّيءِ، وأَداتُه: آلَتُه. ورَجُلٌ مُؤْدٍ: ذُو أَداة. ومُؤْدٍ: شَاكٌ في السِّلاحِ. وتأَدَّيْتُ للأَمْرِ: أَخَذْتُ له أَداتَه. وآدَيْتُ للسَّفَرِ: اسْتَعَدَدْتُ له، وأَخَذْتُ أَداتَه[2].

قال ابن فارس (ت 395هـ): ((الْهَمْزَةُ وَالدَّالُ وَالْوَاوُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ. الْأَدْوُ كَالْخَتْلِ وَالْمُرَاوَغَةِ. يُقَالُ: أَدَا يَأْدُو أَدْوًا. وَقَالَ:

أَدَوْتُ لَهُ لِآخُذَهُ ... فَهَيْهَاتَ الْفَتَى حَذِرَا

وَهَذَا شَيْءٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَدَاةِ، لِأَنَّهَا تَعْمَلُ أَعْمَالًا حَتَّى يُوصَلَ بِهَا إِلَى مَا يُرَادُ))[3]. فهي بذلك "الآلة" التي توصِلُكَ إلى ما تُريد، كذلك يمكننا القول بأنّها الواسطة التي توصِلُ المتكلّم إلى مُبتغاه. وقيلَ: الأداة في اللغة: ((الآلة الصغيرة))[4] والوصف بـ"الصغيرة" يبدو أنّه من صُنعِ المعاصرين، إذ لم أعثر عليه في المعجمات القديمة.

و ((في اصطلاح النحويين اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل))[5].

فالنحاة قسّموا الكلام على ثلاثة أقسام (اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ)، والحرفُ ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[6]. ولم يستخدم سيبويه (ت180هـ) في كتابه مصطلح (الأداة) وإنما أطلق مصطلح (الحروف) للدلالة على الأدوات، سواء أ كانت أسماءً أم حروفًا – أعني حرفَي الجزاء–،

---

(1) يُنظر: الصحاح، للجوهري (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م، 6/ 2265، ولسان العرب: 14/ 25. مادة (أدا).

(2) يُنظر: الصحاح: 6/ 2265 مادة (أدا)، المحكم والمحيط الأعظم: 9/ 451- 452، لسان العرب: 14/ 25. مادة (أدا).

(3) مقاييس اللغة، لابن فارس (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1366هـ، 1/ 73 مادة (أدَوَ)، ويُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: 9/ 451.

(4) المعجم الوسيط: إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين، دار الأمواج، بيروت، لبنان، ط2، 1410هـ-1990، 10.

(5) يُنظر: المعجم الوسيط: 10.

(6) الكتاب: 1/ 12.

إذ أطلق تسمية (حروف الجزاء) على أدوات الشرط برمّتها، حروفاً كانت في بِنيَتِها أم أسماءً[1].

أمّا المبرّد (ت 285هـ) فقد أطلق مصطلح "أدوات" على الأفعال، من دون أن يسمّيَ "حروف الشرط" بالـ "أدوات"، فيقول: ((اعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها، كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك))[2]. وتشبيهُ المبرد الأفعال بحروف النصب والجر –عملاً– يفسّرُ معنى الأداة (الآلة) التي تعمل بما بعدها كما يُلاحَظ. وقد ذهب عدد من النحويين – ممّن جاء بعد سيبويه والمبرّد – إلى إطلاق مصطلح "الأدوات" على عدد من أبواب مؤلّفاتهم[3]، ولا سيما باب الحروف الناصبة للمضارع، وشرحوا بعض القضايا والمسائل النحويّة مطلِقينَ مصطلح "الأدوات" على بعض فروع المسائل ومتعلقاتها[4].

وقد أطلق الرماني (ت 385هـ) على الأداة الرابطة كـ "إنْ" تسمية "العاقد"، فيقول: ((إنْ تدخلُ على الجملة لتعقدها بجملة أخرى ...))[5].

ويقول البطليوسي (ت521هـ): ((لم يختلف أحد من المتقدمين والمتأخرين في أصول الكلام أنها ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ويسمّى الاسم كلمة، والفعل كلمة، ويسمّى الحرف أداةً ورابطاً))[6].

وزعم بعض الباحثين المعاصرين[7] أنّ أوّل مَن أطلق على حروف الشرط لفظ "أدوات

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 59- 60 - 62.

(2) المقتضب: 4/ 79.

(3) يُنظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (ت385هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، 1394هـ-1974م، 1/ 111.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982، 1/ 226، كذلك: 1/ 296- 297. إذ ذكر المصنّف مصطلح "الأدوات".

(5) يُنظر: معاني الحروف، للرماني (ت384هـ)، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط3، دار الشروق، جدة، 1404هـ-1984م، 168.

(6) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، اعتنى بتصحيحه: عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1973م، 19.

(7) يُنظر: الجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب، إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، ط1، 1981م، 57.

الشرط" هو ابن الشجري (ت 542هـ) بقوله (أدوات الشرط)[1]، وهو مردود؛ لأن هناك مَن سبق ابن الشجري إلى ذلك، وأطلق مسمّى "أدوات الشرط" على العنصر الأوّل المكوّن للجملة الشرطية وهي "الأداة"، إذ ذكر الحريريّ (ت516هـ) في مُلحته الآتي:

هَـــذَا وإنْ فِـــي الشّـــرطِ والجَـــزَاءِ تَجـــزِمُ فعلـــينِ بِـــلا امتِـــرَاءِ

وتِلوهَـــا أيٌّ ومَـــنْ ومَهمَـــا وحيثُمَـــا أَيْضـــا ومَـــا وإذمَـــا

وأيـــنَ مـــنهُنَّ وأَنَّـــى ومَتَـــى فـــاحفَظْ جميـــعَ الأدَوَاتِ يَـــا فتَـــى[2]

ونجد اصطلاح "أدوات الشرط" صريحاً عند الذين تأخّروا عن ابن الشجري والحريري، فابن هشام (ت 761 هـ) يذكر هذا الاصطلاح، فيقول: ((ولا يجيز البصريّون أن يلي الاسم أداةَ الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره))[3].

ومَن جاء بَعْد ذلك[4] حذا حذوهم إلى أن أصبح هذا المصطلح " أدوات الشرط" هو الشائع في الدراسات والمؤلّفات والمباحث النحوية إلى يومنا هذا.

ويبدو أنّ مصطلح "الأدوات" يشابه إلى حدٍّ كبيرٍ مصطلح "الحروف"، بل يكاد يُطابقه؛ لأن الاستقراء في كتب النحويين يُثبتُ ذلك[5]، إذ نعت النحويّون أسماء الشرط وأسماء الاستفهام

---

(1) الأمالي الشجرية، للعلوي (ت542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م، 1/ 142، ويُنظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: 105.

(2) ملحة الإعراب، للحريري (ت 516هـ)، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ -2005م، 82 .

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، .1/ 58.

(4) يُنظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 66، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة النسر الذهبي بمصر، 1404 هـ - 1984م، 4/ 1862، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ -2008م، 3/ 1274، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، المكتبة التوفيقية بمصر، 2/ 545.

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 149، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ت616هـ)، تح: د. عبدالإله

– مع اسميّتها– بالحروف؛ لأنّ الحروف لا يحسن فيها شيء من العلامات[1]، ولأنّ هذه الأدوات شابهت الحروف في حالة "البناء"، إذ يمتنع فيها دخول أيّ علامة إعرابيّة، كذلك تعدّ الحروف هي أمّهات الباب وأصولها كما يُطلَقُ عليها في الغالب، فـ "إنْ" أمّ باب الجزاء، و "أنْ" أمّ النواصب، و"الهمزة" أمّ باب الاستفهام؛ لذلك كان أوائل النحويين وتابعوهم على حقّ بإطلاقهم تسمية "حروف الشرط" على سائر أدوات الباب؛ لأن كل الأدوات الشرطيّة مُتضمّنة معنى "إنْ" باتّفاق أغلب النحويين. ومن لطيف ما وجدت هو تعليل أحدهم لتسمية "أدوات الشرط" بهذا الاسم، إذ يقول: ((نقول: أدوات؛ لأن منها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم))[2] .

وملخص القول ممّا تقدّم: إنّ الأداة الشرطيّة تُساوي حرف الشرط وتُرادفه في المعنى؛ لأنها حرفٌ كـ "إنْ"، أو اسمٌ شُبِّهَ بحرف الشرط كما هو حال بقية الأدوات الشرطية[3].

الجزم لغةً واصطلاحاً:

الجزم لغةً:

جاء في كتاب العين: ((الجَزمُ: ضرب من الكتابة، وهو تسوية الحرف، وقلم جزمٌ: لا حرف فيه. ومن القراءة: أن يُجزَمَ الكلام جزماً، تُوضعُ الحروفُ في مواضعها في بيانٍ ومَهَلٍ. والجَزمُ: الحرف إذا سكن آخره. وجزمت القربة إذا ملأتها. وجَزَمتُ له جَزمةَ من مالٍ أي قطعتُه له))[4]. نُلاحظ المعنى العام للجزم في أول المعجمات العربية وأعرقها لا يكاد يخرج عن معنيين هُما "القطع والتسكين".

النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، 1/ 348، و 2/ 63، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2/ 1052.

1) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المصري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1417هـ-1996م، 1/ 50.

(2) الشرح المختصر على نظم الآجرومية، للحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، 5/ 17.

(3) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي (749هـ)، دراسة وتح: د. هادي عبد الله ناجي، إشراف: د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1430هـ- 2009م، 1/ 678.

(4) كتاب العين: 6/ 73، مادة (ج، ز، م).

وقال الجوهري (ت 393 هـ) : ((جزمت الشيء: قطعته. ومنه جَزْمُ الحرف وهو في الإعراب كالسكون في البناء. تقول: جَزَمْتُ الحرف فانْجزم. وجَزَمْتُ القربة، إذا ملأتها. والجزمة: الأكلة الواحدة. وجزم القوم، أي عجزوا))[1]. يوافق صاحب "الصحاح" في إيراد المعنيين السابقين، لكنه يضيف معنى آخر للجزم وهو "العجز".

ويُضيف الزمخشري (ت 538هـ) إلى معنى الجزم الأصلي "القطع" معنى جديداً ألا وهو "العزم"، بقوله: ((جزمت ما بيني وبينه: قطعته، وجزم اليمين: قطعها البتة. وجزم على كذا: عزم عليه))[2]. كذلك يذكُرُ معنى فقهيّاً لُغويّاً ربّما في هذه المادة المعجمية، فيقول: ((و "التكبيرُ جَزْمٌ والسلامُ جزمٌ" وهو ترك الإفراط في الهمز والمدّ))[3]، وبلحاظ القول يقصد المصنّف تكبيرَ الصلاة وسلامَها، ويوضح الحديثَ أو الأثرَ المذكور[4] ذاكراً تعقيبه اللغويّ عليه، فيمنعُ المد والهمز في هذين الموضعين، ولا شكّ في أن هذا المعنى نافع للمتلقّي.

ونقل صاحب اللسان في مادة (ج، ز، م) الآتي: ((الجَزْمُ: الْقَطْعُ... وَكُلُّ أَمْرٍ قَطَعْتَهُ قَطْعًا لَا عَوْدَةَ فِيهِ، فَقَدْ جَزَمْتَه. وجَزَمْتُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَيْ قَطَعْتُهُ؛ وَمِنْهُ جَزْمُ الحَرْفِ، وَهُوَ فِي الإِعراب كَالسُّكُونِ فِي الْبِنَاءِ، تَقُولُ جَزَمْتُ الْحَرْفَ فانْجَزم. اللَّيْثُ: الجَزْمُ عَزِيمةٌ فِي النَّحْوِ فِي الْفِعْلِ، فالحرفُ المَجْزُومُ آخرهُ لَا إِعْرَابَ لَهُ. والجَزْمُ: الْحَرْفُ إِذَا سَكَنَ آخِرُهُ))[5]. إذ نجد المعنى لم يخرج عمّا جاء به الخليل، سوى القليل الذي لا يخلو من معنى "القطع" بالتضمّن، ويُزيد ابن منظور(ت711هـ) على المعنى المحوري معنى إضافيّاً وهو "السكوت والجُبْن"،

---

[1] الصحاح: 5/ 1887، مادة (ج، ز، م).

[2] أساس البلاغة، للزمخشري (ت 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م، 1/ 138. مادة (ج، ز، م).

[3] أساس البلاغة: 1/ 138. مادة (ج، ز، م).

[4] وجدت في اللسان: (النخعي: التكبير جَزْمٌ وَالتَّسْلِيمُ جَزْمٌ؛ أَرَادَ أَنَّهُمَا لَا يُمَدَّان وَلَا يُعْرَبُ آخِرُ حُرُوفِهِمَا، وَلَكِنْ يُسَكَّنُ فَيُقَالُ: اللَّهُ أَكْبَرْ، إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَالُ اللَّهُ أَكْبَرُ فِي الْوَقْفِ). 12/ 97(ج، ز، م). و(النخعي) هذا: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه. يُنظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، 73/1، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (748هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1425هـ- 2004م، 520/4.

[5] لسان العرب: 12/ 97، مادة (ج، ز، م).

فيقول: ((وجَزَمَ عَلَى الأَمر وجَزَّمَ: سَكَتَ. وجَزَّم عَنِ الشَّيْءِ: عَجَزَ وجَبُنَ))[1]، بتضعيف عين الفعل أو عدمه.

نخلص ممّا تقدم: أنّ الجزم في اللغة يتعدد معناه بتعدّد الاستعمال في السياقات المختلفة، فيكون بمعنى:

1- القطع غير القابل للعودة فيه أو العدول عنه –كاليمين وشبه ذلك–.

2- تسكين الحرف، أو إسكانه.

3- العجز.

4- الجُبن والسكوت.

والمعنى المرجّح هو "القطع أو التسكين"؛ لكونه هو المعنى الأصل في المادة (ج، ز، م)، وما يخرج عن هذين المعنيين ما هو إلّا متضمّن في معناه "قطعٌ" أو "تسكين وإسكان"، وقد ذكرنا حديث " التكبير جزم..." وما فيه من معنى تسكين الحرف الأخير من الكلمة، وهو مؤوّل بالقطع؛ لكون الذي لا يلفظ الحركة التي فوق الراء في التكبير –مثلاً– فقد قطعها، وكذا باقي الأمثلة.

والجزم اصطلاحاً

((الْجَزْم: الْقطع وَالْأَخْذ فِي الشَّيْء بالثقة. وَجزم الْأَمر: قطعه لَا عودة فِيهِ. وجزم الْحَرْف: أسْكنهُ، وجزم عَلَيْهِ: سكت، وجزم عَنهُ: جبن وَعجز))[2].هذا المعنى الأوّل في كتب المصطلحات بخصوص الجزم.

وقد عبّر النحويّون بتعبير مُوازٍ للقطْع ويمثّل الجزم، ألا وهو "الحذف"، إذ يذكره المبرّد (ت285هـ) ويحتجّ به في باب " المحذوف والمَزيد فيه" قائلاً: ((فَإِن الْجَزْم يُذهِبُ هَذِه الْحُرُوف؛ لِأَن الْجَزْم حذف))[3].

ويجمع الأنباري (ت577هـ) المعنيين "القطع والحذف" بقوله: ((الجزم المراد به القطع،

---

[1] لسان العرب: 12/ 98. مادة (ج، ز، م).

[2] الكليّات (للكفوي): 355.

[2] المقتضب: 3/ 166، 1/ 134.

يقال: جزمت الحبل إذا قطعته، وهنا المراد به قطع الحركة، وعبَّر بعضهم بقوله: علامة الجزم الحذف، فيشمل الحذف حذف الحركة، وحذف الحرف، لأن العلامة الأصلية للجزم هي السكون، والحذف نائب عنه، والسكون هو حذف أيضًا لأنه حذف حركة))[1]. نلاحظ من النص السابق كيفية الطرح الجامع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وتبيان نوعَي الحذف، وتوضيح علامة الجزم الأصلية .

ويُجمِلُ ابن الأثير(ت606هـ) الجزم كله بالسكون بعد إيضاحه، فيقول: ((والجَزْمُ: القَطْع، وَمِنْهُ سُمّي جَزْمُ الْإِعْرَابِ وَهُوَ السُّكون))[2].

ومن المتيقّن والمُسلّم به أنّ "الجزم" هو خصيصة امتازت بها الأفعال دون غيرها بشكل عام والمضارع على وجه الدّقّة، ويقابله "الجرّ"[3] في الأسماء[4]، فاعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال[5]، فالاسمُ (يُرفع ويُنصب ويُجرّ)، والفعلُ –المضارع بالتأكيد– (يُرفع ويُنصب ويُجزم)، فيُقابلُ الجزمُ الجرَّ، أمّا الرفع والنصب فيتّصفان بهما هُما الاثنان، بل إنّ ((الجزم يخصُّ الأفعالَ ولا يكونُ إلا فيها))[6] فيُقيّدُ ابنُ السرّاج

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 284.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت606هـ)، تح : طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1338هـ-1963م، 1/ 270.

(3) أو "الخفض". يُنظر: المقتضب: 2/ 133، والأصول في النحو، لابن السراج (ت 316هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987، 2/ 175.

(4) يُنظر: الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي (ت170هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، 1416هـ، 1995م، 247. قال الخليل: (الْجَزْم فِي الْأَفْعَال نَظِير الْجَرّ فِي الْأَسْمَاء)، وفي الكتاب: 1/ 19، 3/ 9 يُكمَلَ تلميذه: (... فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب)، المقتضب: 4/ 82، الأصول في النحو: 2/ 231، علل النحو، لابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، 201، الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت 749هـ)، تح: د. طه محسن، مطبعة جامعة الموصل، ط1، 1396هـ-1976م، 26، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان (ت1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 1/ 146.

(5) الكتاب: 3/ 9.

(6) الأصول في النحو: 1/ 49.

(ت316هـ) الجزمَ ويحصره في الأفعال دون سواها، كذلك نفاه السُّهيلي (ت 581هـ) عن الأسماء بقوله: ((الجزم ليس من إعراب الأسماء))[1].

ويبدو أنّ المعنى الاصطلاحي مقاربٌ للمعنى اللغوي "القطع" إن لم يكد يطابقه.

أدوات الشرط الجازمة:

وهي إحدى عشرة[2]. وقيل: ثلاث عشرة[3]

واجـزم بــ"إن" و"مــن" و"مــا" و"مهمــا" "أي" و"أيـــــن" و"متـــــى" و"إذمـــــا"

و"حيثمـــا" واخـــتم بـــ"أنى" مهمـــلا "كيـف" وأهـل الكوفـة اتبـع معمـلا[4]

هذه أدوات الشرط الجازمة، وهي على قسمين من حيث الاسميّة والحرفيّة:

1- حروف: وهي "إنْ" بالاتّفاق، و"إذما" وفيها خلاف.

---

[1] يُنظر: نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، 72، ويُنظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م، 284.

[2] يُنظر: قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، دار العصيمي ، ط1، د. ت، 85، وشرح شذور الذهب (لابن هشام): 442، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت686هـ)، تح: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 693، شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 2/ 398، وفتح رب البرية: 292، النحو الوافي، لعباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، ط15، 4/ 421.

[3] جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني (ت1364ه)، راجعه ونقحه د. عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993م، 2/ 186.

[4] شرح الكافية الشافية: 3/ 1578- 1579، ويُنظر: شرح ابن عقيل: 4/ 26. (أشرت به إلى أن إهمال "كيف"، وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح. وأن الكوفيين يجزمون بها، ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمة. وقد جزم بـ"إذا" في الشعر كثيرا، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده). شرح الكافية الشافية: 3/ 1583.

2- أسماء: وهي "مَنْ، وما، ومَهْما، وكَيْفَ[1] -على خلافٍ فيها-، وأيّ، ومتى، وأيْنَ، وأيّانَ، وحيثُما، وأنّى وهي أسماءٌ[2]، وهذه الأسماء مبنيَّةٌ جميعًا؛ لتضمّنها معنى حرف الشرط (إنْ)، إلاّ أيًّا، فإنَّها مُعرَبَةٌ[3].

وأدوات الشرط الجازمة ((هي كلماتٌ وُضعت لتدلّ على التعليق بين جملتين، والحكم بسببيّة الأولى ومسببيّة الثانية))[4].

وأدوات الشرط تقتضي هاتين الجملتين، فتسمّى أولاهما شرطاً، والثانية جزاءً وجواباً من حيث كونها مترتّبة عن القول الأوّل، فصارت كالجواب الآتي بعد كلام السائل[5].

وقيل: ((إنّ أدوات الشرط هي كَلِمٌ وُضعت لتعليق جملة بجملة، تكون الأولى سبباً، والثانية متسبّباً، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلّا في المستقبل))[6].

تقسيمها:

أمّا بالنسبة إلى تقسيم هذه الأدوات فقد هيمن الجانب الشكلي على تصنيف الشرط وتقسيم أدواته، كما هو شأن باقي أبواب النحو الأُخَرى، فصنُّفَت الأدوات الشرطيّة تارةً بلحاظ الوظيفة التي تؤدّيها الأداة -وهو الأغلب-؛ لأنّ مُجمل كتب النحو ترصد ما تقوم به كل أداةٍ ووظيفتها،

---

(1) ذهب الكوفيون إلى أنّ "كيف" يُجازى بها كما يُجازى بـ متى ما وأينما وما .....، خلافاً للبصريين الذين منعوا المجازاة بها. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 529، مُغني اللبيب: 205، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، د. ت، 4/ 11.

(2) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (ت 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ- 2004م، 2/ 819.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية: 3/ 41، كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان اليمني (ت599هـ)، تح : هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، 1404هـ-1984م، 176، المقرب، لابن عصفور (ت669هـ)، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م، 316 - 317، شرح الرضي على الكافية، تح : يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، 1996م، 3/ 60 .

(4) شرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 66.

(5) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 400، وهمع الهوامع: 2/ 550.

(6) ارتشاف الضرب: 4/ 1862، ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1274.

وتارة أخرى بلحاظ الجانب البنيوي المكوّن لهذه الأداة أو تلك، وهل هي قادرة على إعمالِ الجزم بمفردها أو تنقصها (ما) لتُمكّنَها من الجزم، كما هو الحال في "إذما وحيثُما"، وأخرى لجأ بعضهم لتقسيمها إلى: ما يقبل إضافة (ما) وآخر لا يقبلها، وهل هي في الحالَين لغوٌ أو غير لغو؟ كما في الأدوات "مهما وأينما ومتى ما... إلخ"، وعوّلَ آخرون واستندوا على الجانب الدّلالي لهذه الأدوات ولا سيما ما يُسمّى منها بالموصولات كـ "مَن وما" حيث إنّ هذه الكَلِم ليست أصليّة في الشرط وإنّما ضُمّنت معناه، ويُمكننا بيان هذا التقسيم كما هو آتٍ:

أوّلاً: (الجازمة، وغير الجازمة) وهذا التصنيف لم تكن ملامحه واضحة في الكتب النَّحويّة الأولى، وإنَّما يُفهَمُ وتتوضّح تلك الملامح من طريقتهم في دراسة الأدوات أو (حروف الشرط)، من غير أنْ يكون لهم قصدٌ مباشر في ذلك التقسيم، والذي أسهم في اشتهار هذا التقسيم وشيوعه هو "الكتب التعليميَّة النّحويّة" التي تمّ تأليفها في عصورٍ متأخِّرة –قياساً بالكتب الأولى المتقدّم ذكرها –، كألفيَّة ابن مالك وشُروحها[1]، فقد كان عملُ الجزم سببًا في إلزام النحويين على جعل موضوع الشرط (الجازم وغير الجازم) في باب الجوازم، أو الجزاء كما سمَّاه سيبويه[2]، ومن تلاه[3]. ونحنُ نتّبعُ هذا التقسيم في بحثنا هذا.

ثانياً: وقُسّمت – أيضاً– إلى ما هو حرف، وإلى ما هو اسم[4]. (حرفيّة واسميّة).

ثالثاً: هذا وذهبَ قسمٌ من النَّحويّين إلى تقسيم أدوات الشرط بحسب إضافة (ما) الزائدة لها، فكان على ثلاثة أقسام: قسمٌ تضاف إليه (ما)، وقسمٌ لا تضاف إليه (ما)، وقسمٌ نكونُ فيه بالخيار[5].

---

(1) ينظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب 113، التركيب اللغوي للأدب "بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا" : د. لطفي عبد البديع، ط1، (د-م) القاهرة، 1972م، 68 .

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 63 .

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 45، الجمل، للزجّاجي: 211، التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تح وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1992م، 2/ 171.

(4) المقتضب: 2/ 54، ويُنظر: المقرّب: 349، ارتشاف الضرب: 4/ 1862، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1274.

(5) ينظر: شرح جُمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب،

رابعاً: هناك عدد من النحويين اعتمد في تقسيمه أدوات الشرط على المعنى، الذي تؤدّيه الأداة في الجملة، منصرفًا عن التصنيف المُعتاد للأدوات (حرفيَّة، واسميَّة، ومختَلَفٌ فيها)، إلى الجوانب الدلالية التي تحملها الأداة، منها على سبيل التمثيل: ما وُضِعَ في أصله للدلالة على شيءٍ يَعقِلُ غالبًا، فإذا تضمَّن معه معنى الشرط، صار أداةً شرطيَّةً للعاقل، جازمة، وهي الأداة (مَنْ)، ومثلها بقية الأدوات[1]، أي النظر في ما وُضِعَت له الأداة في الأصل، ثمَّ تضمينها معنى الشرط.

ومن المفيد هُنا استعراض تقسيم الأدوات الشرطية الجازمة لدى النحويين؛ لمعرفة الاختلاف والتباين في آرائهم، ومدى تأثير تلك الآراء في استقرار الأدوات وتقعيدها في هذا الباب المهم من أبواب النحو العربي، ولأيّهم كانت القوّة في الحُجّة والغَلَبة في الإقناع، وتقسيم الأدوات على ما يأتي:

1- سيبويه (ت 180هـ):

الأسماء غير الظروف	الأسماء الظروف	مِن غيرهما
مَن، ما، أيّهم.	أي، حين، متى، أينَ، أنّى، حيثُما.	إنْ، إذما[2]

ويوضّحُ قائلاً: ((ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما)، وليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كل واحد

بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م، 2/ 197، والمقرَّب: 300- 301، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك: 4/ 1276، وشرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك 3/ 58، الأشباه والنظائر، للسيوطي (911هـ)، ط2، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 1359هـ -1361هـ، 3/ 250، فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة، لعلي بن ابراهيم الحلبي (ت1044هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السوريَّة للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق 2007م، 2/ 782- 783.

[1] ينظر هذا التقسيم في: شرح شذور الذهب (لابن هشام): 443 -447، وشرح التصريح: 4/ 185 -186، وفرائد العقود العلويَّة: 2/ 768 - 771، والنحو الوافي: 4/ 322- 326 .

[2] اختُلف في (إذما)، فعدّها سيبويه والجمهور حرفاً شريطة دخول (ما) عليها، خلافاً للمبرّد، وابن السرّاج والفارسي وابن جنّي، فقد عدّوها اسماً. يُنظر: الكتاب: 3/ 56- 57، والمقتضب: 2/ 46، واللمع في العربية، ابن جني، تح : د. فائز فارس، ط1، 1988م، 133، وشرح شذور الذهب (لابن هشام): 443.

منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد))[1]. أمّا في "مهما" فيقول: ((وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى)... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون مه كـ "إذ" ضم إليها "ما"))[2]. أمّا "إذا" فجازوا بها في الشعر مضطرّين[3].

وكما اختُلفَ في (إذما) كانت (مهما) موضع خلافٍ أيضاً، ولكنّهم اختلفوا في بِنيتها (أ بسيطةٌ هي أم مركّبة؟) كذلك (هل هي اسمٌ أو حرف؟)

وسنوضّح ذلك: رأي الخليل في (مهما) –أعلاه– إذ يبيّنُ لنا أنّها مركّبة و(ما) الثانية هي لغوٌ، ويرى سيبويه أنّها مكوَّنةٌ من "مه" بمعنى "اسكت" ضُمّت إليها "ما" التي للجزاء، وتمسّك بهذا الرأي وبنى عليه الأخفش(ت215هـ)، والزجّاج(ت311هـ)، والبغداديّون واحتجّوا بأن قالوا: وقد تستعمل "مه" مع "مَنْ" التي هي للشرط، وهي لا تخرج عن الاسمية على مذهبهم. وقيل: إنّها بمعنى "ما" وهي بسيطة، ووزنُها (فَعْلى)، وألفُها إمّا للتأنيث، وإمّا للإلحاق، وزوالُ التنوين للتأنيث. وقال بعض نحاة الأندلس: إنّها (حرف) بمعنى "إنْ"، ومن هؤلاء خطّاب، والسّهيلي وابن يسعون (ت 543هـ). وهي لا تخرج عن الشرطيّة، وادّعى بعض النحاة أنّها قد تكون استفهاماً. وامتازت "مهما" عن (مَنْ وما) بأنها لا يدخلها حرف الخفض ولا يُضافُ إليها خلافاً لابن عصفور (ت669هـ) الذي توهّم جواز دخول الخافض عليها. وتشترك مع "ما" في أنّهما لا تقعان ظرفَي زمان[4].

---

[1] الكتاب: 3/ 56- 57.

[2] الكتاب: 3/ 59- 60.

[3] يُنظر: الكتاب: 3/ 61.

[4] يُنظر: المقتضب: 2/ 45، وشرح جُمل الزجاجي: 2/ 195، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م، 3/ 133- 137، والغرّة في شرح اللمع، لابن الدهّان (ت 569هـ)، دراسة وتح: د. فريد بن عبد العزيز السليم، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1432هـ - 2011م، 3/ 82، والمسائل العضديات، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ - 1986م، 45، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت311هـ)، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م، 2/ 369، إعراب القرآن، للنحاس (ت338هـ)، تح : د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 2/ 146، ومغني اللبيب: 1/ 331، والجنى الداني: 611- 612، وارتشاف الضرب: 4/ 1863- 1864، وشرح التصريح

2- المبرّد (ت 285هـ):

الظروف	الأسماء	الحروف التي جاءت لمعنى
أينَ، متى، أنّى، حيثُما، إذما	مَنْ، ما، أيّ، مَهْما.	إنْ

إذ يرى أنّ: حرفها فِي الأَصْل "إن" وَهَذِه كلهَا دواخل عَلَيْهَا[1]. أمّا "حيثُما وإذما" فإنّهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال، و "ما" فيهما لازمة، ولا يكونان للمجازاة إلّا بها. و أما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فيجوز في فيها زيادة "ما" وتركها[2].

3- ابن جنّي (ت392هـ):

الحرف "المُستولي"	الأسماء	الظروف
إنْ	مَنْ، ما، أيّ، مَهْما	أينَ، متى، أي حين، أنّى، حيثما، إذما[3]

4- ابن عصفور (ت669هـ):

اسم			حرف
ظرف		غير ظرف	
زماني	مكاني		
متى، أيّان، أيّ حينٍ، إذا (في الشعر)	أين، أنّى، أيّ مكانٍ، حيثُ	من، ما، مهما، أيّ	إنْ، إذما

وقسّمها الإشبيلي تقسيماً آخر وهو بحسب لحوق (ما) الزائدة بها ودخولها عليها، حيث أسفَرَ هذا اللحوق عن ثلاثة أنواع للأدوات الشرطيّة، ويوضّحها قوله: ((وهذه الأدوات: منها ما

على التوضيح: 2/ 398.

[1] المقتضب: 2/ 46.

[2] يُنظر: المقتضب: 2/ 47- 48، 54.

[3] يُنظر: اللُّمع في العربية: 133. إذ نجده موافقاً للمبرّد في ظرفيّة "إذما"، وإنّه لم يُبيّن لنا سبب تقسيمه للأدوات على هذه الشاكلة، ولم يُعلّل، وإنّما اكتفى بالتقسيم الموضّح والإتيان بالشواهد والأمثلة عن كلّ أداة.

تلزمه ما، وهو: إذْ، وحيثُ. ومنها ما لا تلزمه ما _أي: أنت فيه بالخيار–، وهو: إنْ، وأين، وأيّ، ومتى، وأيّان، وإذا. ومنها ما لا تلحقه ما، وهو ما بَقِيَ))[1].

5– قال ابن مالك (672 هـ): ((وأدوات الشرط حروفٌ وأسماء، فالحروفُ: إنْ، وإذما، وأمّا. . ... والأسماء المتضمّنة معنى "إنْ" فتجري مجراها في التعليق والعمل، وهي خمسة أضرُب: ...))[2].

حروف	أسماء: وهي خمسة أضرُب				
إنْ إذما أمّا	اسم محض	اسم يشبه الظرف	ظرف زمان	ظرف مكان	وما يستعمل اسماً وظرفاً
	مَنْ، ما، مهما	أنّى، كيف	إذا، متى، أيّان[3]	حيثُما، أينَ	أيّ

ويقولُ: ((هذه الأسماء المذكورة هي جميع أسماء الشرط، وكلّها مبنيّة؛ لتضمّنها معنى "إنْ"، إلّا "أيّاً" فإنّها أُعرِبت؛ لأنّه قد عارضَ ما فيها من شبه الحرف لزومه الإضافة إلى الأسماء، فَحَماها ذلك من البناء))[4].

6– أمّا عند أبي حيّان الأندلسي (ت 745 هـ) فهي على قسمين: حرفٌ، واسمٌ، والاسم على: ظرف، وغير ظرف، وأيّ. وهذا التفصيل في المُخطّط:

---

(1) المقرّب: 349- 350. وابن عصفور على مذهب سيبويه في حرفيّة "إذما".

(2) يُنظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 66- 72.

(3) و(إيّان) بكسر الهمزة: هي لُغة "بنو سُليم". يُنظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 66، 71، وارتشاف الضرب: 4/ 1865.

(4) شرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 73، ويُنظر: جامع الدروس العربية: 2/ 186بإضافة "إذا" الجازمة في ضرورة الشعر و"كيف" الجازمة عند الكوفيين بلا قيد، ولدى البصريين تقتضي فعلاً وجواباً لكنّها غير جازمة.

حرف	اسم			
إنْ	ظرف		غير ظرف	أيّ
إذما	زمان	مكان	مَنْ، ما، مهما	بحسب ما تُضاف إليه
	متى، أيّان، إذا	أين، حيثُما، أنّى		

7- يقول ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ): ((وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقية، وقد قسّمتُها إلى ستّة أقسامٍ: ...))[1]. وتَبِعَهُ الأزهري (ت 905هـ)، وهي:

ما وُضع للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط	ما وُضع للدلالة على مَنْ يعقل ثم ضُمّن معنى الشرط	ما وُضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضُمّن معنى الشرط	ما وُضع للدلالة على الزمان ثم ضُمّن معنى الشرط	ما وُضع للدلالة على المكان ثم ضُمّن معنى الشرط	ما هو متردّدٌ بين الأقسام الأربعة
إنْ، إذما (حرفان)	مَنْ	ما، مهما	متى، أيّانَ	أين، أنّى، حيثُما	أيّ

8- يقسّم السيوطي (ت 911هـ) الأدوات بقوله: ((بيّنتُ أدوات الشرط كلّها أسماء إلا "إنْ" فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمنة معناها فلذا بيّنتُ إلا "أيًّا" فإنها معربة، وفي "إذما" خلاف))[2].

---

[1] شرح شذور الذهب (لابن هشام): 442 – 447. ترك المؤلّفُ "كيفما" لأنّها لا تجزم في شعر أو نثر، خلافاً للكوفيين، كذلك أهملَ "إذا"؛ لأنها لا تجزم إلّا في الشعر ضرورةً، ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 399.

[2] همع الهوامع: 2/ 550.

حرف	أسماء			
إنْ "إذما" فيها خلاف	ظرف زمان	ظرف مكان	أيّ	بمعنى (ما)
	متى، أيّان	حيثُما، أين، أنّى	بحسب ما تُضافُ إليه	ما، مَنْ، مهما[1]

أما تقسيمها عند المحدثين، فهي كالآتي:

1- عباس حسن وأحمد بن عمر الحازمي:

أسماء باتّفاق	اسم على الأرجح	حرف باتّفاق	حرف على الأرجح
مَـن، متـى، أيّ، أيـن، أيّـان، أنّى، حيثُما	مهما[2]	إنْ	إذما

أما الغلاييني فعنده أدوات الشرط على قسمين:

1- حرفان: إنْ وإذما.

2- أسماء تضمّنت معنى "إنْ": وهي الإحدى عشرة الباقية[3].

فائدتها:

وهذه الأدوات فائدتها الاختصار ودفع التطويل لما فيها من معنى العموم، ولولاها لكان في الشرط إطالة مُفرطة، ألا ترى أنّكَ لو لم تأتِ بـ مَنْ وأردتَ الاشتراط على بعضهم لم تقدرْ أن تفيَ بالمعنى الذي تفي به (مَنْ)؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: مَنْ يقمْ أقُمْ معه، استغرقت ذوي العلم، وذكرت كثيرين من الجنس لم تستغرقه كقولك: إنْ يقمْ محمّدٌ أو عليٌّ أو خالدٌ أقُمْ معه، فلا

---

(1) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 545- 550.

(2) دليلهم على اسميّة "مهما" هو عود الضمير عليه، والضمير لا يعود إلّا على اسم، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 132]. يُنظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): 443، النحو الوافي: 4/ 427. فتح رب البرية: 292- 293.

(3) يُنظر: جامع الدروس العربية: 2/ 186.

خفاء في المجيء بهذه الأسماء من الفائدة[1]. كذلك فهي للربط بين أجزاء الكلام، كما جاء في بدائع الفوائد: ((الأدوات: هي الروابط بين جملتين تجعل بينهما تلازماً لم يُفهَم قبل دخولها))[2]. فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان[3]، ويؤكّد هذا المعنى من المحدثين الدكتور تمام حسّان، إذ يقول: ((لا بيئةَ للأدوات خارج السياق))[4]، ووظيفة الربط هذه تُعرف في البحث المعاصر بـ (الأسلوب)، ((فالربط هنا: بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب))[5].

عملها:

من المعلوم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وصرّح الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني[6]. فـ ((لابد لأداة المجازاة من فعل يليها يسمى شرطا، وفعل بعده –أو ما يقوم مقامه– يسمى جوابا وجزاء، وإذا كانا فعلين جاز أن يكونا مضارعين، وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشرط ماضيا، والجواب مضارعا، وأن يكون الشرط مضارعا، والجواب ماضيا))[7]، وعامل الجزم في الشرط هو الأداة بالاتّفاق[8]، بخلاف المازني (ت 249هـ) القائل بأنّ فعلي الشرط والجزاء مبنيّان في قولٍ[9]، وعنه في قولٍ ثانٍ:

---

(1) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، جمهورية العراق، 1982م، 2/ 1108- 1109، وتوجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت638هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط2، 1428 هـ- 2007م، 372، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 97.

(2) بدائع الفوائد، لابن القيّم الجوزيّة (ت751هـ)، دار الفكر، د. ت، 1/ 43.

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت735هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية 1957م، 2/ 352.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، ط4، عالم الكتب، 1425هـ-2004م، 127.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 127.

(6) ينظر: الكتاب: 3/ 62- 63، والمقتضب: 2/ 49، واللمع: 133.

(7) شرح الكافية الشافية: 3/ 1584.

(8) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1877.

(9) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت 368هـ)، تح: د. عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

إنّه مُعربٌ وفعل الجزاء مبنيّ[1].

والشرطُ والجوابُ مجزومان[2]، وأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع[3].

ويقول ابن الحاجب (ت 646هـ) : ((وكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين، لسببيّة الأوّل ومسببيّة الثاني، ويُسمّيان شرطاً وجزاءً، فإن كانا مُضارعين أو الأوّل فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان)).[4]

وقد سُمّي "جواب الشرط" بهذا الاسم؛ تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، كذلك لأنّه يقع بعد وقوع الأوّل كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المُجازى عليه[5].

وأمّا ما يجزم الجواب أو عامله فهو موضع خلاف بين النحويين، ويمكن عرضه بالآتي:

1- الجوابُ مجزوم بالأداة والفعل معًا، إذ إنّ الجازم لجواب الشرط ليست الأداة بمفردها وإنّما باجتماعها أو اتّحادها مع فعل الشرط لتؤدّي عمل الجزم في الجواب، وهذا مذهب الخليل، وتَبِعَهُ سيبويه قائلاً: ((وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إن تأتني آتك، فـ آتك انجزمت بـ "إن تأتني"))[6]. وهو المُختار أيضاً لدى المبرّد[7]، وأبي علي الفارسي (ت 377هـ)[8].

2- الجوابُ مجزومٌ بالجوار أو المُجاورة لفعل الشرط قياساً للجزم على الجر، وهذا ما ذهب

1986م، 1/ 89، المُرتجل، لابن الخشاب (ت 567هـ)، تح: علي حيدر، دمشق 1392هـ-1972م، 217.

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1877.

(2) ينظر: اللمع: 133.

(3) يُنظر: المقتضب: 2/ 49.

(4) شرح الرضي على الكافية: 4/ 86.

(5) يُنظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): 356، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 186، وهمع الهوامع: 2/ 550.

(6) الكتاب: 3/ 63.

(7) يُنظر: المقتضب: 2/ 49.

(8) يُنظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن، ط1، 1424هـ -2004م، 171، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جنّي (ت 392هـ)، تح: د. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1432هـ -2010م، 438.

إليه الكسائي (ت 189هـ)، والفرّاء (ت 207 هـ) وغيرهما من نحاة الكوفة[1].

3- الجوابُ مجزومٌ بفعل الشرط والشرط مجزوم بالأداة، وهذا مذهب الأخفش[2] (ت 215هـ)، وتابعه ابن مالك في أحد قوليه[3].

4- الجوابُ مجزومٌ بالأداة، أي: إنّها بمفردها عملت الجزم في فعل الشرط وجوابه معاً؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً، وأنّها تربط الجملتين إحداهما بالأخرى لتصير كالجُملة الواحدة، فهي مِثلُ الابتداء العامل في الجزأين – كالنواسخ والأفعال الناقصة– عملت في الجزاء[4]، وهذا مذهب السيرافي[5] (ت 368هـ) ونَسَبَهُ إلى سيبويه[6]، وهو مذهب الجمهور[7]، وابن مالك في قوله الآخر[8].

وقيل: الشرط والجواب تجازما، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافقا، وهذا نقله ابن جني عن الأخفش[9].

---

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 602، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 98، وارتشاف الضرب: 2/ 557، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 400.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، للزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1403هـ-1983م، 68، وارتشاف الضرب: 4/ 1877.

(3) يُنظر: ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت 672هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م، 237.

(4) يُنظر: المقرّب: 1/ 273، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 97-98، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 400.

(5) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 76.

(6) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1877، والمساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 153.

(7) يُنظر: المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزولي (ت 607هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة، 42-43، وشرح جُمل الزجاجي: 2/ 204، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 602 المسألة رقم (84)، وارتشاف الضرب: 4/ 1877.

(8) يُنظر: ألفيّة ابن مالك (تح: سليمان العيوني): 154، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبيّ (ت790ه)، تح، محمد إبراهيم البنّا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م، 6/ 119.

(9) ينظر: الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990 م، 1/ 18، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 400.

المبحث الثاني

أدوات الشرط الجازمة الحرفية

إنْ

إنْ وحَرفيّتها:

ذهب النحويون إلى أنّ "إنْ" الشرطية هي أُمّ باب الشرط أو المجازاة[1]، فأطلقوا عليها (إنْ وأخواتها) كـ (كانَ وأخواتها) أو (كادَ وأخواتها)، فأضحت بذلك عنواناً لأدواته، فمن البديهيّ أن تحظى بأكبر قدر من الدراسة والتحليل مقارنةً بـ (أخواتها) سواء أكانت في كتب النحو – قديماً وحديثاً–، أم في البحوث والدراسات النحوية الحديثة المتعلّقة بالشرط، وربّما كان السبب من وراء هذا الاهتمام أنّها الأداة المتفرّدة التي تخلُص لمعنى الشرط ولا تفارقه ولا تعبّر عن غيره خلافاً لجميع أخواتها المتضمّنات معنى الشرط، ((وإنما قلنا: إنّ "إنْ" أصل الجزاء لأنك تجازي بها في كل ضرب منه تقول إن تأتني آتك، وإن تركب حماراً أركبْه، ثم تصرّفها منه في كل شيء وليس هكذا سائرها))[2]، وأكّد المتأخرون هذا بقولهم: ((اعلم أن "إنْ" أمّ الباب ؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره)) [3]، ((كما أنها لا تُشعر بزمان يكون توقّف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها))[4].

والقولان – أعلاه– الموضّحان رجحان كفّة "إنْ" بل سيادتها على أخواتها كافّة لم يتأتّيا من فراغ وإنّما مبنيّان على ما ذهب إليه أوائل النحويين وروّاده، إذ يوضّح سيبويه (ت180هـ) هذا الأمر ناسباً إيّاه لأستاذه الخليل بن أحمد (ت175هـ)، فيقول: ((وزعم الخليل أن "إنْ" هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ

---

(1) يُنظر: الكتاب: 3/ 63، والانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولّاد (ت332هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ- 1996م،180، والمقتضب: 2/ 45، والأصول في النحو: 2/ 161، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1119- 1123، والإنصاف في مسائل الخلاف: 293، وشرح المفصّل، لابن يعيش (ت643ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 7/ 41، وشرح الرضي: 4/ 86، والجنى الداني: 127- 128، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 398، وهمع الهوامع: 2/ 545.

(2) المقتضب: 2/ 50.

(3) شرح المفصّل: 8/ 27، 7/ 41، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 398.

(4) ارتشاف الضرب: 4/ 1862.

استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة))[1]، فالخليل وتلميذه هما اللذان أَصَّلا لهذا الرأي الذي سادَ ولم يتجرأ أحدٌ على معارضته أو مخالفته، ولأصالة "إنْ" في باب الشرط فإن هناك من كان لا يعدّ بعض الأدوات شرطيّة إلّا إذا كانت بمعناها، فـ ((المغاربة لا يُسمّون "لولا" شرطاً، ولا "لو" إلّا إذا كانت بمعنى "إنْ"))[2].

وتَبِعَ المبرّدُ (ت285 هـ) سابقَيه في رأيهما بقوله مصرّحاً: ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى "إن" ...، فحرفها في الأصل "إن" وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها، وكل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى))[3].

ووافقهم ابن السراج (ت 316 هـ) على أنّ "إنْ" هي أم باب الجزاء؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها[4]، فيخصّها ويُجوّزُ لها – بمفردها– ويسوّغ حذف جوابها دون سائر الأُخريات، فبهذا تتميز وتختص وتنفرد.

كذلك يؤيّد ابن الورّاق (ت 381هـ) ما ذهب إليه سابقوه، فيقول: ((اعلم أن أصل حروف المجازاة (إن)، وإنما وجب أن تكون الأصل؛ لأنها لا تخرج عن الجزاء، ولا تختص بالاستعمال في بعض الأشياء دون بعض، وسائر ما يُجازى به سواها قد يخرج من باب الجزاء إلى غيره))[5].

ويُتابعهم العكبري (ت 616هـ)، فيعلّل تصدّر "إنْ" باب الشرط، بقوله: ((وأما "إنْ" الشرطية فهي أمُّ أدوات الشرط لوجهين، أحدهما: أنها حرف وغيرها من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني الحروف. والثاني: أنها تستعمل في جميع صور الشرط وغيرها يخص بعض المواضع فـ "مَنْ" لمن يعقل، و "ما" لما لا يعقل، وكذلك باقيها كلّ منها ينفرد بمعنى و "إن"

---

(1) الكتاب: 3/ 63.

(2) شرح الأشموني: 2/ 337.

(3) المقتضب: 2/ 46.

(4) يُنظر: الأصول في النحو: 2/ 161.

(5) علل النحو: 435.

مفردة تصلح للجميع))[1]، والظاهرُ أنّهُ لم يُوفّق في الشقّ الأول من التعليل؛ لأنّه عزا تصدّرها بابها كونها حرفاً، وليست "إنْ" الحرف الوحيد في باب الشرط[2]، كذلك فقد عقد بعض النحاة فصلًا أو مبحثًا من كتابه مُسمّيًا إيّاه "حرفا الشرط" بصيغة المثنّى، وهُما "إن ولو" يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمتك[3]، فهي بذلك ليست أم الباب لحرفيّتها .

ونجد الرضي (ت686هـ) يُقِرّ بذلك في شرحه إذ يُعنْوِنُ بـ "أدوات الشرط، صور الجملتين بعدها، وحكمهما" ويقول: ((اعلم أنّ أمّ الكلمات الشرطية "إنْ"، ومن ثمّة يُحذف بعدها الشرط والجزاء))[4]، وقد يُلاحَظ التباينَ في التعبير بين تسمية الباب ووصفه لـ "إن" بأمّ كلمات الشرط، إذ اختلف النحاة في تسمياتهم أدوات الشرط بين (حروف الشرط، وأدوات الشرط، وكلمات الشرط... إلخ) من المسمّيات، ويبدو أنّ الرضي قد مزج بين هذه التسميات في أقل من ثلاثة أسطر.

ويؤكّد الزركشي (ت794هـ) –أيضاً– على سيادة "إن" في الشرط، إذ يقول: ((وأقواها دلالة على الشرط دلالة "إن" لبساطتها ولهذا كانت أمّ الباب، وما سواها فمركب من معنى "إن" وزيادة معه))[5]، لكنّه يعلّل ذلك لبساطة "إن" وعدم تركيبها لا لأنها لا تفارق المجازاة حسب تعبير سابقيه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "إنْ" هو حرفٌ قديمٌ أصله ساميّ غربيّ، يُقابله في العبريّة ((im) وفي الآرامية (in) ? وفي الحبشيّة (emma) أو(em) [6]. وهذا يدلّ على قِدَمِها وأصالتها في الاستعمال اللغوي.

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 50.

(2) يُنظر: رأي سيبويه في الكتاب: 3/ 56، وشرح شذور الذهب (لابن هشام) : 443، وشرح ابن عقيل: 4/ 30.

(3) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت 538هـ)، تح : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، (د. ط) ، (د.ت)، 439.

(4) شرح الرضي على الكافية: 4/ 86.

(5) البرهان في علوم القرآن: 2/ 360.

(6) يُنظر: التَّطور النَّحوي للغة العربية، برجستراستر، ط4، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه : د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1423هـ-2003م، 197.

وممّا أجمَعَ عليه النحويّون في شأن "إنْ" –أيضاً– أنّها حرف[1] باتفاق، ففي باب الجزاء من الكتاب يقسّم سيبويه الكلمات التي يُجازى بها على ثلاثة أضرُب، فيقول موضّحاً: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيهم. وما يجازى به من الظروف: أي حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما. ومن غيرهما: إن، وإذما))[2]، وحرفيّة "إن" و "إذما" وفاقاً لتصريحه هنا واضحة جليّة، بدلالة "ومن غيرهما"، أي غير: الأسماء الظروف، والأسماء غير الظروف، والأفعال –بلا أدنى شك تخرج من هذه الدائرة–، تبقّى لنا الحرف الذي هو المقصد، والأداتان كذلك.

ويُعقّبُ المبرّدُ على كلام سيبويه بقوله: ((فأما "إنْ" فإنها ليست باسم ولا فعل إنما هي حرف تقع على كل ما وصلته به زماناً كان أو مكاناً أو آدميّاً أو غير ذلك، تقول: إنْ يأتني زيد آته، وإن يُقمْ في مكان كذا وكذا أقمْ فيه، وإن تأتني يوم الجمعة آتك فيه))[3]. فيبيّنُ حرفيّتها، ويُضيفُ: إنّها تصلُحُ للوقوع على كل شيء –إنْ صحّ القول–، وهذا ما يميّزها عن باقي الأدوات في تخصّصها بالوقوع على ما يُناسبها في المعنى ويتّسق معها.

بينما يصفها ابن جنّي (ت392هـ) بأنّها "الحرف المستولي على الباب، بقوله: ((وحرفه المستولي عليه (إنْ) وتشبّه به أسماء وظروف))[4]، كذلك يمكن إدراج هذا الرأي في محورنا السابق "إنْ أمّ الباب"، إذ التعبيرُ مختصرٌ هنا، جامعٌ لحرفيّة "إن" واستيلائها على عموم أدوات الباب، وواصفٌ لبقيّة الأدوات بأنّها مُشبّهة بـ "إنْ".

ويؤكّد ابنُ عقيل (ت 769هـ) حرفيّتها في معرض حديثه عن أدوات الشرط الجازمة، قائلاً: ((وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا "إن" و "إذ ما" فإنهما حرفان))[5].

---

(1) يُنْظَر: الأصول في النحو: 2/ 206، والإنصاف في مسائل الخلاف: 292، وشَرح المُفَصَّل: 40/7، وشَرح شذور الذهب (لابن هشام): 334، وشَرح ابن عقيل 31/4، وفرائد العقود العلوية على شَرح الأزهرية: 782/2.

(2) الكتاب: 3/ 56.

(3) المقتضب: 2/ 53.

(4) اللمع في العربية: 133.

(5) شرح ابن عقيل: 4/ 31.

وأثبت السيوطي (ت911هـ) في الهمع أنّ ((أدوات الشرط كلها أسماء إلا "إن" فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها))[1]، كما أنّ مُجمَلَ الأدوات مُتضَمِّنة معنى "إنْ".

ويشترط غير واحد من النحويين على صدارة "إن" الكلام، بل لأدوات الشرط بصورة عامّة، فمثلاً نجد ابن السرّاج (ت 316هـ) يقيّد ذلك في أصوله باقتناع، قائلاً: ((ومن ذلك "إنْ" التي للجزاء لا تكون إلا صدراً، ولا بدّ من شرطٍ وجوابٍ))[2].

وسار على خُطاه الزمخشريُّ (ت 538هـ) الذي اختصر حديثه كثيراً[3]، بينما شرح هذه المسألة الأنباريُّ (ت577هـ) تفصيلاً في الإنصاف[4]، كذلك ذكرها صاحب الهمع بشيءٍ من التفصيل، ناسباً القول لأبي حيّان (ت745هـ) الذي نصّهُ: ((البصريون قالوا لأداة الشرط الصدر أي صدر الكلام فلا يسبقها معمولُ معمولِها أي: لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها؛ لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ...خلافاً للكسائي، والأخفش. والمازني يُجوّزُ تقديم الجواب إن كان مضارعاً، ويمتنع إن كان ماضياً))[5].

إنْ ومسألة التقديم والتأخير:

أمّا في مسألة التقديم والتأخير فقد عوملت "إنْ" معاملة مختلفة عن قريناتها، يقول المبرد: ((إذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب؛ لأن "إن" لا تعمل في لفظه شيئاً، وإنّما هو في موضع الجزاء))[6] وقد استدلّ على هذا بضرب بعض الأمثلة التي توضّح ذلك، وفيما يخصّ (من، وما) فإنّه يمنع توسّطهما بين الشرط والجزاء، فيقول: ((فإن قلتَ: آتي من أتاني، وأصنعُ ما تصنعُ، لم يكن ها هنا جزاء؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها))[7]. ويقول ابن السراج عن الأدوات الأخرى: ((فإنّه يستحيل في الأسماء منها

---

(1) همع الهوامع: 2/ 550.

(2) الأصول في النحو: 2/ 236.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 441 – 442.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 514

(5) همع الهوامع: 2/ 559- 560.

(6) المقتضب: 2/ 66.

(7) المقتضب: 2/ 66..

والظروف. من وجوهٍ في التقديم والتأخير))[1]. واختصّت "إنْ" بحالتين في مسألة التقديم والتأخير، وهاتان الحالتان هما:

أوّلاً: تقديم الاسم على فعل الشرط:

أكّد النحويون إيلاء أداة الشرط جملة فعلية، بمعنى أنه يمتنع دخول هذه الأدوات على الأسماء، إلّا أنه وردت كثيرٌ من النصوص مخالفةً القاعدةَ المذكورة، ومن الأدوات الداخلة على الاسم "إنْ" فقد جاء الاسم بعدها في بعض مأثورات النصوص، وما جاء بعد أخواتها فهو من باب الضرورة[2]. قال الصيمري: ((ويجوز أن يلي "إنْ" في الجزاء الاسم، ولا يجوز في غيرها ممّا يُجازى به، كقولك: إنْ اللهُ أمكنني من فلان فعلت به كذا وكذا، وفي التنزيل﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6]))[3]. والآية المباركة أثارت كثيراً من الأحاديث من قبل المفسرين والنحويين، فقد اشترطوا في الاسم الواقع بعد "إنْ" أن يأتي بعده فعل ماضٍ أو مضارع منفيٌّ ب(لم)، وضعّفوا مجيء المضارع غير المنفي بـ(لم) بعده، وسببُ ذلك حصول الفصل بين الجازم ومعموله[4].

ثانيًا: تقديم جواب "إن" عليها:

اختلف النحاة في ترتيب أجزاء جملة الشرط (الأداة والشرط والجواب أو الجزاء) وهذا الخلاف يطول به الخَطْب وهو ليس شاهدنا ها هنا، إنّما الشاهدُ "إن" وأساس الخلاف بين

---

(1) الأصول في النحو: 2/ 159.

(2) أجاز بعض النحويين ذلك في ضرورة الشعر، كقول عدي بن زيد:

فمتى واغلٌ ينبهم يُحيّوه وتعطف عليه كأس الساقي

فقد جاء الاسم (واغلٌ) بعد "متى" الشرطيّة للضرورة، يُنظر: الكتاب: 3/ 113، والمقتضب: 2/ 74، والأمالي الشجرية: 1/ 332، وضرائر الشعر، لابن عصفور ، تح : إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م، 207، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ- 1997م، 1/ 456- 457.

(3) التبصرة والتذكرة، للصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تح : فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ-1982م. 1/ 418.

(4) يُنظر: الكتاب: 3/ 112- 114، وشرح المفصّل: 9/ 100- 101، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 93، وارتشاف الضرب: 4/ 1869.

الفريقين في مسألة تقديم الجواب، أو أي شيء منه، ناتجٌ من الخلاف في مسألة صدارة الأدوات الشرطية الجملة، فالبصريّون يوجبون صدارتها عموماً[1]، أمّا الكوفيّون فإنّ الأصل في الجواب – لديهم– أن يكون مُقدّماً على "إنْ"، كقولك: أضرِبْ إنْ تَضرِبْ، وكان ينبغي أن يكونَ مرفوعاً، ولكنّه عندما تأخّرَ انجزم بالجوار[2].

أمّا وجه الخلاف في تقديم جواب الشرط على أداته، فهو ناجمٌ من خلافهم في عامل الجزم في جواب الشرط، فجمهور النحويين يرى أنّ الجوابَ محذوفٌ قد استغنى عنه بما ذُكِرَ قبل الأداة، فلمّا كانت الأداة هي العاملة في الجواب امتنع أن يتقدّمَ عليها، وإن تقدّمَ ما فيه معنى الجواب لم يصح أن يكونَ مجزوماً، فضلًا عن خلوّه من تلك الروابط التي تُقرنُ الشرط بالجواب، ويكون هذا المتقدّم دليلاً على الجواب[3]. وذهب الكوفيّون إلى أنّ المتقدّمَ هو الجواب، ولا حاجة إلى القول بحذفه؛ لأنّ الأصلَ في الجواب عندهم أن يتقدّمَ على الأداة، فإذا تأخّرَ عنها جُزِمَ بمجاورة فعل الشرط، وليس بالأداة، وإنّ خُلُوَّ الجواب المتقدّم من الروابط – كالجزم أو الاقتران بالفاء– ذلك بأنّها لا تناسب الصدر، ولأنّها خلف عن العمل، ولا تعمل مع التقديم وإنّما عملُها مع التأخير، أي توجدُ في حالة تأخّر الجواب لا في حالة تقدّمه[4].

ولعلّ المذهب الكوفيّ أكثر ملائمةً واتساقاً؛ لما فيه من بُعدٍ عن تكلّف التأويل دون ضرورة مُلحّة من مبنى النص، أو حاجة ماسّة يفرضُها الموقف[5].

---

(1) يُنظر: الأصول في النحو: 2/ 236، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1119، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 514 (مسألة 87)، وشرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 86، وارتشاف الضرب: 4/ 1879، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي الشجري (ت 802 هـ)، تح: د. طارق عبد عون الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1987م، 129- 130.

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 511 (مسألة 87)، وأسرار العربية، للأنباري (ت577هـ)، تح: بركات يوسف هبود، (د-ط)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ-1999م، 337- 339، وائتلاف النصرة: 130.

(3) يُنظر: المقتضب: 2/ 66، والأصول في النحو: 2/ 194، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 511- 517 (مسألة 87)، وشرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لابن مالك (ت 672هـ)، تح: د. عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني – بغداد، 1977م، 366.

(4) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 508 (مسألة 86)، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 98، وائتلاف النصرة: 130- 131، وشرح التصريح: 4/ 203، وهمع الهوامع: 4/ 332- 333.

(5) يُنظر: التراكيب الإسنادية الجمل : "الظرفيَّة –الوصفيَّة –الشرطيَّة" : د. علي أبو المكارم، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة

علاوةً على ذلك أنّ معظم النحويين –من الفريقين– اشترطوا في حال تقدّم الجواب أو حذفه أن يكون فعل الشرط ماضياً، وإذا كان فعل الشرط ماضياً فهذا يعني أنّ الأداة لم تؤثّر فيه، ولأنّها لم تؤثّر فيه –مع أهميّته، وكونه سبباً للجواب– فإنّها من الصعوبة أن تعملَ في جوابه، لهذا فإنّ الجواب لا يُشكّلُ تقديمه أو تأخيره أيّ أثرٍ في عمل الأداة؛ لأنّها لم تؤثّر في الأقرب، فكيف تؤثّر في الأبعد؟ سواء أتقدّمَ أم تأخّر، وهناك دليلٌ آخر يؤيّد ما ذكرناه نستشعره في تخريج سيبويه عندما عرض للفعل المضارع المرفوع الواقع في الجواب المتأخّر، كقولك: إن أتيتَني آتيكَ، فبسبب الرفع رَكَنَ سيبويه إلى التقديم والتأخير، فقال: أي: آتيكَ إن أتيتَني[1]، مع أنّ الجوابَ عندهم لا يتقدّمُ صراحةً.

إنْ والحذف:

وأمّا بخصوص مسألة حذف "إن" وحدها، أو حذفها مع فعل الشرط فإنّ المشهور لدى النحويين أنّ أداة الشرط "إن" لا تُحذف، وبرغم هذا المنع من الحذف، فقد جوّزَ بعضهم حذفها وحدها، أو مع فعل الشرط، ومن هؤلاء أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، وتَبِعَهُ السيوطي (ت911هـ)، ولكنّهما لم يذكُرا من سبقهُما إلى ذلك التجويز من النحويين[2]، قال أبو حيّان: ((وهذا قولٌ ضعيفٌ، ولا تُبنى القواعد الكليّة بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة))[3].

وحذفها مع فعل الشرط إمّا مُطّردٌ كثير، أو جائزٌ قليل[4]، فمن الأوّل ما وقع بعد الطلب، كقولك: زُرني أزُركَ، فجُزِمَ المضارع أزُركَ؛ لأنّه واقعٌ في جواب الطلب، وعاملُ الجزم فيه عند

1428هـ-2007م، 189.

(1) يُنظر: الكتاب: 3/ 66- 67.

(2) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1884، والأشباه والنظائر: 3/ 249- 250، وكذلك وردت محذوفة غير عاملة في قول ذي الرّمة:

وإنسانُ عيني يحسُرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يَجِمُّ فيغرَقُ

أي: إنْ يحسُرِ الماءُ. يُنظر: الارتشاف، الصفحة نفسها..

(3) ارتشاف الضرب: 4/ 1884.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: 605، وشرح الأشموني: 3/ 592.

أغلب النحويين الشرطُ المُقدّر (إنْ تَزُرني)[1]. بتقديرهم "إنْ" مع هذا الطلب؛ لما تحتمله من مزيّات في باب الشرط، إذ زعم الخليل –بنقل سيبويه عنه– ((إنّ هذه الأوائل –الطلب– كلّها فيها معنى "إنْ"، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتني آتكَ فإنّ معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيانٌ آتكَ))[2].

ومن ذلك كلّه نستطيع القول: إنها الأداة الوحيدة التي اختصّت باستعمالها ظاهرة ومُقدّرة، إذ يقول ابن يعيش (ت643هـ): ((ولها من التصرّف ما ليس لغيرها، ألا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدّرة، ويُحذفُ بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه، وتليها الأسماء....، فأمّا عملها ظاهرة فنحو قولك: إن تُكرمْني أُكرمْكَ، وأمّا عملُها مُقدّرة فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمنّي))[3]. وحذفُ الأداة "إن" مع فعل الشرط واردٌ وبكثرة في التنزيل العزيز[4]، كقوله جلّ شأنه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31] أي: فإنْ تتّبعوني يحببْكم الله[5].

وبالانتقال إلى حذف الشرط وحده فإنّ هذه الخصيصة تفرّدت بها "إن" عن سائر أخواتها، فما كان سوى "إن" منها فلا يحسن أن يُحذَفَ الشرط؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها[6] إذ لا يجوز حذفه مع الأدوات الأُخر؛ وذلك لأنّها أصل حروف الشرط[7]، هذا ما بيّنهُ أبو

---

(1) الكتاب: 3/ 93- 94، ويُنظر: المقتضب: 2/ 82، والأصول في النحو: 2/ 162، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1123.

(2) يُنظر: الكتاب: 3/ 94، والمقتضب: 2/ 82، والأصول في النحو: 2/ 162، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1123.

(3) شرح المفصّل: 7/ 279.

(4) يُنظر: جزم المضارع ، د. علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (د.ت)، 25- 161 .

(5) يُنظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، للطبري (ت 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، 6/ 324- 325.

(6) يُنظر: الأصول في النحو: 2/ 161.

(7) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1975م، 1/ 324، والصفوة الصفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، لتقي الدِّين النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تح: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – السعوديَّة، 1415هـ، 1/ 190.

حيّان من أنّه لا يُحفظ مثل هذا الحذف إلّا في "إنْ" وحدها[1]، ولا يجوز مثل هذا الحذف إلّا بتوفّر شرطين مُجتمعين[2]:

الأوّل: أن تكون أداة الشرط "إنْ" من بين سائر أخواتها.

الثاني: أن تقترن الأداة بـ(لا) النافية.

وأضاف بعضهم شرطاً ثالثاً[3]، وهو أن تكون الجملة التي اشتملت على أداة شرط وحُذِفَ منها فعل الشرط معطوفةً على ما قبلها؛ للدلالة على المحذوف. ومن شواهد حذف الشرط – عند الجمهور – قول الأحوص الأنصاري[4]:

فَطَلّقْهـــا فَلَسْـــتَ لَهـــا بِكُـــفءٍ وَإلّا يَعْـــلُ مِفْرَقَـــكَ الحُسَـــامُ

أي: وإلّا تطلّقْها يعلُ مفرقك الحسامُ، فحُذِفَ الشرطُ "تُطلّقها" لدلالة "فطلّقْها" عليه[5].

أمّا المحور الأخير من محاور الحذف مع "إن" الذي يمثّلُ "حذف جُملتَي الشرط والجواب"، فهذه المزيّة مع جواز وقوعها بالتأويل والتقدير، لكنّها لم ترد في القرآن الكريم ولا في عيّنة الدراسة، وهذا يؤيّد الرأي القائل إنّ من حذفهما ضرورة[6]، إذ يتم الإبقاءُ على "إن" وحدها وحذفُ الشرط والجواب معًا، بينما صرّح أحد المُحدثين[7] بأنّ هذا الحذفَ يقتصرُ على حالة (الحوار أو الخطاب الحضوري) مُعضّدًا استدلاله بالشاهد النحوي المشهور[8]:

قالـــت بنـــاتُ العـــمّ يـــا ســـلمى وإنْ كـــانَ فقيـــرًا مُعـــدَمًا، قالـــت: وَإنْ

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1883.

(2) يُنظر: أوضح المسالك: 4/ 214- 215، وشرح التصريح: 4/ 200.

(3) يُنظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش كتاب أوضح المسالك): 215.

(4) يُنظر: ديوانه: 191، وقد رُوِيَ بروايةٍ أخرى، وهي: فَطَلّقْها فَلَسْتَ لَها بِأهلٍ وَإلّا شَقَّ مِفْرَقَكَ الحُسَامُ

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 61، شرح شذور الذهب (لابن هشام): 445.

(6) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1884، وتوضيح المقاصد والمسالك: 4/ 1288، وشرح الأشموني: 3/ 592.

(7) هو د. إبراهيم الشمسان، يُنظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب: 206.

(8) مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت، (د.ت)، 186.

أي: قالت: وإنْ كانَ فقيرًا مُعدَمًا تمنّيتُهُ أو هويتُهُ ورضيتُهُ، وهذا – حذف الجزأين– لا يجوز إلّا مع "إنْ"؛ لأصالتها في باب المجازاة[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ لـ "إنْ" صورًا مُتعددة غير الشرط، فتكون: نافيةً، ومُخففّةً من الثقيلة، وزائدةً للتوكيد[2].

معاني "إنْ"

اهتمّت المباحث اللغويّة بالجوانب الدلالية التي تؤدّيها هذه الأداة بلحاظ ما تقع فيه من سياقاتٍ مُتنوّعة، وهي تُقاربُ الأداة "إذا"، لكنّ "إذا" تستخدم مع الأشياء الواقعة لا محالة وهي بمثابة "الحين" أي إنّها توصَلُ بالفعل خلافًا لـ "إن"[3]،((وربّما استعملت "إن" في مواضع "إذا"، و "إذا" في مواضع "إن"، ولا يَبينُ الفرق بينهما لما بينهما من الشركة))[4]، يقول سيبويه: ((إن إذا تجيء وقتًا معلومًا؛ ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسرُ كان حسنًا، ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسر، كان قبيحًا. فإنْ أبدًا مبهمة، وكذلك حروفُ الجزاء))[5]، وفي صدارة المعاني التي تُفيدها "إن" هو استعمالها عند عدم الجزم بوقوع الشرط في المستقبل، إذ يوضّحُ المبرّد: ((أنّك إذا قلت: إن تأتني آتك فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيته إنما معناه: إن يأتني واحد من الناس آته))[6]، فيما أطلق تسمية "المؤقتة"[7] على "إذا"، فيقول: ((فإذا قلت: إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلومًا ألا ترى إلى قول الله –عز وجلّ– ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَت﴾ [الانفطار: 1] وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمسُ كُوِّرَت﴾ [التكوير: 1] وقوله: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّت﴾ [الانشقاق: 1] أن هذا واقع لا محالة ولا يجوز أن يكون في موضع هذا "إن"؛ لأن الله –عز وجلّ– يعلم، و"إنْ" إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر وليس هذا

---

(1) يُنظر: المقرّب: 354،: شرح الكافية الشافية: 3/ 1610.

(2) يُنظر: معاني الحروف، للرمّاني: 74- 77، ومُغني اللبيب: 1/ 22 -25، والنحو الوافي: 4/ 433 -436.

(3) يُنظر: الكتاب: 3/ 60، والمقتضب: 2/ 56.

(4) شرح المفصّل: 9/ 4.

(5) الكتاب: 3/ 60.

(6) المقتضب: 2/ 56.

(7) يُنظر: المقتضب: 2/ 55.

مثل قوله تعالى: ﴿ إِن يَنتَهُواْ يُغفَر لَهُم مَّا قَد سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38] لأن هذا راجع إليهم))[1]؛ لهذا اضطرّ بعضهم إلى تخريج بعض مواضعها في القرآن الكريم على أنّه "حكاية"، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَصرِف عَنِّي كَيدَهُنَّ أَصبُ إِلَيهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف: 33] ولأنّ الأصلَ في "إنْ" عدم الجزم بالوقوع في المستقبل، كان الحكم النادر الذي لا يُقطع بوجوده غالبًا موقع الكلمة "إن"[2].

أمّا رضي الدين الاسترابادي فيقول: ((والأصل في استعمال إذا أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختصّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه استعمال إذا في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، ... ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علّام الغيوب سبحانه بالأمور المُتوقعة))[3]، إذن (إذا) مختصّة بوقوع الحدث لا محالة.

ولا يخرج السيوطي عن هذا المعنى بل يؤكّده بتعليله سبب ورود الشروط القرآنية بـ" إذا"؛ فيُجيب: لأنّها تقع شرطًا في الأشياء المُحققة الوقوع[4].

وممّا تقدّم كله نستطيع أن نتلمّس إصرار النحويين على وضع الفروق بين "إنْ" و "إذا"، والاهتمام بالجنبة الدلالية، علاوةً على الجنبة النحوية البحتة المتمثلة بوظيفة كل أداة، فأدرجوا "إن" في المعاني المُحتملة الوقوع، والمشكوك في حصولها، والنادرة، وربّما المُستحيلة، وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليقِ أمرٍ بغيره عموماً، ((وهي في الحروف بمثابة "متى" في الأسماء))[5]، و"إذا" تُستعملُ في المعاني المعلومة والمتحققة الوقوع والمقطوعة الحصول[6].

وقد تستخدم "إن" في الجزم بحصول الشرط وإيقاعه خلافًا للأصل؛ وذلك لأغراضٍ بلاغية[7].

---

(1) المقتضب: 2/ 56.

(2) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت739هـ)، تح وتعليق: غريد الشيخ محمَّد، وإيمان الشيخ محمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان 2008م.، 1/ 178، ومعجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار المنارة – جدّة، دار الرفاعي- الرياض، ط3، 1988م، 4/ 51.

(3) شرح الرضي على الكافية: 3/ 185.

(4) يُنظر: الأشباه والنظائر: 2/ 211.

(5) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت646ه) ، تح وتقديم : د. موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، (د.ط) ، (د. ت)، 2/ 254.

(6) يُنظر: شرح المفصّل: 9/ 4، والطراز: 3/ 298- 299، والبرهان في علوم القرآن: 199- 204.

(7) من هذه الأغراض: التهييج: كما في الآية: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ [المائدة: 57]، كذلك تعليم الناس التأدّب

(إنْ) في كتاب ثواب الأعمال

تعددت السياقات والتراكيب التي وردت فيها الأداة الجازمة (إنْ) في كتاب ثواب الأعمال، إذ جاء هذا الحرف الجازم مع الفعلين الماضيين لفظًا ومعنى التامّين المبنيين للمعلوم دالًّا على الشرط في معناه، ولم يرد مع المُضارعين في أحاديث هذا الكتاب، فمن الأمثلة الواردة في كتاب ثواب الأعمال على هذه الشاكلة قول الإمام جعفر الصادق عليه السلام في ثواب قراءة الفاتحة في دُبر صلاة الجمعة مرفوعًا إلى النبي صلّى الله عليه وآله: ((**فَإِنْ قَالَ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ الَّتِي حَشْوُهَا بَرَكَةٌ وَعُمَّارُهَا الْمَلَائِكَةُ مَعَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَأَبِينَا إِبْرَاهِيمَ" جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ عليهما السلام فِي دَارِ السَّلَامِ**))[1]، فكانت (إنْ) في الحديث السابق شرطيّة جازمة، وفعلها (**قَالَ**)، أمّا الجواب لها فهو (**جَمَعَ**)، والمُلاحظ من الحديث أنّ الأداة الشرطية أفادت التعليق بين القول للدعاء المذكور واللقاء بالنبي صلّى الله عليه وآله وأبيه إبراهيم عليه السلام، والجمع بين قائل الدعاء وبينهما، والفعلان المتقدّمان مبنيّان على الفتح في محلّ جزم بأداة الشرط؛ لأنّهما ماضيان والماضي لا يستبين فيه الجزم.

وكان للفعل الماضي المبني للمجهول في سياقات هذه الأداة نصيبٌ، فمن أمثلته ما ورد عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ((**الْقَرْضُ الْوَاحِدُ بِثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَإِنْ مَاتَ احْتُسِبَ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ**))[2]، إذ نجد فيه مجيء (إنْ)، وبعدها فعل الشرط (ماتَ) الماضي التام المبني للمعلوم، أمّا الجواب فهو الفعل الماضي التام المبني للمجهول (اُحتُسِبَ)، وهُما مجزومان حملًا على المحلّ، واللافت في هذا الحديث معنى (إنْ)، فهذه الأداة بحسب كلام أغلب النحويين تفيد

والحيطة عندما يُخبرون عن أعمالهم المستقبلية: كقوله تعالى: ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ** ﴾ [الفتح: 27]، وكذا استعمالها للتبرّك: كما في الحديث: (**وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون**) أي: سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم، ومن الأغراض أيضًا التجاهل، وإنزال المخاطب العالم منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى علمه، كقولك للمتكبّر توبيخًا له: إن كُنتَ من تُرابٍ فلا تفتخر. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني: 1/ 180- 181، والنحو الوافي: 4/ 435.

[1] ثواب الأعمال: 140.

[2] ثواب الأعمال: 384.

المعنى المشكوك بوقوعه أو حصوله[1]، بينما جاءت هنا لمعنى متحقّق الوقوع ثابتٌ لا محالة وهو وقوع الموت على الإنسان، إذ لا يمكن أن نُقدّر المعني بـ (إن مات أُحتُسِبَ) على الشك أو عدم الوقوع، فلو حُمِلَ على هذا يكون التساؤل: وإن لم يمُت؟ فيُجاب: إنّ استعمال (إنْ) في مثل هذا المقام يُفيدُ معنى القطع بوقوع الشرط[2] كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]، فمَن مِن الخلائق لا يموت؟! والله تعالى يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: 30] فالإخبارُ بالموت واقعٌ من قبله عزّ وجلّ على النبي صلّى الله عليه وآله بحتميّة الموت، ولم يكن إخبارًا فحسب بل قُوّيَ بالمؤكّد (إنّ)؛ إظهارًا له من أنّه واقعٌ لا بُدّ، والآيات التي تُخبرُ عن وقوع الموت وتحقّقه كثيرات، ثّمّ إنّ الآية السابقة من سورة آل عمران تُخبر عن إمكانيّة الانقلاب على الأعقاب بعد رحيل الرسول صلّى الله عليه وآله[3]، فهي تُعلّق غياب الرسول صلّى الله عليه وآله أو موته أو قتله بالارتداد والانقلاب، وليس هي بصدد التشكيك بوقوع الموت، والتقدير: إن قُتِلَ الرسول أو مات ستنقلبون؛ لأنّ الأداة تقلب الماضي مستقبلًا ما أن تدخل سياقه[4]، فالمانع من انقلابكم وجوده وحضوره صلّى الله عليه وآله، أمّا في الحديث السابق فقد يُحتَسَبُ الأجرُ بثمانية عشر من أضعافه في كلّ الأحوال، إذن جاءت (إنْ) في هذا الحديث بمثابة (إذا) الدالّة على المعنى المؤكّد الحصول.

كذلك وردت في سياق الماضي المعنى –شرطًا كان أم جوابًا–، فمن ذلك قول رَسُولِ اللَّهِ ص: **((لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَلَهُ شَيْءٌ يَعْدِلُهُ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ... وَدَمْعَةٌ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا مِثَالٌ فَإِنْ سَالَتْ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَرْهَقْهُ قَتَرٌ وَلا ذِلَّةٌ بَعْدَهَا أَبَداً))**[5]، جاء جواب الشرط في الحديث **(لَمْ يَرْهَقْهُ)** ماضيًا في المعنى، وفعل الشرط **(سَالَتْ)** متعالقان بـ **(إنْ)**، كذلك نرى أنّ

---

(1) يُنظر: جواهر البلاغة ، لأحمد الهاشمي (ت1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، 138.

(2) يُنظر: شرح المفصّل: 9/ 9، شرح التسهيل، لناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م، 9/ 4418.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، الشيخ جعفر السبحاني (معاصر)، مؤسسة إمام صادق عليه السلام، قُم- إيران، ط1، 1423هـ، 2/ 537.

(4) يُنظر: الكتاب: 3/ 55.

(5) ثواب الأعمال: 43.

القتر والذلّة لا تُصيبان المرء البتّة بعد أن تسيل دمعة على وجهه من خشية الله تعالى، واحتماليّة عدم الوقوع في الحديث ظاهرة، إذ ليس كلّ الخلق يستطيع أن يُخرجَ هذه الدمعة في مقام الخشية والخشوع والخوف من الله تعالى، وبعضهم يُخرجُها ولكن لا يُسيلُها، وهؤلاء خارج الاشتراط الواقع في الحديث، وقومٌ ينالون الأجر المذكور، إذ يُسيلونها بل ويسفحونها؛ لأنّهم المؤمنون الحقيقيّون الموصوفون في التنزيل العزيز: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ... أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: 2– 4].

والفعل الناقص قد رافَقَ سياق (إنْ) بوقوعه شرطًا لها أو جوابًا، ومن شواهد هذا الوقوع جوابًا ما رُوي عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: **((مَنْ قَرَأَ بِالْمُسَبَّحَاتِ كُلِّهَا قَبْلَ أَنْ يَنَامَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُدْرِكَ الْقَائِمَ ع، وَإِنْ مَاتَ كَانَ فِي جِوَارِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وَآلِهِ))**[1]، عند النظر في الحديث نجد أنّ وظيفة الأداة الشرطيّة **(إنْ)** هي التعليق بين فعل الشرط الماضي التام المبني للمعلوم **(ماتَ)** والجواب **(كانَ)** المُشاكِل لفعل الشرط إلّا أنّه ناقص، فكأنّ قصد الإمام: القارئُ بتلك المسبحات يجبُ أن يُدركَ القائم عليه السلام إنْ بقي حيًّا، وإن ماتَ ولم يُدركه سيكون في جوار النبي صلّى الله عليه وآله حتمًا، والأداةُ **(إن)** هنا تُشابهُ تلك المشروحة في المثال السابق، إذ هي دالّة على مُتحقّق الحدوث (الموت)، لكنّ تكملة الحديث مهمّة جدًّا؛ لأنّنا لو افترضنا عدم إتيانه بـ (إنْ) وفعليها لكان كلامه –حاشاه– مُعرّضًا للتحقّق أو عدمه؛ لذا أتى عليه السلام باحتماليّة مغادرة ذلك القارئ الحياة دون إدراك الحُجّة ع، فيكون حينئذٍ في جوار جدّ الحُجّة في عليّين، فعلى هذا لا تصلح (كان) هنا للدلالة على المُضيّ؛ فالإمامُ في صدد توجيه الكلام لمُتلقّيه كي يحصلوا على الثواب والفوز من وراء عمل هذه التسبيحات، وإنّهم بالتأكيد ما زالوا في الحياة الدنيا، فكيفَ يكون جواب الشرط قد مضى وهُم لم يتلفّظوا بهنّ بعد؟ إذن مجيء (إنْ) بمعنى (إذا)، و(كان) ليست للمضيّ بل للمستقبل على هَدي دليل العقل في هذا الحديث.

وأمّا مجيءُ فعل الشرط ناقصًا فقول أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((مَنْ قَرَأَ فِي الْمُصْحَفِ نَظَراً مُتِّعَ بِبَصَرِهِ وَخُفِّفَ عَنْ وَالِدَيْهِ وَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ))**[2]، فقد جاءت الأداة **(إنْ)** في الحديث

---

(1) ثواب الأعمال: 337.

(2) ثواب الأعمال: 299.

مسبوقة بـ (**الـواو**)، وفعل شرطها الماضي الناقص المتّصل به اسمه (**كانـا**)، أمّا جوابها فمحذوف وتقديره: وإن كانا كافرَين خُفّف عنهما، وقد اختلف النحاة في هذه الواو الداخلة على (إنْ)، فذهب ابن جنّي (ت 392هـ) والزمخشري (ت538هـ،) والزركشي (ت 794هـ) إلى أنّها (واو الحال)[1]، قال ابن جنّي: ((إذا دخل على حرف الشرط واو الحال لم يُجَبْ، وذلك قولُك: أحسِن إلى زيد وإن كفرك، واشكره وإن أساء إليك، أي: أحسن إليه كافرًا لك، واشكرهُ مُسيئًا إليك، فإنْ أجبتَ الشرط كانت الواو عاطفة لا للحال، وذلك كقولنا: أحسنْ إليه وإنْ كفركَ فلا تدع الإحسانَ إليه واشكره وإنْ أساءَ إليك فأقِم على شكره، ونحو ذلك، فالواو للعطف لا للحال، ولو كانت لها لم يكن هناك جوابٌ... وإنّما كان ذلك من أنّ الحال فضلةٌ، وأصلُ وضعِ الفضلة أن تكونَ مُفردًا كالظرف والمصدر والمفعول به، ونحو ذلك، فلمّا كان كذلك لم يُجيبوا الشرط إذا وقع في موضع الحال؛ لأنّه لو أُجيبَ لَصارَ جُملةً، والحالُ إنّما هي فضلةٌ فالمُفرد أولى بها من الجملة، فإن قُلتَ: فإنّ الشرط أيضًا جُملة، ألا تراه من فعلٍ وفاعل؟ قيلَ: الشرطُ وإن كان جُملةً فإنّهُ يجري عندهم مجرى الآحاد، من حيث كان مُحتاجًا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى خبره، ولو كان له حُكمُ الجُملة البتّة لساغَ الاقتصارُ عليه))[2].

بينما قال قومٌ بأنّ هذه الواو واوَ عطفٍ، والمعطوفُ عليه محذوف، وهو ضدّ الشرط المذكور[3]، وتابعَ أبو حيّان هذا الرأي إلّا أنّه عَدَّ (الواو) مُفيدةً عطفَ حالٍ على آخر محذوف، إذ قال: ((والذي يظهرُ لي أنّ الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقومُ وإن قُمْتَ، واضربْ زيدًا وإن أحسنَ إليك، إنّما هي للعطف، لكنّها لعطف حالٍ على حالٍ يتضمّنها الكلام السابق، تقديره: أقومُ على كلّ حال وإن قُمْتَ، واضرب زيدًا على كلّ حالٍ وإن أحسَنَ إليكَ، أي: وفي هذه الحال))[4].

وصرّح الرضي بأن هذه الواو اعتراضيّة، قال: ((وقد تدخل الواو على (إنْ) المدلول على جوابها بما تقدّم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدّم الذي هو

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 4378/9، البرهان في علوم القرآن: 2/ 226.

(2) الخاطريات، لابن جني (ت 392هـ)، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1433هـ- 2012م، 75- 76.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 108.

(4) شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4378- 4379.

كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: أُكرمُهُ وإن شَتَمَني، فالشَتمُ بعيدٌ من إكرامك للشاتم، وضدّهُ والمدح أولى بالإكرام ... والظاهرُ أنّ الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضيّة))[1].

وممّا تقدّم يمكن أن يكون تقدير الكلام في الحديث: قارئُ المصحفِ نظرًا يُمَتّعُ ببصره، ويُخفّفُ عن والديه في حال كونهما كافرَين، أي: إنّهُما يُخفّفُ عنهما وهُما في ذلك الحال، هذا على مذهب ابن جنّي، أمّا التقدير على قول أبي حيّان: التخفيفُ عن والدَيه على كلّ حال وإن كانا كافرَين، وعند الرضي: يُخفّفُ عادةً عن المؤمن، والكفر ضدّ الإيمان، أي: التخفيفُ حاصلٌ مع كفرهما، فبهذا اجتمع المُتضادّان، فالواو ههنا اعتراضيّة.

ومن الصور التركيبيّة التي وردت في كتاب ثواب الأعمال دخولُ الفاء على جُملة جواب الشرط، إذ ورد مرويًّا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((قَدْ وَطَّنْتُ نَفْسِي عَلَى لُزُومِ الْحَجِّ كُلَّ عَامٍ بِنَفْسِي، أَوْ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي بِمَالِي، فَقَالَ: وَقَدْ عَزَمْتَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَأَيْقِنْ بِكَثْرَةِ الْمَالِ))**[2]، نُلاحظُ من الحديث السالف أنّ أداة الشرط الجازمة هي **(إن)**، وفعل الشرط ماضٍ تامّ مبني للمعلوم **(فَعَلْتَ)**، أمّا جواب الشرط فهو جُملة الأمر المقرونة بالفاء **(فَأَيْقِنْ)**، ففعلُ الشرط والجواب في محلّ جزم لعدم ظهور حركة الجزم عليهما، والفاء المُصدّرة في جُملة جواب الشرط لازمة هُنا ولا يمكن الاستغناء عنها[3]، والتعليقُ الشرطي واضحٌ في أن كثرة المال واليقينَ بها مرهونةٌ بالحجّ، فالمُداومةُ على الحجّ تستوجب كثرة المال، والمعنى الذي أفادته الأداة في الحديث أشبه بالمتحقّق الوقوع بل هو؛ لأنّ الكلام صادرٌ عن المعصوم، كذلك استعمال الإمام عليه السلام الفعلَ **(أيقِنْ)** الدالّ على الطمأنينة والتحقّق المحتوم بلا شك.

وقد أجمع النحويّون على لزوم الفاء في جواب الشرط – إن كان أمراً، أو نهياً، أو دُعاءً، أو استفهاماً، أو فعلاً قد دخلت عليه السين، أو سوف، أو ما، أو أن، أو غير ذلك– ووجوب

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 5/ 106- 107.

(2) ثواب الأعمال: 163.

(3) يُنظر: الكتاب: 3/ 63، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 120.

ذكرها[1]، قال الرضي: ((إن كان الجواب مما يصلح أن يكون شرطًا فلا حاجة إلى رابطة بينهما، وبين الشرط؛ لأنّ بينهما مناسبة لفظيّة، من حيث صلاحيّة وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بُدّ من رابطٍ بينهما))[2]، وأجازوا أن يُستغنى عن (الفاء) في الضرورة ولا يجوز ذلك في سعة الكلام، ومنه قول الشاعر[3]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

أي: فالله يشكرها[4]، و((عن الأخفش إجازة حذف الفاء، في الاختيار. واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها مُطلقًا))[5]، فهُم يشترطون لزوم الإتيان بالفاء في غير ضرورة، وممّا جاء في كتاب ثواب الأعمال على هذه الشاكلة، قولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: ((**إِنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَالَ: ﴿الْمالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ [الكهف: 46] إِنَّ الثَّمَانَ رَكَعَاتٍ الَّتِي يُصَلِّيهَا الْعَبْدُ آخِرَ اللَّيْلِ زِينَةُ الْآخِرَةِ**))[6]، فقد خالَفَ هذا الحديث ما جاء به النحويّون من جهتين مهمّتين هُما:1- مُضيّ الشرط. 2- عدم اقتران جواب الشرط بالفاء في سعة الكلام.

فأمّا الأولى فلا يجوز عندهم: "إنْ نامَ زيدٌ أمسِ أقُمْ معك"، إذ رأيُ أغلب النحويين أنّ الشرطَ يُفيدُ الاستقبال وإن كان فعله ماضيًا؛ لأنّ أدوات الشرط تقلبُ المضيّ إلى الاستقبال، مثلُ قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُم فَٱقۡتُلُوهُمۡ﴾ [سورة البقرة: 191]، فلا يُفيدُ الشرط المضيّ، والوارد من ذلك مؤول. بينما ذهب الرضي بتجويزه إيراد (كان) في الشرط بأن قالوا إذا وقعت كان شرطًا جاز فيها معنيان: فرض الوقوع، كقوله عزّ وجلّ: ﴿إِن كُنتُ قُلتُهُۥ فَقَد عَلِمتَهُۥ﴾ [المائدة: 116]، وقوله ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُل فَصَدَقَت﴾ [يوسف: 26]، ومتحقّق الوقوع، نحو:

---

(1) يُنظر: علل النحو: 1/ 440، وشرح أبيات سيبويه (لابن السيرافي ت385 هـ): 2/ 115، والمفصّل: 440، اللمحة في شرح المُلحة: 2/ 884.

(2) شرح الرضي على الكافية: 5/ 120.

(3) البيت مُختلَفٌ في نسبته إلى قائلٍ مُعيّن: فهو لحسان بن ثابت في الكتاب: 3/ 65 وليس في ديوانه، ولعبد الرحمن بن حسّان في المقتضب: 2/ 72.

(4) يُنظر: الخصائص: 2/ 283، شرح الكافية الشافية: 3/ 1597.

(5) الجنى الداني: 69- 70.

(6) ثواب الأعمال: 147- 148.

زيدٌ وإن كان غنيًّا إلّا أنّه بخيل، فهو لا يجزم بمضيّه لفظًا ومعنى. واحتجّ آخرون على المذهبين بأن قالوا يصحّ أن يأتي الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، واحتجّوا بالآيتين وقوله صلى الله عليه وآله لإحدى أزواجه: ((إن كُنْتِ ألمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه)) وهو ماضي المعنى قطعًا، ولا يمكن لعاقلٍ أن يقولَ أنّ الشرط ههنا للمستقبل. وهذا الرأيُ مقبولٌ لدى الباحث، إذ يمكن وقوع الشرط بصيغة الماضي لفظًا ومعنى[1].

والثانية: هي خلوّ جواب الشرط الذي هو جُملة اسميّة مُصدّرة بحرف ناسخ من الفاء، وهو خلاف الأصل، إذ أغلب النحويين يوجبون ارتباط هذه الفاء بجواب الشرط عامّةً من دون الإشارة بوقوعه مع الماضي أو المستقبل، إلّا العكبري فقد جوّز حذفها مع الماضي، فيقول: ((وربما حُذفت وهو قليل، وأكثر ما يأتي حذفها إذا كان فعل الشرط ماضيًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121]))[2]، وتُعرب الجملة (إنّ الثمان...) في محل جزم جواب الشرط لـ (إن) الجازمة.

ومن أوجه التنوّع التركيبي المُصاحبة لحرف الشرط (إنْ) في كتاب ثواب الأعمال هو مُباشرةُ هذا الحرف الاسمَ المُتمثّل بضمير الرفع المُنفصل، فمّما نُقِلَ عن عُمر بن علي بن عمر، عمّن حدّثه، عن أبي عبد الله عليه السلام قوله: ((**إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ضَمِنَ لِلْمُؤْمِنِ ضَمَاناً، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: ضَمِنَ لَهُ إِنْ هُوَ أَقَرَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلِمُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وآله بِالنُّبُوَّةِ، وَلِعَلِيٍّ ع بِالْإِمَامَةِ، وَأَدَّى مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنْ يُسْكِنَهُ فِي جِوَارِهِ، وَلَمْ يَحْتَجِبْ عَنْهُ**))[3]، ففي الحديث المُتقدّم جاء تركيب الشرط مُمثّلًا بـ (**إن**)، إذ لم تُباشر الأداة الفعل كما هي العادة، فوقع بعدها الاسم (هو) الضمير المنفصل، تلاهُ فعل ماض وهو الجائز في مثل هذا التركيب[4]، وجملة الشرط هنا من نظير الآية: وإن أحدٌ...، إذ تميّزت هذه الأداة

---

(1) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 293، بدائع الفوائد: 1/ 45، الكليّات: 78،التصريح: 2/ 249، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، للخضري (ت1287هـ)، تح: تركي فرحان مصطفى، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م، 2/ 122، حاشية الصبّان: 4/ 16، معاني النحو: 3/ 54- 55.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 58.

(3) ثواب الأعمال: 73.

(4) يُنظر: شرح المفصل: 9/ 101، ارتشاف الضرب: 4/ 1869.

بالدخول على الأسماء دون سائر أدوات الشرط لأصالتها في هذا الباب، ويُقدّر العامل بعد الأداة، فيكون الكلام: فإن أقرّ هو أقر...، إذ حُذف العامل في ذا السياق وجوبًا للدلالة عليه، ثُمّ عُطف على فعل الشرط جُملًا متعددة، إذ المؤمن لا يسكن الجنة إلّا بتحقيقه الإقرار بأشياء مُضافة إلى إقراره بالربوبية، فعليه أن يُقرّ بالنبوّة لمحمد صلّى الله عليه وآله، وبالإمامة لعليّ عليه السلام، ويُعاضدُ كلّ ذلك تأدية المفترضات المُلقاة على عاتقه من قبل الله تعالى شأنه، ومن ثمّ يكون حقًّا على الله تعالى إسكانه في جواره وتقريبه إلى مقامه العالي دون أن يحجبه أحد من الخلائق، أمّا جواب الشرط فقد جاء على هيئة المصدر المؤول (أن+ المضارع المنصوب بها)، ولم يذكر أحدٌ من النحويين احتمالية وقوع جواب الشرط الدال على المستقبل مصدرًا مؤولًا، وبتأويل الحرف المصدري والفعل يكون التقدير (إسكانه)، أي: فإسكانه في جواره...، ويبدو أنّ استعمال الفعل المضارع مع ناصبه وجيهٌ جدًّا؛ فكأنه أراد الإتيان بهذه الصيغة لتدلّ على الاستمرارية والحدوث والتجدّد مع ملاحظة المقام الذي سيحظى به ذلك المؤمن من تخليدٍ أبدي، فمع كونه مُخلّدا أتى بالفعل وناصبه ليُضيفَ الحركة في النص المُبارك.

المبحث الثالث

أدوات الشرط الجازمة الاسمية

مَنْ

اسم شرط جازم غير ظرف[1]، ومن الأدوات الثنائيّة[2]، ميمها مفتوحة ونونها ساكنة، قال سيبويه: ((وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي))[3]، فبهذا هي مُخصصّة للأناسي دون غيرهم ممّن يعقل من المخلوقات من جهة، ومن جهة أخرى إنّ هذا الحصر يُفهَمُ منه أنّها تصلُحُ أن تقع على كل إنسان وليست كذلك، ورُبّما يكون هذا الإنسانُ عاقلًا أو لا، بالغًا أو خلافَ ذلك. إذ إنّ "أناسي" هي جمْعُ إنسان[4] وهذه المُفردة لها دلالة عامّة إذ إنّ ((أناسي: جمع إنسي، وَهُوَ وَاحِد الْإِنْس، جمعه على لَفظه مثل: كُرْسِي وكَراسي، أَو جمع إِنْسَان))[5]، فالمجنون والطفل والذي يخرج عن التكليف الشرعي لعُذرٍ ما يُعدّ خارج نطاق العاقلين، ويبدو أنّه لو قال هي للعاقل كان حَسَنًا.

بينما يوضّح المبرّد استخدامها مع توخّي الدقّة في انتقاء العبارات التي تصفها، مُصرّحًا: ((من يأتني آته فلا يكون ذلك إلا لما يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن))[6]، فحَدّدها بالعاقل من ناحيتين: الأُولى: إنّها لكل مِن يعقل، وأعني الإنسي العاقل دون غيره من عموم الأناسي، وغير الإنسي –أيضًا– ممّن يعقل وهو كلٌّ ((مِن مَلَكٍ وإنسانٍ وشيطانٍ))[7]، والدليل قوله تعالى متوعّدًا الثقلين: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأعراف: 179]

---

(1) يُنظر: الكتاب: 3/ 56، والأصول في النحو: 2/ 159، واللمع: 133، وشرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 66.

(2) يُنظر: معاني الحروف (للرمّاني): 97.

(3) الكتاب: 4/ 228.

(4) يُنظر: لسان العرب: 13/ 428.

(5) الكلّيّات: 201.

(6) المقتضب: 2/ 51، وينظر: شرح المفصّل: 7/ 40، ومعاني النحو: 4/ 75، ويُواصِلُ المبرّد موضّحًا: ((فإن قال قائل فقد قال الله -عز وجلّ-: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ**﴾ [النور: 45]، فهذا لغير الآدميين، وكذلك ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**﴾ قيل: إنما جاز هذا لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾. وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو على الآخر إذا كان في مثل معناه)). المقتضب: 2/51- 52.

(7) ارتشاف الضرب: 4/ 1863.

فكيف يُدخلُهم جهنّم وهم لا يعقلون؟!، وردُّ إبليس على الله تعالى في قضيّة السجود لآدم عليه السلام، قال تعالى :﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: 12] [ص: 76] وكيف لِمَن لا يملُك العقل والإدراك أن يعقدَ هذه المُقارنة؟!، بل كيف للقائل في نفسه: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدا﴾ [الكهف: 46] أن يُؤاخذَ ذا العقلِ ويُساويه مع فاقِدِهِ أو يظلمَ أحدًا من خلقه –حاشاه–؟!، والثانية: قوله ... فإن أردت بها غير ذلك لم يكن، أي: أنّها لا تمثّل مَن لا يعقل البتّة، ولو أردت ذلك لم يَجز ولن يصحّ، فهي بهاتين الضابطتين تنفرد بالنيابة عن كلّ ما يعقل.

ويبدو أنّ النحويّين الذين جاؤوا بعد المبرّد اتّفقوا على هذا التفسير ولم يخرجوا عنه، فهي للعاقل أبدًا أينما وُجدت وأنّها مُحتفظةٌ بملازمته متى حلّ، ويُتابعُ ابن السرّاج على هذا بقوله: ((تقول: من تُكرِمْ أُكرِمْ،... فوقعت "من" لما يعقل، كما وقعت "من" في الاستفهام مبهمة لما في ذلك من الحكمة))[1] إذ تحتفظ هذه الأداة في دلالتها على العاقل في كلّ موضع تقع فيه سواء كان شرطًا أم غيره كالاستفهام وما أشبه ذلك، ويضعُها الرمّاني بمقابل "ما"، إذْ يقول: ((وهي نظير "ما" إلا أنها لمن يعقل خاصة))[2]، وتكون بسيطة لا مركبة إذ لا تُلحق بها (ما)[3] الزائدة للتوكيد.

ولولاها لكان في الشرط إطالة مُفرطة، ألا ترى أنّكَ لو لم تأتِ بـ (مَنْ) وأردتَ الاشتراط على بعضهم لم تقدرْ أن تفيَ بالمعنى الذي تفي به (مَنْ)؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: مَنْ يقمْ أقُمْ معه، استغرقت ذوي العلم، وذكرت كثيرين من الجنس لم تستغرقه كقولك: إنْ يقمْ محمّدٌ أو عليٌّ أو خالدٌ أقُمْ معه، فلا خفاء في المجيء بهذه الأسماء من الفائدة[4].

و"مَنْ" نائبةٌ عن الشرط مُتضمّنةٌ معناه[5] استُعملت كثيرًا في الشرط وحلّت محلّ "إن"، إذ يقول الجرجاني: ((وقد تقع أسماء مواقع "إنْ" وتلك الأسماء منها ما هي ظروف،

---

(1) الأصول في النحو: 2/ 159.

(2) منازل الحروف، للرماني (ت384هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 40.

(3) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1108، والمُقرّب: 350.

(4) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1108- 1109، وتوجيه اللُمع: 372، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 97.

(5) يُنظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): 443،

ومنها ما هي غير ظروف، فما كان غير ظرف، فنحو: "ما، ومَنْ، وأيّهم"، تقول: " مَنْ تُكرمْ أُكرمْ"..... واعلم أنّ هذه الأسماء نابت مناب "إنْ" لضرب من الاختصار والتقريب))[1].

فمن مرونة الأسلوب الشرطي هو أن تنوبَ أداة عن أخرى بهذه السلاسة والبساطة، وكذلك تنوّع السياقات وتعدّدها تحتّم علينا الإتيان بالأداة المُناسِبة ليكسب الأسلوب دلالةً جديدة، مع إبقاء الوظيفة التي تؤدّيها الأداة التي هي (الربط والجزم) مع توفير الاختصار والتقريب.

ويذكر (ابن يعيش) أنّها تُلازم صيغة لفظيّة واحدة في الدلالة على المفرد والمثنى والجمع وكذلك للمذكر والمؤنث، فيصرّح: ((أتوا باسم يتضمن جميع ذلك وهو "مَنْ" فاستُغني به عن تعداد الأسماء كلها))[2].

أمّا إعرابُها فـ ((فإن وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها وقيل هو والجواب معا لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلا في الخبر ورد بأنه أجنبي من المبتدأ، أو متعد واقع عليها نحو من يضرب زيد أضربه ومن تضرب أضربه (فمفعول به أو) واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو من يضرب يد أخاه أضربه فاشتغال أي فالمسألة من باب الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها))[3].

(مَنْ) في كتب ثواب الأعمال

وردت هذه الأداة في كتاب ثواب الأعمال بكثرة ؛ كون موضوع الكتاب يعتمد على أفعال الإنسان وما يترتّب عليها من ثواب وعقاب، إذ إنّ الخطاب موجّهٌ للمُتدبّر الباحث عن الثواب والأجر والدرجات العُلى، وبما أنّ "مَنْ" مخصّصة لتوجيه الخطاب لمن يعقل فقد وردت كأكثر الأدوات استعمالًا في الأحاديث المروية في هذا الكتاب، فمع ما ذكره أصحاب التخصّص من

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1108.

(2) شرح المفصّل: 4/ 11.

(3) همع الهوامع: 2/ 566.

أنّ "إنْ" هي الأداة المُتصدّرة لباب الشرط، وأنّها الحرف المُستولي على غيره في بابه، وأنّها يُجازى بها في كلّ ضرب، وأنّها أبدًا لا تُفارق المجازاة، وأنّها الأصل في باب الجزاء وكلّ الأدوات مؤولة بها، وتفرّدها بالدخول على الاسم أو الحذف أو غيره ممّا ذكرنا سابقًا، وما لم نذكر من صفاتها ممّا يطول الكلام فيه ويكثر، إلّا أنّ ذلك كلّه لم يشفع لها أن تُقارِبَ "مَنْ" ورودًا أو حتى تنافسها، وسببُ هذا التفاوت العددي بينهما هو ما يدور من موضوعات بين دفّتي الكتاب، وطبيعة أسلوبه، إذ هو يُخاطب ذا العقل الذي يُريدُ نجاةً، فنراهُ أكثر من استعمال "مَنْ" في سياقاته المُتنوّعة.

فجاءت هذه الأداة مُصاحبةً للفعلين مرّة، ومُختلفة عن هذا التركيب مرّة أخرى، ولا بُدّ من الإشارة إلى موضوعٍ مهم وجوهريّ يُمثّلُ جُزءًا مفصليًّا في الدراسة ألا وهو أنّ مع هذه الكثرة للأداة المذكورة إلّا أنّها لم تجئ مُتّخذة المضارعين في الشرط والجواب، وهذا الوجه أحسن وأفضل الوجوه عند النحويين في باب الشرط أو الجزاء، أي: يُفضَّلُ التماثُل بين الفعلين، ويُستحسن الإتيان بالمُتماثلَين المُضارعَين؛ لظهور تأثير العامل فيهما، أو لظهور الجزم عليهما واستبانته بهما، وهذا ما لم نجده في كتابنا المدروس مع أنّ أحاديثه تجاوزت الثمانمائة، وامتدّ بعضٌ منها إلى صفحاتٍ متعددة.

فمن أنماط ورودها في كتاب ثواب الأعمال ما يأتي:

النمط الأوّل: فعلا الشرط والجواب ماضيان لفظًا ومعنى، وهو على صورٍ متعددة:

1- الصورة الأولى: الأداة + فعل الشرط ماضٍ تامّ مبنيّ للمعلوم + فعل الجواب ماضٍ تامّ مبنيّ للمعلوم، ومن أمثلته قول أمير المؤمنين عليه السلام : ((**مَنْ حَفِظَ لِسَانَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ**))[1]، فأميرُ المؤمنين عليه السلام في هذا الحديث جاء بأداة الشرط الجازمة (مَنْ) ليُخاطب الذين يعقلون ويتدبّرون ويُحكّمون ألسنتهم في استعمالهم إيّاها بالصورة المُثلى، إذ إن حفظَها يقي من الهَلَكات، ويشترط سلام الله عليه ستر العورات والعيوب وما يخشى المرء من أن يطّلع على نواقصه أحد بـ (حفظ اللسان)، ففي حفظه منجاةٌ ووقاية، وعدم السيطرة على ما

---

[1] ثواب الأعمال: 495.

يقول خسران ونكاية، وفي التركيب الشرطي جاء فعل الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى (حفظ)، وماثَلَهُ جوابه زمنًا ووصفًا، فهُما مبنيّان على الفتح في محلّ الجزم بأداة الشرط.

2- الصورة الثانية: الأداة + فعل الشرط ماضٍ تامّ مبني للمعلوم + فعل الجواب ماضٍ تامّ مبنيّ للمجهول دال على الاستقبال. قال النبي محمد صلّى الله عليه وآله: **((مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غُرِسَتْ لَهُ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ مَنْبِتُهَا فِي مِسْكٍ أَبْيَضَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ))**[1]، ففي حديث المصطفى صلّى الله عليه وآله جاء التركيب الشرطي مُتباينًا بناءً مُتّفقا زمنًا، فوقعت الأداة الشرطيّة (مَنْ) في سياق الحديث مُفيدةً العموم والاختصار[2]، فالمعنى: كُلُّ قائلٍ لعبارة: لا إله ... تُغرَسُ أو ستُغرَسُ له شجرة الياقوت في الجنة...، والشرط هنا دالّ على الاستقبال؛ لأنّ الجنة سيرثها العباد الخُلّص وهي جزاء للمؤمنين في الدار الآخرة المستقبليّة، ويمكن حمل الشرط على معنى الحاليّة، فيكون المعنى: بمجرد قول المرء جملة التهليل أو حال قوله لها تُغرسُ هذه الشجرة المُخبَر عنها في الحديث الشريف، ففعل الشرط هو الماضي التام المبني للمعلوم (قالَ)، وجوابه (غُرِسَت) المماثل لفعل الشرط بكل صفة من صفاته عدا البناء للفاعل أو المفعول، ورُبما استُعمل الفعل المبني للمفعول في الجواب لتغييب الفاعل وزيادة العموم والتوكيد في الفعل، إذ هو ليس ماضيًا فحسب بل لم يُسمَّ فاعله رغبةً بتحقّقه وحتميّة وقوعه.

3- الصورة الثالثة: الأداة + فعل الشرط ماضٍ تامّ مبني للمجهول + فعل الجواب ماضٍ تام مبني للمعلوم، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: **((مَنْ خُتِمَ لَهُ بِصِيَامِ يَوْمٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ ..))**[3] ففي الحديث جاء الإمام عليه السلام بالتركيب الشرطي المُصدّر باسم الشرط (مَن) التي اتّخذت من الماضي المبني للمجهول فعلًا لها (خُتِمَ)، وأمّا جوابها فكان الفعل الماضي المبني للمعلوم (دخل)، وهُما مُتماثلان في مُضيّهما زمنًا، ويُعربان في مثل هذا الحديث مبنيّان على الفتح في محلّ جزم بالأداة الشرطيّة (مَن)؛ لتعذّر ظهور تأثير الجزم عليهما،

---

(1) ثواب الأعمال: 42.

(2) يُنظر: توجيه اللُمع: 372.

(3) ثواب الأعمال: 178.

ومن جانب الدلالة فرُبّما كان مجيء المبني للمجهول أوّلًا؛ لأنّه ليس كلّ مُمتنعٍ عن طعامٍ وشرابٍ هو صائمٌ بالضرورة، فكم من صائمٍ ليس له في صيامه إلّا الجوع والعطش، وكم من قائمٍ ليس له من صلاته إلّا القيام والقعود، والأحاديث كثيرة في مثل هذا الباب، فكتابة أجر الصائم وضرورة ختام اليوم الذي يصومه في أحسن حالٍ، هو المُؤدّي إلى دخول الجنّة لا ريب، كما يؤكّد الحديث على سلوك جادّة الاحتياط عند الصيام؛ ليُكتَبَ له أجر الصائم الحقيقي، ممّا يؤدّي به إلى الفوز ودخول الجنة.

4- الصورة الرابعة: الأداة + فعل الشرط ماضٍ تامّ مبني للمعلوم + فعل الجواب ماضٍ ناقص مبني للمعلوم، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله: **((مَنْ صَامَ يَوْماً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ كَعِدْلِ سَنَةٍ يَصُومُهَا))**[1] يُشيرُ الحديث النبوي الشريف إلى أنّ التحصّل على أجر سنة كاملة من أجور الصيام يأتي بصيام يوم واحدٍ تطوّعًا في سبيل الله، فالأداة المُصدّرة للتركيب الشرطي (مَن) اقتضت فعلين، كان أوّلهما ماضيًا تامّا مبنيًّا للمعلوم (صامَ) وهو فعل الشرط، والثاني جاء ماضيًا ناقصًا مبنيًّا للمعلوم أيضًا (كان) وهو جواب الشرط، وهُما مجزومان محلًّا بأداة الشرط، ويبدو أنّ مُراد الحديث هو أنّك تتطوّعُ لصيام يومٍ في سبيل الله، فيكون ثوابه كمن صام سنةً كاملة رغبةً في الحصول على الأجر فقط دون التطوّع.

5- الصورة الخامسة: الأداة + فعل الشرط ماضٍ ناقص مبني للمعلوم + فعل الجواب ماضٍ تامّ مبنيّ للمجهول. وهو قول أَبي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((مَنْ كَانَ عَاقِلًا خُتِمَ لَهُ بِالْجَنَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ))**[2] ورد التركيب الشرطي المنقول عن لسان الصادق عليه السلام معكوسًا للصورة الماضية من ترتُّب فعلَي الشرط والجواب، إذ الناقصُ وقع شرطًا، والتامُّ وقع موضع الجواب، إذ إنّ أداة الشرط هي **(مَن)** الجازمة لفعلين، وفعلها هو **(كان)**، وأمّا جوابها فهو **(خُتِمَ)**، وينطبق على هذين الفعلين ما انطبق على نظيريهما في المثال السابق، والتركيب الشرطي معناه هنا هو التعليق في الزمن المُستقبل؛ وذلك من خلال القرينة المتّسقة مع تخيّل المعنى من أنّ الختام للعاقل سيؤولُ به إلى الجنة، وهذا ما يُنبئُ عن وقوعه في المستقبل.

---

[1] ثواب الأعمال: 176.

[2] ثواب الأعمال: 71.

6- الصورة السادسة: الأداة + فعل الشرط ماضٍ ناقص مبني للمعلوم + جواب الشرط جملة طلبية مقترنة بلام الأمر مُصدّرة بالفاء، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: **((مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْتَحِلْ))**[1] إذا ما نظرنا في حديث السلطان الرضا عليه السلام وجدنا أنّ التركيب قد تكوّن من أداة شرط اسميّة جازمة (مَن)، والاستدلال على أنّها شرطيّة هي وقوعها صدرًا للتركيب وطلبها جوابًا[2]، وكانت وظيفتها ههنا الربط والتقريب ومراعاة الاختصار، فتقدير الكلام: كلّ المؤمنين بالله .. فعليهم بالاكتحال لما فيه من منفعة ظاهرة للعينين، كما هو بادٍ من سياق الحديث وإلّا ما اشترطه ووضعه قبالة الإيمان، وفعل الشرط هو الماضي الناقص (كانَ)، وجوابه (فليكتحِلْ) المُقترن بالفاء؛ لعدم صحّة وقوعه فعلًا للشرط في العادة أو حال السعة في الكلام.

النمط الثاني: فعلا الشرط والجواب ماضيان معنى:

وهو على صورة واحدة، أي: المضارعان المجزومان بـ (لم) في طرفَي الشرط، وهو كالآتي: الأداة + فعل الشرط مضارع تامّ مبني للمعلوم مجزوم بـ لم + فعل الجواب مضارع تامّ مبني للمعلوم مجزوم بـ لم، ومنه ما رُوي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أنّه قَالَ: **((مَنْ تَوَضَّأَ فَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ طَهُرَ جَمِيعُ جَسَدِهِ وَكَانَ الْوُضُوءُ إِلَى الْوُضُوءِ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ وَمَنْ لَمْ يُسَمِّ لَمْ يَطْهُرْ مِنْ جَسَدِهِ إِلَّا مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ))**[3] ففي مثل هذا التركيب ورد في كتاب ثواب الأعمال حديث واحد وهو المذكور، إذ جيء بأداة الشرط (مَن)، ومن ثمّ فعل الشرط الماضي معنى (لم يُسمِّ)، وجوابه الذي يُماثله في الصياغة والمعنى (لم يطهر)، إذ جاءا مُضارعين مجزومين بـ (لم)، وهُما ماضيان في معناهما، ومجزومان على المحلّ على أنّهما طرفا الشرط، واشتراطُ عدم الطُهر بالنسبة للجسد كاملًا بأن يترك أحدهم التسمية أو الذكر بشيء من أسماء الله تبارك وتعالى

---

[1] ثواب الأعمال: 95.

[2] يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 97.

[3] ثواب الأعمال: 75.

واضحٌ، فمن خلال التعليق الذي فرضته أداة الشرط زِيدَ الارتباط والحتميّة في أنّ تحقق الشرط المتمثّل بفعل الشرط يؤدّي غالبًا إلى تحقّق الجواب

النمط الثالث: فعل الشرط ماضٍ وجوابه مُضارع

1-الصورة الأولى: الأداة+ فعل الشرط فعل ماضٍ تامّ مبني للمعلوم + جواب الشرط فعل مضارع تامّ مبني للمعلوم مجزوم بـ لم. عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام، قَالَ: **((مَنْ تَطَيَّبَ بِطِيبٍ أَوَّلَ النَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ لَمْ يَفْقِدْ عَقْلَهُ))**[1] ورد هذا التركيب بصورة أقلّ من غيرها في كتاب ثواب الأعمال، والسياق أخبر بما سيكون عليه فعل الشرط أو الجواب والجزاء، ففعل الشرط **(تطيّبَ)** ماضٍ ..إلخ الموصوفة في أعلى هذه النقطة، استدعى جوابًا له، **(لم يفقد)** فجيء بالمضارع المجزوم بأداته الجازمة لا بأداة الجزم الشرطيّة، وظاهر الحديث أنّ تحقيق الجواب يتضمّن تحقيق شرطه، وهذ ممّا لا شكّ فيه يشتمل على أمورٍ، منها: وضع الطيب أو العطر في أول النهار، والصيام بدلالة جملة الحال الاسميّة، فالتطيّب مع الصوم ضمانٌ من عدم فقدان العقل

2-الصورة الثانية: الأداة + فعل الشرط فعل ماضٍ تامّ مبني للمعلوم + جواب الشرط فعل مضارع مرفوع، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: **((مَنْ أَذَّنَ عِشْرِينَ سَنَةً مُحْتَسِباً يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَمَدَّ صَوْتِهِ فِي السَّمَاءِ وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ سَمِعَهُ وَلَهُ بِكُلِّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ فِي مَسْجِدِهِ سَهْمٌ وَلَهُ مِنْ كُلِّ مَنْ يُصَلِّي بِصَوْتِهِ حَسَنَةٌ))**[2] قد تمّ تناول هذا المثال تفصيلًا في الفصل الثالث المبحث الأوّل "صور الفعلين الواقعين شرطًا وجوابًا كشاهدٍ لتخالف الفعلين المذكورَين.

---

[1] ثواب الأعمال: 179.

[2] ثواب الأعمال: 121.

أيّ

استُعملت "أيّ" في كلام العرب في مواضع مُتعدّدة وأوجهٍ مختلفة، فذهب قومٌ إلى أنّ لها ثلاثة أوجه[1]، وآخرون جعلوها على أربعة أوجه[2]، وهي:

1-تكون استفهامًا، كقولك: أيُّ القومِ أخوك؟.
2-وتكون خبرا كتأويل الذي، كقولهم: أيُّهم في الدارِ أخوك.
3-وتكون مدحًا وتعجّبًا، كقولك: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ. وقول الشاعر[3]:

فأومأت إيمَاء خفِيا لحبتر ... فَللَّه عينا حبتر أَيّمَا فَتى

4- وتكون جزاءً، كقولك: أيّهم يكرمْني أُكرمْهُ، وكقوله تعالى: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110].

بينما ذهب الرمّاني إلى أنّها على سبعة أوجه، إذ أضافَ على الاستفهاميّة والجزائيّة والتي بمعنى (الذي) ما يأتي:

1-صفة، كقولك: مررت بكريمٍ أيّ كريمٍ.

---

(1) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: 2/ 813، أوضح المسالك: 3/ 122 (هامش رقم 1).

(2) يُنظر: حروف المعاني والصفات، للزجاجي (ت337هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، 62، شرح الكافية الشافية : 1/ 286. وهي عند الأزهري على ضربين في خمسة أوجه، الضرب الأول: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهما اثنتان (المنعوت بها، والواقعة حالًا). والثاني: ما يجوز قطعه، وعدّتها ثلاثة (الموصولة والاستفهاميّة والشرطيّة). يُنظر: شرح التصريح: 1/ 711. بينما جعلها عثمان بن أحمد النجدي (ت 1097هـ) في ستّة أوجهٍ. يُنظر: رسالة أيّ المُشدّدة: 31- 38.

(3) البيت للراعي النُميري: يُنظر: ديوانه: 177.

2-وحال، نحو: مررت بزيدٍ أيّ رجلٍ، تنصب أيّ رجلٍ على الحال.
3-ومتصرّفة في الإفراد والإضافة والتذكير والتأنيث، نحو: أيُّ القومِ أتاك، وإن شئت قلت: أيّ أتاك، وتقول: أيّة امرأة عندك وأيّ رجلٍ في الدار.
4- ومنقولة إلى كم، نحو قوله عز وجل: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ [الحجّ: 45] بمعنى: وكم من قريةٍ.[1]

فهي بذلك من الأسماء التي لا تخلو عن الإضافة إلا قليلا[2]، فإن أُضيفت إلى المعرفة وجبت الإضافة إلى الاثنين فصاعدًا، كقولك: أيّ الرجلين وأيّ الرجال عندك، وإن أضفتها إلى النكرة جازت إضافتها إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: أيّ رجل وأيّ رجلين وأيّ رجال[3].

وأمّا (أَيّ) الشرطيّة فهي اسمُ شرطٍ جازمٍ مُبْهمٍ منكورٌ عام يقع على كل شيءٍ، وهو بعضُ ما يُضافُ إليه، يصلُحُ لذوي العلم وغيرهم[4]، فهي تعمّ الأبعاض؛ فجعلت شرطًا في تلك الأبعاض، نحو: (أيّ الرّجال يقم أقم معه) و (أيّ الدّوابّ تركب اركب)[5] .

ويُعرَفُ معناها عند إضافتها، فإلى أيّ شيءٍ أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى الزمان فهي زمانٌ، نحو: (أيُّ وقتٍ تذهبْ أذهبْ)، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكانٌ، نحو: (أيُّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ)[6].

وتُلحَقُ بها "ما" للتوكيد وللعوضِ عن الإضافة[7]، فالغالب إردافها بـ "ما" مع تقدير الإضافة، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: 110]، فالمُضافُ إليه

---

(1) ينظر: منازل الحروف (للرمّاني): 43- 45.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 956. إذ يجوز قطعها عن الإضافة في اللفظ. يُنظر: أوضح المسالك: 3/ 93.

(3) يُنظر: المفصّل: 118، شرح التصريح: 1/ 709.

(4) ينظر: المقتضب: 2/ 296، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1109، وشرح المُفصَّل: 7/ 44، والمُساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 133.

(5) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 869

(6) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 159، والتعليقة على كتاب سيبويه: 2/ 171، وارتشاف الضرب: 4/ 1868.

(7) ينظر: المقدّمة الجزوليّة في النحو (للجزولي): 42، والتوطئة، للشلوبين (ت645هـ)، دراسة وتح: د. يوسف أحمد

محذوفٌ للدلالة عليه، والتقدير: أيَّ اسمٍ تدعو ....، وحذفُ الذي تُضافُ إليه حسنٌ كحُسنِهِ إذا لم يُحذف[1]، وللدكتور فاضل السامرائي رأيٌ آخر، إذ يقول فيها: ((أكثرهنَّ إبهامًا إذ هي بحسبِ ما تُضافُ إليه، تقول: (أيَّ رجلٍ تُكرمْ أُكرِمْ) و(أيَّ كتابٍ تأخذْ آخذْ) و(أيَّ مذهبٍ تقبل به أقبلْ به) و(أيّ وقتٍ تُسافرْ أُسافرْ)، وقد تُضمُّ إليها "ما" فتزيدها إبهامًا))[2]،وقد تُردَفُ بـ"ما" مع إضافتها لفظًا، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيّ﴾ [3] [القصص: 28]، وأمّا إذا زيدت "ما" مع "أي" والمضاف إليه مذكور فالأجود أن تتوسط بينهما مثل الآية السابقة، ويجوز أن يؤتى بـ "ما" بعد المُضاف إليه، ومثله قراءة ابن مسعود: "أي الأجلين ما قضيت"[4].

وانفردت "أيّ" من بين أسماء الشرط بأنّها مُعربة، خلافًا لبقيّة أخواتها التي هي على البناء؛ لأنّها مُتضمّنة معنى (إن)[5]، وسببُ إعرابها هو مُلازمتها الإضافة التي هي من سمات الأسماء، فهي لا تنفكّ عن إضافةٍ لفظيّةٍ أو تقديريّة، فلمّا تحقّق فيها الذي هو من خصائص الأسماء، عاودت الأصلَ في الأسماء وهو الإعراب؛ فلذا كانت واجبة الإعراب مُطلقًا بحسب ما يقتضيه هذا القياس[6].

وهي عند الجمهور يجوز فيها أمران: البناء، أو الإعراب.

المطوّع، مطبعة سجل العرب، 1401هـ- 1981م، 150.

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 398، وشرح التسهيل (لابن مالك): 1/ 221، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 60، والمُساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 143 .

(2) معاني النحو: 4/ 461.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 957، والمُساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 143.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1621- 1622

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 3/ 41، وكشف المشكل في النحو: 176، والمُقرَّب: 316 - 317.

(6) ينظر: علل النحو: 183، وسر صناعة الإعراب، لابن جني (ت 392هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، ط1، 1374هـ - 1954م، 1/ 355 - 356، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 60.

ففي الأوّل قالوا: إنما قلنا إنها مبنية؛ وذلك لأنّ القياس يقتضي أن تكون مبنيّة في كل حال؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بُنيت "مَنْ، و"ما" لذلك في كل حال.

أمّا إعرابها فإنّهم قد أعربوها حملًا على نظيرها وهو "بَعْض"، وعلى نقيضها وهو "كل"، وذلك على خلاف القياس[1].

بينما هي لدى الأنباري مُعربة في الإفراد، إذ يقول: ((وأيّ إذا أُفرِدت أُعرِبت))[2]. ومبنيّةٌ عند حذف العائد، قال: ((ولما كان القياس يقتضي أن تكون مبنيّة، لمّا حُذِفَ منها العائد رُدّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء... فلمّا خالفت "أي" أخواتها فيما ذكرناه زال تمكّنها؛ لأن كل شيءٍ خرج عن بابه زال تمكّنه، فوجب أن تُبنى إذا استعملت على خلاف ما استُعمل عليه أخواتها))[3].

وأمّا الحكم الإعرابي لـ "أي" وجملتها في مثل قولهم: أيُّهم تضربْ أضربْ، فإنّها ((تُرفعُ بالابتداء، وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر؛ لأنّ "أيًّا" هنا الفاعل في المعنى))[4]. بينما نبّه ابنُ هشام على أنّ الخبر ليس الشرط والجواب معًا، بل هو الشرط وحده، إذ قال: ((وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية))[5]. وحكمُ إعراب "أيّ" وشرطها في مثل قوله تعالى: (أيا ما تدعوا...)، فيكونُ النصب على المفعوليّة؛ لأنّه واقعٌ عليه المعنى، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل، فنُصِبَ "أيًّا" بـ "تَدْعُوا"، وجُزِمَ "تدعوا" بـ "أيّا"، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا[6]، و((أيًّا" جزمت بِمَا فِيهَا من

---

[1] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 585 مسألة رقم (102).

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 585

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 585- 586.

[4] شرح المفصّل: 7: 44.

[5] مغني اللبيب: 608.

[6] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 38، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للعكبري (ت 616هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، مصر- القاهرة، ط1، 1420هـ - 1999م، 194،

معنى الشَّرْط، و"أيًّا" نُصِبَت بِمَا فِيهَا من معنى الِاسْم))[1]، فـ ((أيًّا" مفعول "لتدعوا" مقدّم عليه وجوبًا؛ لأنه شرطٌ والشرطُ له صدرُ الكلامِ و"تدعوا" مجزوم به))[2].

أيّ في كتاب ثواب الأعمال:

وردت هذه الأداة في كتاب ثواب الأعمال في خمسة عشر موضعًا[3]، ومن الضروري أن نُشيرَ إلى أنّ هذه الأداة في كلّ مواضعها باشرت الاسم وأُضيفت إليه، ولم تدخُلْ على أيّ فعل ماضٍ أو مُضارع قطّ، كما كانت كلّها مزيدة بـ "ما" إلّا واحدة منها، وأنماطها التركيبيّة الواردة في الثواب هي:

النمط الأول: الأداة + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم، ومنه قول أبي عبد الله عليه السلام: ((**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَقْرَأُ كِتَابَهُ، لَا يَدَعُ قِرَاءَةَ سُورَةِ (إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ) فَأَيُّ عَبْدٍ قَرَأَهَا مُحْتَسِباً صَابِراً فِي فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، أَسْكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَسَاكِنَ الْأَبْرَارِ، وَأَعْطَاهُ ثَلَاثَ جِنَانٍ مَعَ جَنَّتِهِ كَرَامَةً مِنَ اللَّهِ، وَزَوَّجَهُ مِائَتَيْ حَوْرَاءَ وَأَرْبَعَةَ آلَافِ ثَيِّبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**))[4]. فالأداةُ "**أيّ**" جاءت شرطيّة جازمة فيها معنى التعليق، وإعرابها مبتدأ؛ لأنّ فعل شرطها (**قَرَأَهَا**) قد استوفى

وشرح المفصّل: 7/ 45. ونظائر التبادل في العمل كثيرة من مثل قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ} [النساء: 78] ، وقال تعالى: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ} [سورة البقرة: 115]. فـ "أينما" جزمت "تكونوا" وهو ناصبها، وكذلك "أينما" جزمت "تولّوا" وهو الذي نصبها. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 38.

(1) المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، لابن هشام (ت 761هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1408هـ - 1987م، 35.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002، 186.

(3) ثواب الأعمال: الصفحات: 129، 135، 158، 249، 266- 267، 339- 340، 370، 377، 378، 463، 528، 530.

(4) ثواب الأعمال: 339- 340.

مفعوله وهو في محل جزم، وجوابها **(أَسْكَنَهُ)** هو أيضًا في محلّ جزم، والطرفان في محلّ الجزم كونهما ماضيين؛ إذ لا يصلحُ مع الماضي إظهارُ الحركة.

النمط الثاني: الأداة المزيدة بـ "ما" + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم، ومنه ما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: ((**أَيُّمَا مُؤْمِنٍ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً، نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعِينَ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، وَكُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**))[1].

وقوله عليه السلام: ((**أَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَجَدَ لِلَّهِ سَجْدَةً لِشُكْرِ نِعْمَةٍ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، كَتَبَ اللَّهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ فِي الْجِنَانِ**))[2].

وقوله عليه السلام أيضًا: ((**أَيُّمَا مُسَافِرٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ رَغْبَةً فِيهَا وَحُبّاً لَهَا، أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ مِائَةِ جُمُعَةٍ لِلْمُقِيمِ**))[3]. جاءت **"أيّ"** في هذه الأحاديث مؤدّية معنى الشرط كما هو ظاهر، وعمله تقديرًا، إذ نُلاحظ فعل الشرط الخاص بها **(نَفَّسَ)** و**(سَجَدَ)** و**(صَلَّى)** وقع ماضيًا تامًّا مبنيًّا للمعلوم، كذلك استوفى مفعوله في الثلاثة، وعليه فإنّ **"أيّ"** مبتدأ، أمّا جوابها **(نَفَّسَ)** و**(كَتَبَ)** و**(أَعْطَاهُ)** فهو في محلّ جزمٍ، و**"ما"** المتّصلة بها زائدة للتوكيد ولزيادة الإبهام، و**(مؤمنٍ)** و**(مؤمنٍ)** و**(مسافرٍ)** تُعرَبُ مضافًا إليه مجرورًا.

النمط الثالث: الأداة المزيدة بـ "ما" + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط ماضٍ تام مبني للمجهول، قال أبو عبد الله عليه السلام: ((**أَيُّمَا مُؤْمِنٍ زَارَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام عَارِفاً بِحَقِّهِ فِي غَيْرِ يَوْمِ عِيدٍ، كُتِبَتْ لَهُ عِشْرُونَ حِجَّةً وَعِشْرُونَ عُمْرَةً مَبْرُورَاتٍ مُتَقَبَّلَاتٍ، وَعِشْرُونَ غَزْوَةً مَعَ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ أَوْ إِمَامٍ عَادِلٍ**))[4]. **أيّ** هنا للشرط الجازم، وقد زيدت عليها **"ما"**، وبعدها **(مؤمنٍ)** مضاف إليه، وشرطها ماضٍ تام **(زارَ)** مبنيّ للمعلوم في محلّ جزم، أمّا جوابها **(كُتِبَتْ)** فيشبَهُ شرطها غير أنّه مبنيٌّ للمجهول.

النمط الرابع: الأداة المزيدة بـ "ما" + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط ماضٍ ناقص (كانَ)، فمن أمثلة هذا النمط ما رُوي عن أبي جعفر

---

[1] ثواب الأعمال: 377.

[2] ثواب الأعمال: 129.

[3] ثواب الأعمال: 135.

[4] ثواب الأعمال: 266- 267

عليه السلام، أنّه قال: ((**أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ سَنَّ سُنَّةَ هُدًى، كَانَ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ سَنَّ سُنَّةَ ضَلَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**))[1].

وعن الحسن بن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: ((**أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْفَجْرَ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَحَاجٍّ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ**))[2]. فقولهما عليهما السلام المُشتمل على الأداة الشرطيّة الجازمة (أيّ) والملحوقة بـ "ما" التوكيديّة كأنّه دالٌّ على التحقّق والثبوت؛ وذلك لأنّ الإتيان بصيغة الماضي في فعل الشرط وجوابه عوضًا عن المُضارع الذي هو الأصل في دخول الأدوات الشرطيّة الجازمة عليه هو لتقريب تحقُّق ووقوع ذلك الفعل أو الحصول على الأجر المنشود، فـ (أيّ) دخلت على الفعلين (الشرط والجواب) الماضيين المُتّفقين زمنًا المُتباينين دلالةً وعملًا، ففعلُها في الحديث الأوّل هو **(سَنَّ)** وفي الثاني **(جَلَسَ)**، أمّا جوابها في الاثنين فهو الفعل (كان) الذي قد يُراد به تأكّد الفعل وحصوله.

النمط الخامس: الأداة المزيدة بـ "ما" + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم مسبوق بـ(قد) المقترنة بالفاء الرابطة، ومن الشواهد عليه قول أبي عبد الله عليه السلام: ((**أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَوْصَلَ إِلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَعْرُوفاً، فَقَدْ أَوْصَلَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله**))[3]. ففي هذا الحديث الشريف قد تماثلَ الفعلان الواقعان شرطاً وجوابًا للأداة "أي" زمنًا ولفظًا ومعنىً وإن كان الثاني سبقته "قد" التي أوجبت أن تدخل الفاء جواب الشرط، وبالنظر في الحديث وما يرمي إليه نُلاحظ أنّ مُباشرة هذه الأداة الفعلين الماضيين دون غيرهما قد قرّبه وبشكل كبير من الحصول والوقوع والحدوث بما لا يقبل الشك.

---

[1] ثواب الأعمال: 370.

[2] ثواب الأعمال: 158.

[3] ثواب الأعمال: 463.

النمط السادس: الأداة المزيدة بـ "ما" + اسم (مضاف إليه) + فعل الشرط ماضٍ تام مبني للمعلوم + جواب الشرط جملة اسميّة مُصدّرة بالفاء الرابطة، ومن أمثلته الحديث المرويّ عن عمرو بن عنبسة السلّمي، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله، يقول: ((**أَيُّمَا رَجُلٍ قَدَّمَ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ، أَوِ امْرَأَةٍ قَدَّمَتْ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ، فَهُمْ حُجَّابٌ يَسْتُرُونَهُ مِنَ النَّارِ**))[1]. جاء هذا الحديث مُشابهًا لما سبق من جهة ومُختلفًا عنها من أخرى، إذ إنّه يُشابهها من حيث زيادة **"ما"** مع **"أي"** الشرطيّة الجازمة ودخوله على الفعل الماضي التامّ المبني للمعلوم (قَدَّمَ)، والاختلاف في هذا المثال عن التي سبقت هو أنّه جاء جوابه جملة اسميّة (هُم حُجّابٌ) مُصدّرة بالفاء الرابطة، إذ تجب ههنا الفاء؛ لعدم صلاحيّة وقوع من مثل هذه الجملة شرطًا، ومعلومٌ أنّ الاسم يفيد الثبوت خلافًا للفعل، فجيء به لإفادة التحقيق.

[1] ثواب الأعمال: 530.

الفصل الثاني

أدوات الشرط غير الجازمة

المبحث الأوّل

أدوات الشرط الامتناعي

لو

هي حرفٌ مختصٌّ بالفعل[1]، وقد استُعملت في كلام العرب في خمسة مواضع هي:

1- العرض[2]: ((وهو طلب حصول شيء على سبيل الرفق والتأدّب، نحو: لو تنزلُ عندنا فنُكرمَكَ))[3].

2- التقليل[4]: نحو قول النبي صلى الله عليه وآله: (اتّقوا النار ولو بشقّ تمرة)، أي: ولو حصل الاتّقاء بالتصدّق بهذا المقدار اليسير، والمعنى: أعطوا صدقات ولو كانت قليلة[5].

3- التمنّي[6]: قال الزمخشري: ((وقد تجيء لو بمعنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني... وقال الله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون﴾ [القلم: 9]))[7]. والتمنّي ((هو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة، نحو: لو تأتينا فتُحدّثنا، أي: ليت لنا إتيانًا منك فتحدّثنا))[8].

4- المصدريّة، أو الموصولة[9]: وهي حرفٌ مصدريّ يجعل معنى مدخولها بمعنى

---

(1) يُنظر: اللّامات، للزجاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م . 127، وشرح الأجرومية في علم العربية، للسنهوري (ت 889هـ)، دراسة وتح: د. محمد خليل عبد العزيز الشرف، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط2، 1/ 224.

(2) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري (ت 905هـ)، تح: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ 1996م، 83، وحاشية الصبان: 4/ 46.

(3) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، للكافيجي (ت 879هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ربيع الدار، سورية، دمشق، ط3، 1996م، 424، ويُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 83.

(4) يُنظر: الكتاب: 3/ 36، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، للقوجوي (ت950هـ)، دراسة وتح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ - 2008م، 139.

(5) يُنظر: شرح قواعد الإعراب (الكافيجي): 427.

(6) يُنظر: الكتاب: 3/ 36، والمفصّل: 443.

(7) المفصّل: 443.

(8) شرح قواعد الإعراب (الكافيجي): 419.

(9) شرح الكافية الشافية: 3/ 1629. فقد وصفها ابنُ مالك بـ (الموصولة) خلافًا لغيره قائلًا: ((فالموصولة: التي يصلُح في موضعها "أن". وأكثر ما تقع بعد "وَدّ" أو ما في معناها)). شرح الكافية الشافية: 3/ 1629.

المصدر[1]، ((فلم يذكرها الجمهور، وممن ذكرها أبو علي والفراء، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح في موضعها (أنْ) كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [سورة البقرة: 96]))[2].

و(لو) هذه لا جوابَ لها، إذ منعها الأكثرون من أن تكونَ (مصدريّة)، وقالوا الأصح إنّ (لو) في الآية المذكورة (شرطيّة) وأن مفعول "يودّ" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهم التعميرَ، لو يعمّر ألف سنة لسرّه ذلك. و "لو" المصدرية إذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيّه، أو الفعل المضارع، تخلص للاستقبال[3].

5- الشرطيّة: وهذا المعنى هو الأكثر استعمالًا فيها والغالب عليها، و(لو) هذه على نوعين: الشرطيّة المتعلّقة بالماضي وهي غير مُرادفة لـ (إنْ) وهي الأكثر وقوعًا[4]، والشرطيّة المتعلّقة بالمستقبل التي هي بمعنى (إنْ) الشرطيّة[5].

النوع الأول: (لو) الشرطيّة المتعلّقة بالماضي:

كما كانت (إنْ) أُمًّا لأدوات الشرط الجازمة، فقد عُدّت (لو) أُمَّ أدوات الشرط غير الجازم[6]، إذ هي حرف الشرط الثاني بعد (إنْ)، ولكنّها عكس (إنْ)؛ ((لأنها تصرف الماضي إلى الاستقبال))[7]، وهي حرف شرطٍ عند الزمخشري[8]، وابن مالك[9]، وتابعهم على هذا ابن يعيش، إذ يقول: ((أمَّا (لو) فمعناها الشرط أيضًا؛ لأنَّ الثاني يوقف وجوده على وجود الأوَّل، فالأوَّل سبب وعلَّةٌ للثاني، كما كان كذلك في "إنْ"))[10]، والفرق بين التعليق بـ(إنْ)، والتعليق

---

(1) يُنظر: معاني القرآن (للفرّاء): 1/ 157.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1295.

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 417.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1630.

(5) يُنظر: مغني اللبيب: 344، وشرح الأجرومية في علم العربية: 1/ 224- 225.

(6) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 1/ 254، وحاشية الصبّان: 1/ 356.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 146 - 147، والجنى الداني: 283.

(8) ينظر: المفصّل: 439.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1628.

(10) شرح المفصّل: 8/ 82.

بـ(لو)، هو أنَّ الأولى يحصل التعليق بها في الزمن المستقبل، بينما يحصل التعليق بالثانية في الزمن الماضي، ولهذا قالوا: الشرط بـ(إنْ) سابقٌ على الشرط بـ(لو)؛ لأنَّ زمن المستقبل سابقٌ على زمن الماضي[1] .

وتسميتها بـ (الشرطيّة) لم يرتضه بعض النحويين فرفضوه وأطلقوا عليها (الامتناعيّة) دون الشرطيّة وعلّلوا ذلك؛ لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في المضي.[2]

وأمّا عملُها فهي غيرُ عاملة بخلاف نظيرتها (إن)؛ لتخصُّصها أو غَلَبَتها بالدخول على الماضي، فلم تجزم وإن أُريدَ بها معنى (إن)؛ لأنّ الجزم من خواصّ المُعرب والماضي مبنيّ[3]. وحتى إن دخلت على المضارع فإنّها لا تعملُ فيه غالبًا[4]، قال أبو البركات: ((ولم تعمل الجزم على ما فيها من معنى الشرط؛ لأنَّها لا تنقلُ الفعلَ الماضي إلى معنى المستقبل بخلاف حرف الشرط، والشرط إنَّما يكون بالمستقبل، فامتنعت من العمل لذلك))[5]. وزعم بعضهم اطّرادَ الجزمِ بها على لغة، إذ جوَّزوا أن تعملَ، وجزموا بها في ضرورة الشعر[6]، ومثالُ ذلك قول الشاعر[7]:

لَــوْ يَشَــأ طــارَ بِــهِ ذو مَيْعَــةٍ لاحِــقُ الآطــالِ نِهْــدٌ ذو خُصَــلْ

وهذا البيت لا حُجَّة فيه؛ لأنَّ من العرب من يقول: جاء – يجي، وشاء – يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغة ترك همزة "يشاء" فقال: "يشا" ثم أبدل الألف

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 350، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 419.

(2) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 146- 147، والجنى الداني: 283.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 6/ 225، ومغني اللبيب: 3/ 433.

(4) ينظر: معاني الحروف (للرمّاني) 114، والمفصَّل: 437، وشرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 96، وشرح الرضي على الكتفية: 4/ 452، وشرح ابن الناظم: 278، ورصف المباني، للمالقي (ت702ه)، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 359، ومغني اللبيب: 254 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري (ت577هـ)، تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة 1969 م، 1/ 115 - 116، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت616هـ)، تح : علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، 1407هـ-1987م، 1/ 101.

(6) ينظر: الأمالي الشجريَّة: 2/ 83، وشرح الرضي على الكافية: 6/ 225- 226، وشرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 97، وارتشاف الضرب: 4/ 1899، والجنى الداني: 286 - 287، ومغني اللبيب: 264، وهمع الهوامع: 342/4 .

(7) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه: 134، وفيه روي (يشا) من غير همز.

همزة[1].

وأمّا معناها فيقولُ سيبويه: ((وأما (لو) فَلِمَا كان سيقع لوقوع غيره))[2]، والظاهرُ من قوله أنّها تفيد التعليق في الماضي بدلالة "لما كان"[3]، فقولك: (لو قامَ محمدٌ لقامَ عليٌّ) معناه: إنّ قيامَ محمد كان سيقع لو وقع القيام من عليٍّ، وقد عبّر أكثر النحويين عن معنى (لو) بعبارتهم المشهورة ((حرفُ امتناعٍ لامتناع))[4]، ويبدو أنّ معنى هذه العبارة هو امتناع الثاني لامتناع الأول، فالقولُ: (لو فازَ زيدٌ لأكرَمتُهُ) دالٌّ على أنّ الفوزَ الحاصل من زيدٍ هو سببُ إكرامي له، لكنّ الإكرامَ امتنعَ منّي؛ بسببِ عدم فوزه، وقولهم: إنّها تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأوّل ليس صحيحًا دائمًا؛ لأنّه يقتضي كون جواب (لو) مُمتنعًا وغير ثابت، وهذا لا يلزمها مُطلقًا، إذ إنّ الجواب فيها قد يكون ثابتًا في بعض المَحالّ، كقولك لطائر: (لو كانَ هذا إنسانًا لكانَ حيوانًا)، فالحيوانيّة عنده ثابتةٌ، وإنسانيّته محكومٌ بامتناعها[5].

وقد يكون المعنى عكس ما تقدّم، أي: يمتنع الأوّل لامتناع الثاني؛ لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى[6]، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، فإنّها مَسوقةٌ لنفي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة، وهذا مذهبُ ابن الحاجب في (أماليه) وتابعه في هذا ابن الخبّاز (ت 638هـ)[7].

ويمكن القول: إنّ (لو) مع الماضي تُفيد أمورًا ثلاثة[8]:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 97، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1633.

(2) الكتاب: 4/ 224.

(3) يُنظر: الجنى الداني: 277.

(4) يُنظر: المقتضب: 3/ 76، والأصول في النحو: 1/ 268، ومعاني القرآن وإعرابه (للزجّاج): 1/ 224، وحروف المعاني والصفات (للزجّاجي): 3، والصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس (ت 395هـ)، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، 252، ومفتاح العلوم، للسكاكي (ت626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، 191، ورصف المباني: 358، وهمع الهوامع: 4/ 343.

(5) يُنظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 94- 95، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح : عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ-2001م، 1/ 226، وهمع الهوامع: 4/ 345، وحاشية الخضري: 2/ 196.

(6) يُنظر: البحر المحيط: 7/ 420.

(7) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 568.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 419.

أوّلًا: معنى الشرط، يعني: عقد السببيّة والمسببيّة بين جملتيها.

ثانيًا: معنى التعليق في الزمن الماضي، وبهذا تكون قد فارقت (إن)؛ لأنّ (إن) تُفيدُ عقد السببيّة والمسببيّة في المستقبل.

ثالثًا: معنى الامتناع، وقد تفاوتت عبارات النحويين في إفادتها لهذا المعنى[1]، والحقُّ أن معناها يُفهَمُ عن طريق التركيب الذي ترد فيه وبمعاونة سياقها؛ والغالب فيها أن تكونَ امتناعيّة، فتارةً يكون هذا الامتناع في الشرط والجزاء معًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِك﴾ [آل عمران: 159]، وتارةً يكون الامتناع في أحد أطرافِ جُملة الشرط، نحو قولك في طائر: (لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا) كما تقدّم قبل حين[2].

وقد أخذت مسألة الامتناع وعدمه مكانةً مهمّةً عند بعض النحويين، إذ تنبَّهَ المُرادي (ت749هـ) وابنَ هشام الأنصاريّ إلى تشعُّب مسائلها، فقد فصّلا القول فيها واهتمّا بها بالغ الاهتمام، فهي عندهما على ثلاثة اتجاهات[3]:

1- الأول: أنّ (لو) لا تفيد الامتناع إطلاقًا، بل هي للتعليق في الماضي، كما أنَّ (إنْ) للتعليق في المستقبل.

2- الثاني: أنّ (لو) تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعًا، أو امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذا هو قول معظم النحويين.

3- الثالث: أنّ (لو) تفيد امتناع الشرط خاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته.

والظاهرُ أنَّ تعبير سيبويه المتقدِّم (حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره)، هو الأكثر وضوحًا ودقّةً في وصف دلالة (لو)، فقد أيَّده في ذلك كثيرٌ من أهل النحو والتفسير[4]؛ لأنَّه لم يُصرّح بامتناع الشرط، أو الجواب مطلقًا كما فعل غيره من النحاة[5]، بل كان تعبيره جاعلًا إيّاها

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4439، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 216.

(2) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 94- 95، والجنى الداني: 273.

(3) يُنظر: الجنى الداني: 276 - 277، وتوضيح المقاصد: 4/ 1298، ومغني اللبيب: 250 - 251.

(4) يُنظر: البحر المحيط: 1/ 226، والجنى الداني: 276، ومغني اللبيب: 253، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 365، والنحو الوافي: 4/ 373.

(5) ينظر: رصف المباني: 358، والجنى الداني: 272 - 273، وهمع الهوامع: 343/4.

تحتمل ذلك وغيره، علاوةً على تصريحه بأنّها تفيدُ معنى التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي وظيفتها الأصل.

وقد تقتصر (لو) الشرطيّة المتعلّقة بالماضي على وظيفة الربط فقط، من دون أن تدلَّ على الامتناع[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُون﴾ [الأنفال: 23]، إذ لا يمكن القول: امتنع تولّيهم لامتناع الإسماع، بل هم مُتولّون في كل الأحوال، سواءٌ أسمَعَهم أم لم يُسمِعْهم[2].

وممّا تقدّم تتجلّى عدم دقة قول معظم النحويين: إنّ (لو) حرفُ امتناعٍ لامتناع[3]؛ لأنّه ليس على إطلاقه[4].

و(لو) هذه يأتي شرطها وجوابها ماضيين لفظًا ومعنىً، أو يأتي أحد طرفيها ماضيًا لفظًا ومعنىً، والآخر ماضيًا معنى[5].

النوع الثاني: (لو) الشرطيّة المتعلّقة بالمستقبل:

ذكر الجمهور –كما سبق– أنّ (لو) حرفٌ يدلّ على تعليق فعل بفعل آخر في ما مضى[6]، وأنَّها تقلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى المُضيِّ[7]، لكنّها قد تخرجُ عن المُضيّ فتُفيدُ التعليق في المستقبل؛ ولتؤدّيَ معنى (إنْ) الشرطيّة، وهذا مذهب الفرّاء[8]، وتابعه على

---

(1) يُنظر: حاشية الصبّان: 4/ 52.

(2) يُنظر: معاني النحو: 4/ 76.

(3) يُنظر: اللامات: 126، ورصف المباني: 358، والجنى الداني: 272- 273.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: 3/ 371،380، وحاشية الصبّان: 4/ 52.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1639، وارتشاف الضرب: 4/ 1901.

(6) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، للمبرد (ت 285هـ)، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، 1434هـ-2013م، 1/ 465، وشرح المفصّل: 8/ 84، وشرح الرضي على الكافية: 6/ 224.

(7) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 1/ 84، ومعاني القرآن وإعرابه (للزجّاج): 1/ 205، والمفصّل: 320، ورصف المباني: 359، ومغني اللبيب: 249 - 250، والفوائد الضيائية، لنور الدين الجامي (ت898هـ)، تح: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1403هـ-1983م، 380 - 381.

(8) يُنظر: معاني القرآن (للفرّاء): 1/ 84، 143، 175.

ذلك المبرد[1]، وابن عصفور[2]، وابن مالك[3]، فقد خرّجَ أصحابُ هذا المذهب كثيرًا من نصوص الكتاب العزيز وعددًا من أبيات الشعر بوصفها شواهد تُدعّمُ ما ذهبوا إليه[4]، ومن تلك الشواهد قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: 32] [الصف: 8]، فـ (لو) هنا بمعنى (إن)، والتقدير: (وإن كره الكافرون)[5]، بينما منع ذلك ابن الحاج[6] (ت 647هـ)، وابن الناظم[7] (ت 686هـ).

وقال الرضي: ((ومذهب الفرّاء أنّ (لو) تستعمل في المستقبل كـ (إنْ)، وذلك مع قلّة لا يُنكَر))[8]، فمعنى كلامه أنّها تصلح لأداء وظيفة التعليق الشرطي في المستقبل، ولكن على قلّة، وهذا لا يمنع من تمكُّنها وقدرتها على ذلك، بل ويُعضّد نيابتها عن (إنْ) هو ذِكْرُ المالقي (ت 702هـ) للضابطة التي تُميَّزُ بها (لو) التي للماضي عن التي للمستقبل، ألا وهي حذف جواب الشرط من عدمه، إذ يقول: ((تكون حرف شرط بمنزلة (إنْ)... ولا يكون جوابها بعدها إلاّ محذوفًا غالبًا، لدلالة الكلام عليه، كقولك: "أنا أكرمُكَ لو قُمتَ"))[9]، أي: أنّ (لو) التي تنوب مناب (إن) أمارتُها حذف جوابها في الأعمّ الأغلب والعكسُ صحيح، كذلك تصريحُ أبي حيّان الأندلسي بأنّ (لو) لا تكون شرطًا عند أصحابنا إلّا إن كانت بمعنى (إنْ)، وأمّا إن كانت تعليقًا في الماضي فليست شرطًا[10]، فهو لا يرتضي تسمية (لو) حرفَ شرطٍ إلّا إذا أدّت وظيفة (إن) وهي التعليق في المستقبل وإلّا فهي عنده (امتناعيّة) كما ذُكِرَ سلفًا، فإذا

---

(1) يُنظر: الكامل: 1/ 465.

(2) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 454، والمقرّب: 97، ومثل المقرّب، لابن عصفور (ت669هـ)، تح: الأستاذ صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1427هـ- 2006م، 152.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1631.

(4) ينظر: معاني القرآن (للفرّاء): 1/ 84، 143، 233، ورصف المباني: 360، والجنى الداني: 284- 287، ومغني اللبيب: 254- 258، وحاشية الخضري: 2/ 197.

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 252.

(6) يُنظر: ارتشاف الضرب: 2/ 1898، ومغني اللبيب: 3/ 391.

(7) يُنظر: شرح ابن الناظم: 505.

(8) شرح الرضي على الكافية: 4/ 224.

(9) رصف المباني: 360.

(10) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1782، وشرح الألفية لابن مالك، للمرادي (ت 749هـ)، مكتبة المعارف للطباعة، بيروت- لبنان، ط1، 1428هـ- 2007م، 2/ 175.

كانت بمعنى (إن) وليَها المستقبل لفظًا ومعنىً، أو معنىً فقط[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِم﴾ [النساء: 9]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِين﴾ [يوسف: 17].

وثمّة اختلاف بين الشرط بـ (إن) والشرط بـ (لو) إذ إنّ الشرطُ بالأولى بعيد الوقوع، وهو مع الثانية أبعدُ منها[2]، فالمعيارُ هُنا الدلالة المعنويّةُ التي تؤدّيها الأداتان لا زمنهما المُختلِف تارة –وهو الأكثر–، والمُتّفق أخرى –كما مرّ قبل حين–.

وواضحٌ ممّا تقدّم أنّ لـ (لو) ضربينِ من الدلالة على الزمن، الأولى: الدلالة على زمن المُضيّ وهو الأصل، ويُطلقُ عليها وقتئذٍ (التعليقيّة أو الامتناعيّة)، والثانية: الدلالة على زمن الاستقبال وهو القليلُ فيها والمُؤوّل، وتسميتُها حينئذٍ (الشرطيّة)[3].

دخولها على الأفعال والأسماء:

اختصّت (لو) في أنّها ((لا تقع إلا على فعل، فإن قدّمتَ الاسمَ قبل الفعل فيها كان على فعل مُضمرٍ، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: 100] إنما (أنتم) رُفِعَ بفعلٍ يُفسّرُهُ ما بعده))[4]، أي: إنّها تُباشِرُ الفعلَ أبدًا، وتُلازمُهُ في الدخول عليه، ولا تليها الأسماءُ مُطلقًا، خلافًا للكوفيين وابن مالك[5]، وإنْ دخلت على الاسم فعلى تقدير فعلٍ لم يظهر، يُفسّرُهُ تاليه. ((وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر، إلا في الضرورة، أو نادر كلام. والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة، والنادر، بل يكون في فصيح الكلام))[6].

---

(1) يُنظر: المقرّب: 97، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 213.

(2) يُنظر: معاني النحو: 4/ 77.

(3) يُنظر: مغني اللبيب: 258، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1629.

(4) المقتضب: 3/ 77، ويُنظر: اللامات: 127، والخصائص: 2/ 382.

(5) يُنظر: الجنى الداني: 280. ذكر ابن مالك أن لو قد يليها مبتدأ وخبر. كقول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان، بالماء اعتصاري

فهو موافقٌ للكوفيين في هذه المسألة، ومنع ذلك غيرهم وتأوّلوه. يُنظر: الجنى الداني: 280- 281.

(6) الجنى الداني: 278- 279. ومذهب ابن عصفور هذا هو مذهب البصريّة. يُنظر: همع الهوامع: 2/ 571.

إلاّ أنَّ (لو) تدخل على (أنَّ) المفتوحة الهمزة ومعموليها، فتكونُ بذلك أداة الشرط الوحيدة والمتفرّدة التي اختصَّت بهذه الخصيصة[1]، وهذا التركيبُ مُطّردٌ في القرآن الكريم وفي كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة: 103]، ولأنَّ (لو) مختصَّةٌ بالدخول على الفعل، ولأنّ المصدر يُعدُّ صورة من صور الجملة الاسميّة، إذ إنّ (("أن" المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة))[2]؛ لهذا فقد سبّبت قضيّة إعراب هذا المصدر الواقع بعد (لو) خلافًا بين النحاة، وتفصيله كما يأتي[3]:

1- مذهب سيبويه: أنّه في موضع رفع بالابتداء، فإن قيل: ما خبر هذا المبتدأ؟ أُجيبَ: أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المُخبَر عنه والخبر بعد (أن) ولاشتمال صلة (أنّ) على المسند والمسند إليه، وذكر ابن هشام الخضراوي (ت 646هـ) أنّ الخبرَ على مذهب سيبويه وأكثر البصريين محذوف[4].

2- مذهب الكوفيين، والمبرّد، والزجّاج، والزمخشري، وكثير من النحويين: أنّه فاعلٌ بفعلٍ مُقدّر، تقديره: (ولو ثَبَتَ أنّهم....).

وقد زعم السيرافي (368هـ) والزمخشري (538هـ) أنّ وقوعَ الفعل في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) واجبٌ؛ لأنّ (لو) تطلب الفعل، كقولك: (لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمتُهُ)[5]، وقد تابعه ابن يعيش على هذا مُعلّلًا السبب في ذلك الوجوب، بقوله: ((ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أنَّ) المُشدَّدة، لم يكن بُدٌّ من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ

---

(1) والحقُّ أنّ (لولا) تُشاركُها الحُكم. ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1635، والجنى الداني: 279، ومغني اللبيب: 263، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 369، وشرح الأشموني: 3/ 288، والبَهجَةُ المَرضِيَّة، للسُّيوطي، بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، انتشارات إسماعيليان – قم، ط16، 1385هـ، 165 .

(2) الأصول في النحو: 1/ 268.

(3) يُنظر: الكتاب: 121/3، والمقتضب: 77/3، وتفسير الكشاف، للزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1366هـ-1947م، 359/4، وشرح التسهيل (لابن مالك): 98/4، وارتشاف الضرب: 4/ 1900 - 1901، والجنى الداني: 279 - 280، ومغني اللبيب: 356، وشرح التصريح: 4/ 222 - 223، وحاشية الصبان: 4/ 57 - 58.

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1901، وهمع الهوامع: 2/ 170.

(5) ينظر: المفصّل: 443، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 453، وارتشاف الضرب: 4/ 1901، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 370 .

مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة: 103]... وذلك أنَّ الخبرَ محلُّ الفائدة، و(أنَّ) إنَّما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إنَّما هو خبر (أنَّ)، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا، قضاءً لحقِّ (لو) في اقتضائها الفعل))[1].

والحقُّ عدم صحّة ذلك، إذ رُدَّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: 27]، وقالوا إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية[2]، فأجاب ابن مالك بمُشتق، وهو قول الشاعر:

لَو أَن حَيا مدرك الْفَلاح أدْركهُ ملاعب الرماح[3]

وأورد ابن هشام شاهدًا قرآنيًّا على ذلك، قال تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: 20]، إذ الخبر فيها (مشتق)، بل وزادَ عليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافّات: 168]، وجوابها ههنا ظرف لغو[4]. وهو اسمٌ محضٌ كما هو واضح.

فبالمُتقدّم كلّه نستطيع القول: إنّ ما ذهب إليه أصحاب توجيب الإتيان بالفعل في خبر (أنّ) المسبوقة بـ (لو) لا يستقيم، وإنّه لا يصلح أن يُقاسَ عليه؛ لأنّه ليس مُطلقًا.

جواب (لو)، والرَّابِطُ فيه

إنّ (لو) في أغلب أحوالها تحتاج إلى جوابٍ وتطلبه؛ لتؤدّيَ وظيفة الربط والتعليق التي تمتازُ بها سائر كلمات الشرط، ((قال أبو العباس: إن "لو" إنما تجيء على هيئة الجزاء، فإذا قلت: لو أكرمتني لزرتك، فلا بدّ من الجواب))[5].

ويجيءُ جواب (لو) فعلًا في الغالب، أو جملة اسميّة في القليل، فإن جاء فعلًا فلا يخلو من أن يكونَ واحدًا من ثلاثة: الأوّل: فعل ماضٍ مثبت. والثاني: ماضٍ منفيّ بـ(ما). والثالث:

---

(1) شرح المفصل: 9/ 102.

(2) يُنظر: مغني اللبيب: 356.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1637. والبيت للبيد بن ربيعة. ديوانه: 42. وقد ذكر ابنُ مالك أبياتًا عدّة استشهد بها على دحض رأي الزمخشري. يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1638- 1639.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: 357.

(5) الأصول في النحو: 1/ 268.

مضارع مجزوم بـ(لم). [1]. وقد أغفل بعضهم عن واحدٍ –وهو الجملة الاسميّة– من هذه الثلاثة، ورُبّما يعودُ السببُ لانصراف الذهن إليه أو لأصالته في جواب (لو)، إذ يُعبّرون – بأسلوب القصر – في عرضهم أنماط جواب (لو) بالقول: ((وقد انفردت "لو" بأنَّ جوابها لا يكون إلاّ فعلاً ماضيًا، أو مُضارعًا مجزومًا بـ "لم"))[2] . وهو غريبٌ كما يُلاحَظ.

فإن وقع الجواب في الظاهر (جملة اسمية)، فجوابُ قَسَمٍ محذوف مُغنٍ عن جوابها وليس بجوابها، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْر﴾ [سورة البقرة: 103] فجواب لو محذوف، وتقديره: لأُثيبوا. وقوله: لمثوبة إلى آخره جواب قسم محذوف، تقديره: واللهِ لمثوبة. وقال الزجاج: بل هو جوابُ (لو)، واللام هي الداخلة في جوابها. ونَدُرَ كون جوابها تعجُّبًا مقرونًا باللام، أو كونه مُصدّرًا بـ (رُبَّ) أو (الفاء)[3].

ويحذف جواب (لو) لدليلٍ وهو كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: 31]، أي: لكان هذا القرآن. وقيلَ: يُحسَنُ حذفه في طول الكلام[4].

وأمَّا الرابطُ بين (لو) وجوابها فهو حرف (اللام)، وهذه اللام إنّما وقعت تأكيدًا لارتباط الجواب بالشرط[5]، ((ويدلّ على ذلك أنّ اللام التي تفيد التوكيد تقع في الإثبات، ولا تقع في النفي إلّا نادرًا؛ وذلك نحو: لام الابتداء سواء كانت وحدها أم مع (إنّ)، واللام الواقعة في جواب القسم، وهي لا تدخل على المنفي. وهذه كذلك تدخل في الإثبات، ولا تدخل على المنفي إلّا قليلًا))[6].

ومواضع اقتران جواب (لو) باللام هي:

1– إذا كان الجواب فعلاً ماضيًا مُثبتًا، فالأكثر اقترانه بها، وقلّما يخلو منها جواب الشرط المُثبت.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 100، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1639، والجنى الداني: 283، وشرح ابن الناظم: 278، ومغني اللبيب: 264، وشرح التصريح: 225/4، وهمع الهوامع: 4/ 348 - 349

(2) شرح الكافية الشافية: 3/ 1639، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 454، وشرح ابن الناظم: 507.

(3) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 573.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1640- 1641، وهمع الهوامع: 2/ 573.

(5) يُنظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 395، وشرح المفصّل: 9/ 42.

(6) معاني النحو: 4/ 80.

2- وإن كان منفيًّا بـ(ما) جاز أن تلحقه اللام، إلّا أنّ خلوّها أجود، وبذلك نزل القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [سورة البقرة: 253]، إذ يقلّ اقتران الجواب المنفي بها.

3- وأمَّا المنفيُّ بـ(لم) فلا تقترن به اللام أبدًا[1] . فالاقتران بـ (لم) كأنّه ممجوجٌ غيرُ مقبول لدى السامع من أن تتعاقَبَ لامان مفتوحتان في كلمة هي في أصلها حرف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه اللام إنْ غابت عن جواب (لو) فإنّها تُقدَّر، كما هو الحال لدى بعض النحويين، ومنهم الزجّاجي (ت 337هـ)، إذ يقول: ((ورُبّما أُضمرت اللام؛ لأنّه قد عُرِفَ موقعها))[2]، ويبدو أنّه ليس كذلك؛ لأنّ هذه اللام مُؤكّدة، فإذا أردتَ تأكيد شيء ما جئتَ بها، وإلّا لم تدخل على ذلك الشيء، ويقوّي ذلك الاستعمال القرآني؛ فالمنزوع اللام أقلّ توكيدًا من المذكورة فيه[3].

وقد تَسبِقُ إذن جوابَ (لو) المقرون بـ (اللام)، ووظيفتها في الجواب التنبيه على أنَّ ما قبلها سببٌ لِمَا بعدها، والزيادة في تحقيق الجواب وتوكيد ارتباطه بالشرط[4].

ولم يكن إلحاق (اللام) بجواب (لو) محضَ صدفة، أو لضربٍ من الاعتباط، بل إنّ اقترانه بها يعطي دلالة ما -كما تقدّم-؛ لذا تباينت الآراء بشأن ذلك، ومن هذه الآراء:

1- إنّها رابطة مؤكِّدة تدخل؛ لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، ويمكن الاستغناء عنها[5].

2- إنّ هذه اللام هي الواقعة في جواب القَسَم، ((فإذا قُلتَ: لو جئتني لأكرمتُكَ، فتقديرهُ: واللهِ لو جئتني لأكرمتُكَ))[6].

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1639- 1640، وارتشاف الضرب: 4/ 1901، والجنى الداني: 283، ومغني اللبيب: 358، وأوضح المسالك: 4/ 208- 209، وشرح ابن عقيل: 2/ 356- 357، وشرح التصريح: 4/ 225.

(2) اللامات: 127.

(3) يُنظر: معاني النحو: 4/ 80- 81.

(4) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 573، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني، بحثٌ في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين – دمشق، ط1، 2003م، 371.

(5) يُنظر: المفصّل: 451.

(6) شرح المفصّل: 9/ 22.

3- إنّها مؤكِّدة زائدة، قال ابن يعيش: ((وقد ذهب أبو علي في بعض أقواله إلى أنّ "اللام" في جواب "لو" و"لولا" زائدة مؤكِّدة، واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها، وأنشد:

فلــو أنّــا علــى حَجَــرٍ ذُبحنــا جــرى الــدميان بــالخبرِ اليقــينِ

فقال: جرى الدميان، فلم يأتِ بـ "اللام"))[1].

4- هي لامُ التسويف، ((وهذه اللام تسمّى "لام التسويف"؛ لأنّها تدلّ على تأخير وقوع الجواب عن الشرط، كما أنّ إسقاطها يدلّ على التعجيل، أي: وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة))[2].

ومن المُفيد أن نذكرَ الآيتين من سورة الواقعة، قال تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: 65]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: 70]، إذ ثبُتت اللام في جواب (لو) في الأولى، وسقطت في الثانية؛ ((فإن قلتَ: لِمَ أُدخلت اللام على جواب لَوْ في الأولى ونُزعت منه في الثانية؟ يُقالُ: إنّ هذه اللام مفيدة معنى التوكيد لا محالة، فأدخلت في آية المطعوم دون آية المشروب، للدلالة على أن أمر المطعوم مقدّم على أمر المشروب، وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعا للمطعوم))[3]، أو إنّها دخلت في الأولى؛ لإفادة تأخّره لأشدّ العقوبة، بعكس الثانية فإنّه أراد التعجيل، فجعلُ الماء أجاجًا قلب للكيفية فقط وهو أسهل وأيسر[4]، أو ((حُذفت اللام التي شأنها أن تدخل على جواب لو الماضي المثبت لأنها لام زائدة لا تفيد إلا التوكيد فكان حذفها إيجازًا في الكلام))[5].

ويُبيّن الدكتور فاضل السامرائي وجهة نظره فيها، إذ إنّ مفاد رأيه هو: إتيانُها لتأكيد ما هو عسيرٌ وشاق، ونزعُها يدلّ على ما هو سهلٌ يسير[6].

---

(1) شرح المفصّل: 9/ 23- 24.

(2) حاشية الصبّان: 4/ 60، وشرح التصريح: 225/4، ومعاني النحو: 4/ 79 - 80 .

(3) تفسير الكشّاف: 4/ 466- 467، ويُنظر: البحر المحيط: 10/ 90.

(4) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 89، و 4/ 337، وحاشية الصبّان: 4/ 60- 61.

(5) التحرير والتنوير، لابن عاشور(ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 27/ 324.

(6) يُنظر: معاني النحو: 4/ 80، والتعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1986-1987م، 119.

وقد ذكر بعضهم أنّ جواب (لو) قد يقترنُ بـ (قد) أحيانًا، أمّا ابن هشام فوَصَفهُ بالغريب[1].

كما ذكر بعض النحاة أنّه إذا اتصل حرفُ نفي بشرط "لو" وجزائِها دلّت ههنا على وجود الشيء لوجود غيره، كقولنا: لو لم تقُمْ لم أقُمْ، نلحظ أنّ القيامَين موجودان لا محالة[2]؛ ((والسرُّ في ذلك هو أنّ (لو) وضعُها على أنّها للنفي، فإذا دخل عليها النفي كان نفيُ النفي إثباتًا))[3].

بينما خالف المرادي هذا الرأي ذاهبًا إلى أنّها إنْ دخلت على منفي الجزأين نحو: لو لم يقُمْ زيدٌ لم يقُمْ عمرٌو، فهي هنا حرفُ امتناعٍ لامتناع، وليست حرف وجودٍ لوجود، أي: إنّها دالّةٌ على امتناع عدم القيام من عمرو، ولامتناع عدم القيام من زيد أيضًا[4].

والبادي ممّا تقدّم أنّ أرجح الأقوال هو وصفها بالمؤكّدة الرابطة، وإسقاطها يُقلّلُ من ذلك الارتباط التأكيديّ.

(لو) في كتاب ثواب الأعمال:

المتتبّع للنصوص والأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال والمتضمنة (لو) الشرطية، يجد أنّها جاءت في تسعة وعشرين موضعاً[5]، وقد أخذت (لو) في تلك المواضع صوراً متعددة، فجاءت في الغالب على المشهور من لغة العرب، والغالب في كلامهم، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أوّلاً: من حيث الزمن:

فإنّ (لو) قد وردت في أغلب نصوص ثواب الأعمال لتعليق الفعل في الزمن الماضي، إذ

---

(1) يُنظر: مغني اللبيب: 3/ 440، وحاشية الصبّان: 4/ 61.

(2) يُنظر: رصف المباني: 358.

(3) الإيجاز لأسرار كتاب الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي (ت 794هـ)، تح: د. بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 2007م، 1/ 182.

(4) يُنظر: الجنى الداني: 277- 278.

(5) ثواب الأعمال: الصفحات (39، 41، 65، 130، 131، 145، 154، 156، 166، 185، 186، 188- 189، 190، 204، 216، 264، 266، 275، 282، 290، 302، 307، 310، 324، 375- 376، 394، 401، 453، 458، 470- 471.

يأتي شرطها وجوابها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنىً[1]، أو يأتي أحد طرفيها ماضياً لفظاً ومعنىً، والآخر ماضياً معنىً[2]، وهذا هو الأكثر في كلام العرب وقواعد لغتهم[3].

فمن الأول: قول أمير المؤمنين (عليه السلام): **((مَنْ قَرَأَ مِائَةَ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ أَيِّ الْقُرْآنِ شَاءَ ثُمَّ قَالَ يَا اللَّهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَلَوْ دَعَا عَلَى الصَّخْرَةِ لَقَلَعَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ))**[4]، إذ علّق قلع الصخرة العظيمة – بإذن الله – على دعاء العبد بعد قراءة مائة آية من القرآن الكريم، وقول **(يا أله)** سبع مرات[5]، فجاء شرط **(لو)** وجوابها ماضيين لفظاً ومعنىً.

وأمّا الآخر: فقول أبي عبد الله (عليه السلام) في الحث على أداء الصلاة لوقتها، وحُسن إقامتها: **((إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةً فَرِيضَةً فَصَلِّهَا لِوَقْتِهَا صَلَاةَ مُوَدِّعٍ يَخَافُ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا أَبَداً ثُمَّ اصْرِفْ بِبَصَرِكَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِكَ فَلَوْ تَعْلَمُ مَنْ عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ لَأَحْسَنْتَ صَلَاتَكَ وَاعْلَمْ أَنَّكَ قُدَّامَ مَنْ يَرَاكَ وَلَا تَرَاهُ))**[6]، فجاء شرط **(لو)** **(تَعْلَمُ)** مضارعاً لفظاً، وماضياً معنىً على تقدير: **(لو علمت)** وجوابها **(أَحْسَنْتَ)** ماضياً لفظاً ومعنىً، فالفعل **(تعلم)** وإن كان مضارعاً لفظاً، إلّا أنّ **(لو)** حوّلت معناه إلى الماضي لدلالة جوابها على ذلك المعنى.

أي: إنّك لو علمت من يراقبك ويسجل أعمالك من الملائكة والموكولين بك لأحسنت أداء صلاتك ولانقطعت لخالقك تضرّعاً وخيفة.

إلّا أنّ بعض النصوص قد خالفت المشهور والأكثر في الاستعمال، فقد خرجت **(لو)** في بعض الأحاديث إلى معنى **(إن)** الشرطية في تعليقها الفعل في زمن المستقبل[7]، والذي أجاز ذلك الفراء والمبرد وغيرهما[8].

ومن تلك الأحاديث ما ورد عن النبي صلّى الله عليه وآله قوله: **((وَمَنْ صَامَ مِنْ رَجَبٍ**

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1639.

(2) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1901.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1630.

(4) ثواب الأعمال: 39.

(5) يُنظر: ثواب الأعمال: 302.

(6) ثواب الأعمال: 130.

(7) يُنظر: شرح الأجرومية في علم العربية: 1/ 224- 225.

(8) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 1/ 84، والكامل: 1/ 465، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1631.

تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْماً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْ كَانَ عَشَّاراً))[1]، إذ خرجت **(لو)** في مثل هذا الحديث على مذهب الفراء والمبرد إلى معنى (إن) الشرطية المعلقة للفعل في زمن المستقبل، والتقدير: غفر الله له وإن كان عشاراً، أي: سيغفر الله له إن كان عشاراً، والعشار الذي يأخذ الأتاوات[2]، والذي يقوي خروج (لو) في النص إلى معنى (إن) الشرطية، ما ذكره المالقي من أنّ جواب (لو) بمعنى (إن) لا يكون إلّا محذوفاً لدلالة ما فيها عليه، وهذا ما نراه في النصّ أعلاه، إذ إنّ جواب (لو) محذوف دلّ عليه ما قبل (لو) فكأنّ التقدير: لِمن صام من رجب تسعة وعشرين يوماً (إن كان عشاراً غفر الله له)، وهذا التقدير قد منعه ابن الحاج وابن الناظم[3]، ولعلّ السبب في استعمال (لو) للاستقبال بمعنى (إن) الشرطية لما بينهما من اختلاف في الدلالة المعنوية، إذ إنّ الشرط بـ (إن) بعيد الوقوع، والشرط بـ (لو) أبعد منه، ولذا كان استعمال (لو) بمعنى (إن) في تلك النصوص للدلالة على بُعد وقوع الفعل في المستقبل أكثر من بُعد (إن).

ثانياً: من حيث الاستعمال مع الأفعال والأسماء.

الذي عليه أكثر النحويين أنّ (لو) لا تستعمل إلّا مع الفعل، وأنّها مختصة به، وما ورد من كلام العرب من وقوع الاسم بعدها فهو على تقدير فعل مضمر قبل الاسم، وهذا رأي أكثر النحويين خلافاً للكوفيين وابن مالك الذين أجازوا وقوع الاسم بعد (لو)[4]، وبالنظر في أحاديث ثواب الأعمال يتبين الآتي:

1- أنّ استعمال (لو) في أكثر أحاديث ثواب الأعمال قد جاء على الأصل في استعمالها مع الفعل، إذ ورد استعمالها مع الفعل في ستة وعشرين موضعًا، وهذا الاستعمال قد جاء على الأصل الذي وضعت عليه (لو) في لغة العرب، وقد توزّع استعمالها في تلك المواضع بين فعل ناسخ[5] – سواء أكان فعل شرط أو جواباً – في ستة مواضع وبين فعل غير ناسخ في عشرين موضعاً.

---

(1) ثواب الأعمال: 189.

(2) يُنظر: المصباح المنير، للفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت . (د.ت)، 2/ 410. مادة (ع، ش، ر).

(3) يُنظر: شرح ابن الناظم: 505.

(4) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 369، وشرح الأشموني: 3/ 288.

(5) يُنظر: ثواب الأعمال: 65، 145، 188- 189.

وممّا ورد من استعمالها مع فعل ناسخ ما نُقِل عن أبي الحسن (عليه السلام) على سؤاله عن أي شيء لمن صلّى صلاة جعفر؟ قال: **((لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ رَمْلِ عَالِجٍ وَزَبَدِ الْبَحْرِ ذُنُوباً لَغَفَرَهَا اللَّهُ لَهُ))**[1]، إذ جاء فعل الشرط **(كان)** بعد **(لو)** فعلاً ناسخاً، والمعنى: لو عمل العبد ذنوباً بعدد حبات رمل عالج، وهو موضع في البادية يمتاز بكثرة الرمال وتشابكها[2]، ومثل زبد البحر وهو الرغوة والشوائب التي تطفو على البحر بعد هيجانه[3]، لغفرها الله له إذا تقرّب إلى الله بصلاة جعفر.

وممّا ورد من استعمال الفعل غير الناسخ بعد (لو) ما سمعه ابن عباس من رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في ثواب من صام رمضان وعرف حقّه، إذ يقول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم): **((لَوْ عَلِمْتُمْ مَا لَكُمْ فِي رَمَضَانَ لَزِدْتُمْ لِلَّهِ شُكْراً))**[4]، إذ علق زيادة الشكر على معرفة فضل صيام رمضان والتقرب إلى الله بصيامه.

2- امتنع مجيء الاسم بعد (لو) عند أكثر النحويين، وما ورد من ذلك فهو على تقدير فعل مضمر قبل الاسم، والاسم فاعل بذلك الفعل المضمر[5]، خلافاً للكوفيين وابن مالك[6]، إلّا إنّ اللافت للنظر مجيء (أن) المفتوحة ومعموليها بعد (لو) في نصوص متعددة في كتاب ثواب الأعمال، ومن المعلوم أنّ (أن) المفتوحة ومعموليها تقدّر بمصدر، والمصدر صورة من صور الاسم، وقد عدّ النحويون (لو) في مثل ذلك أنّها أداة الشرط الوحيدة التي اختصّت بمجيء (أن) ومعموليها بعدها، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر، فذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنه في موضع رفع بالابتداء[7]، وعند الكوفيين والمبرد ومن تبعهم فاعل بفعل مضمر تقديره (لو ثبت أن ...)[8]، وقد ورد هذا التركيب في أربعة مواضع من أحاديث

---

(1) ثواب الأعمال: 145.

(2) يُنظر: العين: 2/ 229 (ع، ج، ل)، وجمهرة اللغة، لابن دريد (ت321هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1 1351هـ، 1/ 483 (ع، ج، ل).

(3) يُنظر: مجمل اللغة: 1/ 447 (ز، ب، د)، ولسان العرب: 1/ 90 (فصل الزاي).

(4) ثواب الأعمال: 216.

(5) يُنظر: المقتضب: 77/3.

(6) يُنظر: الكشاف: 359/4، وشرح التسهيل (لابن مالك): 98/4.

(7) يُنظر: الكتاب: 121/3.

(8) يُنظر: شرح التصريح: 4/ 222 - 223، وحاشية الصبان: 4/ 57 - 58.

ثواب الأعمال[1]، منها: ما ورد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في فضل من بكى من خشية الله وتضرعاً لدفع بلائه بقوله: ((**وَلَوْ أَنَّ بَاكِياً بَكَى فِي أُمَّةٍ لَرُحِمُوا**))[2]، إذ جاءت (أن) المفتوحة ومعموليها (**باكياً – بكى**) بعد (**لو**) وهي مقدّرة بمصدر يُعرب مبتدأ عند سيبويه، والتقدير: لو البكاء حاصلٌ في أمةٍ لرُحموا، ويُعرب فاعلاً لفعل مضمر على رأي الكوفيين والمبرد، والتقدير: ولو ثبت البكاء في أمةٍ لرُحموا، ولكُشف عنهم العذاب والبلاء.

وممّا تجدر الإشارة إليه ما ذُكر أن السيرافي (ت368هـ) والزمخشري (ت 538هـ) قد اشترطا في خبر (أن) المفتوحة الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلاً[3]؛ وذلك لأنّها وقعت بعد (لو) التي تطلب الفعل في جوابها، ولما كان الخبر محل الفائدة في الجملة الاسمية، ووقوعه بعد (لو) وجب أن يأتي فعلاً مشابهاً لجواب (لو) في كونه فعلاً.

وهذا الذي أوجبه السيرافي والزمخشري مردودٌ بما جاء في ثواب الأعمال عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) إذ يقول: ((**قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ لِمُوسَى بْنِ عِمْرَانَ يَا مُوسَى لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَعَامِرِيهِنَّ عِنْدِي وَالْأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**))[4].

فقد جاء خبر (أن) شبه جملة (في كفة) ولم يأتِ فعلاً، وهذا يردُّ وجوب مجيء خبر (أن) بعد (لو) فعلاً.

ثالثاً: من حيث جواب (لو) والرابط فيه.

ذُكِر سابقاً أنّ جواب (لو) يأتي فعلاً في الغالب، أو جملة اسمية في القليل، فإن جاء فعلاً فلا يخلو من أن يكون فعلاً ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفياً بـ (ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، والرابط بين (لو) وجوابها هو حرف اللام، إذ يقع توكيداً لارتباط الجواب بالشرط، ويقترن حرف اللام بالفعل الماضي المثبت، وقلّما يخلو منها جواب مثبت، وأمّا مع المنفي بـ (ما) فقد جاز أن تلحقه اللام، والأجود ألّا تلحقه.

---

(1) يُنظر: ثواب الأعمال: 39، 166، 282، 458.

(2) ثواب الأعمال: 458.

(3) ينظر: المفصّل: 443، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 453.

(4) ثواب الأعمال: 39.

وأمّا إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ (لم) فلا تقترن به اللام أبداً، وقد يُحذف جواب (لو) لدليل يدلّ عليه، وهو كثير في القرآن الكريم، وعند النظر في نصوص ثواب الأعمال يتضح ما يأتي:

1- قد ورد جواب (لو) فعلاً ماضياً مثبتاً مقترناً باللام في أربعة عشر موضعاً، وهذا هو الأكثر في جواب (لو) والشائع في لغة العرب، ومن تلك المواضع ما نقله أبو الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام) من أنّ أبا جعفر (عليه السلام) سأله عن زيارة الحسين (عليه السلام) بقوله: ((**أَ فَتَأْتِيهِ كُلَّ جُمُعَةٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا آتِيهِ إِلَّا فِي الْجُمُعَتَيْنِ، قَالَ: مَا أَجْفَاكَ! أَمَا لَوْ كَانَ قَرِيباً مِنَّا لَاتَّخَذْنَاهُ هِجْرَةً، أَيْ: نُهَاجِرُ إِلَيْهِ**))[1]، فجاء جواب **(لو) (لَاتَّخَذْنَاهُ)** فعلاً ماضياً مثبتاً مقترناً باللام.

إلّا أنّ حديثاً واحداً في ثواب الأعمال قد جاء فيه الجواب فعلاً ماضياً مثبتاً غير مقترن باللام، وهذا خلاف الشائع في الاستعمال، إذ ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: ((**قال الله عزّ وجلّ لموسى بن عمران (عليه السلام): يا موسى لو أنّ السماوات وعامريهن عندي والأرضين السبع في كفة و"لا إله إلّا الله" في كفّة مالت بهن "لا إله إلّا الله**))[2]، فجاء جواب الشرط **(مالت)** فعلاً ماضياً مثبتاً غير مقترن باللام.

2- جاء جواب (لو) فعلاً ماضياً منفياً بـ (ما) في ثمانية مواضع من ثواب الأعمال[3]، سبعة مواضع منها قد خلت (ما) من اقترانها باللام[4]، وهذا هو الأجود في الكلام، وقد وردت (ما) في موضع واحد مقترنة باللام[5]، وهذا قليل، فمن الأول: ما نُقِل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حسن الظن بالله عن الله تعالى بقوله: ((**وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَبَلَائِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي مَا ظَنَّ بِي هَذَا سَاعَةً مِنْ حَيَاتِهِ خَيْراً قَطُّ وَلَوْ ظَنَّ بِي سَاعَةً مِنْ حَيَاتِهِ**

---

(1) ثواب الأعمال: 264.

(2) ثواب الأعمال: 39.

(3) يُنظر: ثواب الأعمال: 131، 166، 182، 190، 266، 307، 470- 471.

(4) المقرونة بـ (اللام) في صحيفة (324) من كتاب ثواب الأعمال، والمواضع المتبقّية مذكورة في الهامش السابق.

(5) ثواب الأعمال: 324.

خَيْراً مَا رَوَّعْتُهُ بِالنَّارِ))[1]، إذ جاء جواب **(لو)** **(مَا رَوَّعْتُهُ)** منفياً بـ (ما) من دون أن تلحقها اللام، وهذا هو الغالب في الجواب المنفي بـ (ما).

وأمّا الآخر: فمنه ما جاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) في من قرأ (حم عسق) بقوله: **((أَمَا لَوْ دَرَيْتَ مَا هِيَ؟ وَمَا ثَوَابُهَا؟ لَمَا مَلِلْتَ قِرَاءَتَهَا))**[2]، إذ ورد جواب **(لو)** **(لَمَا طلت)** وقد اقترنت لام التأكيد بـ (ما) النافية، إذ يبدو أنّ هذا الوجه فصيح جائز لا إشكال فيه.

3- ورد جواب (لو) في ثواب الأعمال منفياً بـ (لم) في موضعين[3]، ولم تقترن اللام بـ (لم) ظن وهذا هو الأصل الذي يجب أن يرد به مثل ذلك، ومنه ما روي عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): ((إن رجلاً سأل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن قيام الليل بالقرآن، فقال له: ... **((فَلَوْ أُعْطِيَ مِلْءَ الْأَرْضِ ذَهَباً سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ لَمْ يَعْدِلْ أَجْرُهُ جَزَاءً))**[4] فجاء جواب **(لو)** فعلاً مضارعاً منفياً بـ (لم) من دون أن تلحقه اللام، وهذا هو الأصل الواجب.

لولا

أقسامُها:

حرفٌ يُستعملُ في كلام العرب على ضربين:

الأوّل: أن تكون حرفَ تحضيضٍ أو عَرْضٍ، فالتحضيضُ طلبٌ بِحَثٍّ وإزعاجٍ، والعرضُ طلبٌ بِلينٍ وتَأَدُّبٍ، وتختصّ حينئذٍ بالدخول على: إمّا فعل ماضٍ فتُفيدُ اللومَ والتوبيخَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جاؤوا عَلَيْهِ بأَرْبعَة شُهَدَاء ﴾ [النور: 13]، وقوله تعالى: ﴿فلولا نَصرهم الَّذين اتَّخذُوا من دون الله قربانا آلِهَة﴾ [الأحقاف: 28]، وإمّا فعل مُستقبلٍ فتُفيدُ التحضيض لتؤدّي معنى "هَلّا"، قال تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّق﴾ [المنافقون: 10]، أي: إن أخّرتني أصَّدَّق، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا﴾ [التوبة: 122]،

---

(1) ثواب الأعمال: 471.

(2) ثواب الأعمال: 324.

(3) يُنظر: ثواب الأعمال: 324، 131.

(4) ثواب الأعمال: 154.

أي لينفر، وإن وقع بعدها اسم بالنصب أو الرفع كان بإضمار عامل[1]، وقيلَ: إنّ (لولا) في الآية ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي...﴾ استفهاميّة قاله الهروي وابن مالك، والظاهر أنّها للعرض[2].

والثاني: أن تكون حرفًا للامتناع، وفيها حالان: أحدهُما: أن تكون حرفَ جرٍّ إذا وليها ضمير النصب أو الجرّ المتّصل كـ(لولايَ، ولولاكَ، ولولاهُ) وهو مذهب سيبويه والجمهور، وخالَفَهُ الأخفش والكوفيون وتابعهم المالقي في ذلك، إذ عَدّوا الضمير المتّصل بها في موضع رفع بالابتداء، وأنكرَ المبرّد ذلك كلّه زاعمًا أنه لا يوجد في التنزيل ولا في كلام من يحتجّ بكلامه، وهذا التركيب (لولاكَ) مُتّفقٌ عليه لدى الفريقين وأئمّتهم[3].

والآخر: أن تكون حرف امتناعٍ لوجودٍ أو وجوبٍ إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، وهي: ((لابتداءٍ وجوابٍ. فالأول سبب ما وقع ولم يقع))[4]، وأنّها: ((تدل على امتناع الشيء لوقوع غيره))[5]، أي: يمتنع الجواب لوجود الشرط[6]، وهذه الأداة مختصّة بالدخول على الأسماء[7]، يقول سيبويه: ((و"لولا" تُبتدأ بعدها الأسماء))[8]، وقال المبرّد في امتناعها: ((حرفٌ يوجب امتناع الفعل لوقوع الاسم، تقول (لولا زيدٌ لكان كذا وكذا) فقوله: لكان كذا وكذا

---

(1) يُنظر: الأصول في النحو: 2/ 211، وشرح المفصّل: 8/ 144، وشرح ابن عقيل: 4/ 57- 59، وبصائر ذوي التمييز للفيروز آبادى (ت817هـ)، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1416 هـ.1996م، 4/ 458- 459.

(2) يُنظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي (ت415هـ)، تح : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1391هـ - 1971م، 166، ومغني اللبيب: 1/ 362، وبصائر ذوي التمييز: 4/ 459، وهمع الهوامع: 2/ 576- 577.

(3) يُنظر: الجنى الداني: 602- 605، ومغني اللبيب: 361، وشرح ابن عقيل: 3/ 7. إذ أوردَ ابن عقيل قول عمرو بن العاص مُخاطبًا مُعاوية:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

فالضمير المتّصل بـ (لولا) في محل جر. أمّا حُجّة الأخفش ففي قولهم: لولاكَ وزيدٌ، إذ يتعيّن رفع (زيد) بالعطفِ على الضمير. يُنظر: شرح ابن عقيل: 3/ 7.

(4) الكتاب: 4/ 235.

(5) الواضح، للزبيدي (ت 397هـ)، تح: د. عبد الكريم خليفة، (د.ت)، 98.

(6) يُنظر: حروف المعاني والصفات (للزجاجي): 3، ومعاني الحروف (للرمّاني): 138- 139، والمفصّل: 432، ورصف المباني: 361.

(7) ينظر: المقتضب: 3/ 76، واللامات (للزجاجي): 139، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 219.

(8) الكتاب: 3/ 139- 140، ويُنظر: الأصول في النحو: 2/ 211.

إنّما هو لشيءٍ لم يكن من أجل ما قبله))[1]، هذا مذهبُ جمهور النحويين بشأن معناها، لكنّ المالقي يرى أنّ: ((الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي: حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: لولا زيدٌ لأحسنْتُ إليك. فالإحسانُ امتنع لوجود زيد. وإن كانتا منفيّتين فهي: حرف وجوبٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيام زيد لم أُحسنْ إليك. وإن كانتا موجبة ومنفيّة فهي: حرف وجوبٍ لوجوبٍ، نحو: لولا زيدُ لم أُحسنْ إليك. وإن كانتا منفيّة وموجبة فهي: حرف امتناعٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيام زيدٍ لأحسنْتُ إليك))[2]. فهي حينئذٍ واقعةٌ على الاسم مُختصّة به، إذ إنّها ((إذا دخلت على جُملتين ربطت إحداهما بالأخرى وصيّرت الأولى شرطاً والثانية جزاء))[3]، وهاتان الجُملتان ابتدائيّة وفعليّة، فالأولى هي التي تليها (مبتدأ وخبر)، والثانية الفعليّة هي الجواب (فعل وفاعل)[4]. فـ (لولا) بذلك أداة رابطة غير عاملة مُتضمّنة معنى الشرط.

البساطة والتركيب:

(لولا) من الحروف المركّبة، فقد أجمع النحاة من الفريقين على تركيبها من (لو) التي هي امتناع لامتناع و(لا) التي هي للنفي[5]، بينما نقل الفرّاء عن الكسائي (ت 189هـ) أنّها بسيطة[6].

ثُمَّ اختُلِفَ في تركيبها، فقال الأكثرون أنّها مركّبةٌ من (لو) و(لا)، إذ يوضّحُ المُبرّد هذا قائلًا: ((ولولا إنما هي (لو) و(لا) جُعلتا شيئًا واحدًا وأُوقعَتا على هذا المعنى))[7]. وهي عند

---

(1) المقتضب: 3، 76.

(2) رصف المباني: 362، ويُنظر: الجنى الداني: 597- 598.

(3) شرح المفصّل: 8/ 146.

(4) يُنظر: شرح المفصّل: 8/ 145

(5) يُنظر: الكتاب: 3/ 115، 4/ 222، والمقتضب: 3/ 77، والأصول في النحو: 2/ 220، ومعاني الحروف (للرمّاني): 138، وشرح المفصّل: 8/ 144، ورصف المباني: 363، وحاشية الصبَّان: 4/ 74 .

(6) يُنظر: معاني القرآن، (للفرّاء): 3/ 377. ونُسِبَ لابن القوّاس (ت 696هـ) في شرح الكافية القول ببساطتها؛ لأنّ الأصلَ عدم التركيب. يُنظر: همع الهوامع: 2/ 576، وحاشية الصبّان: 4/ 75.

(1) المقتضب: 3/ 76.

ابن السرّاج: ((مركّبة مِنْ معنى (إنْ) و(لَو)، وتُبتَدأ بعدها الأسماء؛ وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول))[1].

رفعُ الاسم بعدها:

وارتفاعُ الاسمِ بعد (لولا) محلٌّ خلافٍ أيضًا؛ إذ ذهب البصريّون إلى أنه ارتفعَ بالابتداء؛ وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، بينما ذهب الكوفيّون إلى أن الاسم بعد "لولا" ليس بمبتدأ، ثمّ اختلفوا على ثلاثة مذاهب: الأوّل: قال الكسائي: ((مرفوع بفعل مقدر، تقديره: لولا وُجِدَ زيدٌ. الثاني: هو مرفوع بـ(لولا)؛ لنيابتها مناب لو لم يوجد وحُذِفَ الفعل تخفيفًا. والثالث: قال الفراء: هو مرفوع بـ (لولا) نفسها، لا لنيابتها))[2].

وقد تمّت الإشارة في ما سبق من أنّ (لو) تدخل على المصدر المُؤوّل (أنْ والفعل) وتُشاركُها (لولا) في هذا الحكم، إذ تُباشرُ الأداتان المصدر، وقد أشارَ النحويّون إلى كثرة هذا الوقوع مع (لو)، بينما لم يُشِرْ أحدٌ لوقوع المصدر بعد (لولا) بقلّةٍ ولا بكثرة، قال ابن مالك: ((إنّ (لو) لمّا لم تصحب –غالبًا– إلّا فعلًا ماضيًا وهو لازم البناء لم تكن عاملة. ولمّا لم تكن عاملة لم يُسلك بها سبيل (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبدًا. فنُبّه على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيرًا))[3].

ومن اللافت للانتباه تأكيدُ بعضهم مذهبَ البصريّة باستشهادٍ غريب، قال العكبري: ((إن

---

(2) الأصول في النحو: 2/ 211.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 60- 63 (مسألة 10)، ويُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 131- 132، والجنى الداني: 601- 602، ومغني اللبيب: 359. وحجّة البصريين من أنّها غير مختصّة بمباشرة الأسماء قول الشاعر:

لا دَرَّ دَرُّكِ؛ إنّي قد رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدُود

والبيت للجَموح الظفري كما نسبه ابن السيرافي وابن الشجري وابن يعيش وابن منظور، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلّمي. يُنظر: الأزهية: 170، وشرح المفصّل: 8/ 146، وخزانة الأدب: 1/ 464، ولسان العرب: 4/ 445 (ع، ذ، ر). وقد فنّدَ أبو البركات هذه الحُجّة وانتصر للكوفيين، بينما انضوى العكبري وابن هشام للواء البصريين. وامتنع المُرادي عن الإدلاء.

(4) شرح الكافية الشافية: 3/ 1636، ويُنظر: مغني اللبيب: 3/ 425 و 433.

(لولا) لا تختص بالأسماء، بل تدخل عليها وعلى الأفعال))[1]. بدليل قول الهذلي[2]:

أَلا زعمت أسماءُ أنْ لَا أحبهُّا ... فقلتُ بلَى لَوْلَا يُنَازعنِي شغلي.

بينما نبّه كثيرون على أنّ هذا البيت ليس وجهًا للاستشهاد في هذا الموضع، بل إن أبا البركات عدّها في البيت غير مركبة، بل (لا) باقية على حالها، و(لو) باقية على حالها، وقال آخرون: هي بمعنى (لو) وليست مركّبة، أو معناها (لَو لَم)، والتقدير: لو لم ينازعْني شُغلي لزرتُك، أو هِيَ لَوْلَا الامتناعية وَالْفِعْل بعْدهَا على إِضْمَار أَن[3].

فالمُختصّون أنفسهم أكثروا فيها من الكلام، ورُبّما أزاغت بعضهم عن جادّة الصواب لما فيها من تأويلات، وأحسن الآراء رأي المالقي، إذ تبنّى الرأي القائل بأنّ (لا) في(لولا) هي التي حلّت محلّ الفعل، فيقول: ((ويرتفع عند الكوفيين، على تقدير فعل، نابت (لا) منابه، فإذا قلت: "لولا زيدٌ لأكرمتكَ"، و﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ: 31] فالمعنى: "لو أنعدمَ زيدٌ"، و"لو انعدمتم". وهذا هو الصحيح؛ لأنّه إذا زالت (لا) وَلي (لو) الفعل ظاهراً، أو مُقدّرًا. وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم. فهذا يدل على أنّ (لا) نائبة مناب الفعل))[4]. وهو كما يبدو كذلك.

وكانَ الاختلافُ حاضرًا كذلك في خبر هذا (المرفوع) بعد (لولا)، فقال بعض العلماء بأنّ الخبر محذوفٌ؛ لوجود ما يدلّ عليه[5]، ثُمّ ألزموه الحذف؛ لئلّا يطول الكلام بظهوره، وقدّروه بـ (موجود) أو (مانع) أو (حاضر)[6].

وقد فصّلَ المتأخرون هذه المسألة في اتّجاهين: الأوّل: على مذهب الجمهور هو محذوفٌ، واجب الحذف مطلقاً، ولا يكون عندهم إلا كوناً مطلقاً، فإذا أُريدَ الكون المقيّد جُعِلَ مبتدأ، نحو: لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُكَ، ولا يجوز لولا زيدٌ قائمٌ. والثاني: على مذهب الرماني، وابن

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 132.

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. يُنظر: الحماسة البصرية (لأبي الحسن البصري ت 659هـ): 2/ 220.

(3) يُنظر: لسان العرب: 4/ 445 (ع، ذ، ر)، وتوضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1308، ومغني اللبيب: 364، وبصائر ذوي التمييز: 4/ 460.

(4) رصف المباني: 294.

(5) ينظر: المقتضب: 76/3، وشرح الرضي على الكافية: 103/1-104.

(6) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 229/1، والأمالي الشجرية: 321/1.

الشجري، وابن مالك، والشلوبين (ت 645هـ)، ليس بواجب الحذف إطلاقًا، بل فيه تفصيلٌ: فإن كان كوناً مطلقاً غير مقيّدٍ وجب حذفُهُ، نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ لأن تقديره (موجود) أو نحوه، وإن كان مقيّدًا ولا دليل عليه وجب إثباتُهُ كالقيام والقعود، كقول النبي صلّى الله عليه وآله: ((لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بالإسلام لهدمتُ الكعبةَ)). وإن كان مقيدًا وله دليلٌ جاز الأمران، كقولك: لولا أنصارُ زيدٍ لهلك، أي: نصروه[1].

فيتّضح من ذلك: أنّ خبر الاسم المُرتَفَعِ الواقع بعد (لولا) أحكامُهُ ثلاثة؛ فإمّا أن يُحذفَ وجوبًا؛ لكونه المطلق وللدلالة عليه، أو يُؤتى به وجوبًا؛ للكونِ المُقيّدِ ولافتقار الدليل عليه، أو يجوز أن يظهرَ أو يُضمر؛ لإفادته الكون المُقيّدِ المدلولِ عليه بشيء.

جوابها:

وأمّا جوابُ (لولا) فلا يخلو من أن يكونَ فعلًا ماضيًا لفظًا ومعنىً مُثبتًا، أو ماضيًا منفيًّا بـ (ما)، أو مُضارعًا منفيًّا بـ (لم)[2]، فإن كان مثبتًا قُرِنَ باللام غالبًا، وهذه اللام تُفيدُ التوكيد، وإن كان منفيًّا بـ(ما) تجرّد عنها غالبًا، وإن كان منفيًّا بـ(لم) لم يقترن بها[3]، وحذفُ (اللام) ضرورة خاصّة بالشعر أو قليل في الكلام قاله ابن عصفور، وسوى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في (لو) و(لولا).[4]

ويجوز حذفُ جواب (لولا) لدليلٍ دلّ عليه[5]، قال تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم﴾ [النور: 10]، والتقدير: لولا فضل الله عليكم فدفع عنكم أذى بعضكم لبعض بما شرع من الزواجر لتكالب بعضكم على بعض، وجوابُها محذوف لقصد تهويل مضمونه، فيدل تهويله على تفخيم مضمون الشرط الذي كان سببًا في امتناع حصوله[6].

---

(1) يُنظر: أمالي ابن الشجري: 2/ 510، والجنى الداني: 599- 601، ومغني اللبيب: 359- 360.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1650، وارتشاف الضرب: 4/ 1905.

(3) يُنظر: الأزهية في علم الحروف: 167، وشرح ابن عقيل: 4/ 55، وشرح الأشموني: 3/ 608.

(4) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 442- 443، والجنى الداني: 598.

(5) يُنظر: الجنى الداني: 599، وهمع الهوامع: 2/ 575

(1) يُنظر: التحرير والتنوير: 18/ 168.

ويكادُ يُجمعُ النحويّون على تشابُه جواب (لو) و(لولا) إلّا أنّ بعضهم حاول التفريقَ –ولو بشيءٍ يسير– بينهما، إذ صرّح السيوطي بأهمّ ما افترق فيه الجوابان، وهُما طريقان:

الأوّل: نقل فيه قولَ أبي حيّان في هذا الشأن، إذ قال: ((قال "أبو حيان": ليس عندي ما يختلفان فيه إلاّ أنّ جواب (لولا) وجدناه في لسان العرب يقترن بـ(قد) كقوله:

لَولا الأَمِيرُ وَلَولا حَقُ طَاعَتِهِ لَقَدْ شَرِبْتُ دَماً أَحْلَى مِنَ العَسَلِ

ولا أحفظ في "لو" ذلك، لا أحفظ من كلامهم: "لو جئتني لقد أحسنتُ إليكَ"، وليس ببعيد أن يُسمع ذلك فيها، وقياس "لو" على "لولا" في ذلك عند من يرى القياس سائغ))[1].

والثاني: كان صاحبَ الرأي فيه، ففرّقَ بين جواب (لو) وجواب(لولا) إذ إنّ جواب (لو) ((إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن بـ "اللام" كثيراً وبدونها في مواضع، ولم يجيء جواب "لولا" في القرآن، محذوف "اللام" من الماضي المثبت ولا في موضع واحد))[2].

لولا في كتاب ثواب الأعمال

وردت هذه الأداة في كتاب ثواب الأعمال في مواضع عدّة، إذ كانت (لولا) الامتناعيّة الشرطيّة حاضرة في الأحاديث الشريفة، واردةً في سياقات متنوّعة، فلم تدخل (لولا) على الاسم الصريح، من نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، ولا على ضمير الرفع المنفصل، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، بل دخلت على المصدر المُؤوّل (ما والماضي) (ما سألتني)، وباشرت الاسم الموصول (ما) و(الذين) وهذا الاحتمال لم يقلْ به أحدٌ من النحويين، كذلك وجدناها دخلت على ضمير نصب متّصل (لولاهم) في حديثٍ قُدسيّ، والغريبُ رفضُ بعضهم التركيبَ إجمالًا؛ مُعلّلًا أنّه لم يجده في مَن يوثَقُ بفصاحته، وهل هناك أعلى من قول الله تعالى –كما في الحديث القُدسيّ الآتي ذكره– لكي يؤخذَ بكلامه ويُتيَقَّنَ من حُسنِ عربيّته؟! ويبدو أنّ هذا الإنكارَ من قِبَلهم لا يُمكن التسليمُ به ما لم يُتأكّد ممّا تقرّه اللغة وفصحاؤها – النبي والعترة عليهم السلام–، فهم أُمراء الكلام وملوك الفصاحة والبلاغة والبيان.

أمّا خبرُ الاسمِ المرفوعِ بعد (لولا) فقد ظهر في سياقاتها، ولم يجب حذفه كما زعموا بأنّه

---

(2) الأشباه والنظائر: 2/ 212.

(3) الأشباه والنظائر: 2/ 212.

واجب الحذفِ البتّة، وردّوا قول من حكمَ بإظهاره حين احتجّ بالكتاب العزيز في إثبات ذلك.

وجواب (لولا) جاء في أحاديث الكتاب ماضيًا مُثبتًا ومنفيًّا، مقرونًا باللام في الأول ومجرّدًا منها في الثاني، وهو موافقٌ لما غلَّبوه وأشاعوه.

فمن الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال ما وَرَدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أنّه قَالَ: **((إِنَّ عَبْداً مَكَثَ فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً، وَالْخَرِيفُ سَبْعُونَ سَنَةً، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ لَمَّا رَحِمْتَنِي فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى جَبْرَئِيلَ أَنِ اهْبِطْ إِلَى عَبْدِي وَأَخْرِجْهُ... فَأَخْرَجَهُ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا عَبْدِي! كَمْ لَبِثْتَ فِي النَّارِ؟ قَالَ: مَا أُحْصِي يَا رَبِّ! فَقَالَ لَهُ: وَعِزَّتِي لَوْلَا مَا سَأَلْتَنِي بِهِ لَأَطَلْتُ هَوَانَكَ فِي النَّارِ، وَلَكِنِّي حَتَمْتُ عَلَى نَفْسِي أَلَّا يَسْأَلَنِي عَبْدٌ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وأَهْلِ بَيْتِهِ إِلّا غَفَرْتُ لَهُ ...))**[1]. جاءت **(لَوْلَا)** هنا امتناعية، أي: امتنع أن تكون من المُخلَّدين في النار المُهانين لولا سؤالك إيّاي وتوسُّلك بمحمّدٍ وآله واستشفاعك بهم، لكُنتَ الآن من الباقين الماكثين أبدًا في النار، فدخولها كان على (ما + الفعل الماضي) والذي أوّلناه بـ (سؤالك)، وخبره ظاهر (به)، والتقدير: لولا سؤالك بمحمّدٍ لأطلتُ...، بل وحذفه على مذهب الجمهور واجب مطلقًا[2]، وهنا خالَفَ القاعدة. قال ابن الشجري: ((وأقول: إنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتّبعتم الشيطان﴾ [النساء: 83]))[3]، وأمّا جوابُ **(لَوْلَا)** فهو **(لَأَطَلْتُ)** ماضٍ مُثبت مقترن بـ (اللام) على عادته وعلى الأغلب[4].

والحديث الآخر هو ما سأل به حُمرانُ أبا جعفرٍ الباقر عليه السلام عن ليلة القدر، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) أَيُّ شَيْءٍ عَنَى بِهَا؟ قَالَ: **((الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَنْوَاعِ الْخَيْرِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَلَوْلَا مَا يُضَاعِفُ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، مَا بَلَغُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُضَاعِفُ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ))**[5]. جاءت **(لَوْلَا)** متضمّنة معنى الشرط، وتقدير الكلام: لولا العمل الصالح الذي يُضاعفه الله للمؤمنين ما بلغوا المُراد،

---

(1) ثواب الأعمال: 425.

(2) يُنظر: الجنى الداني: 599

(3) أمالي ابن الشجري: 2/ 510.

(4) يُنظر: النحو الوافي: 4/ 515.

(5) ثواب الأعمال: 215. وفي الكافي: زيدت كلمة (بحبّنا) في آخره قد تخدم التحليل، (يُضاعفُ لهم الحسنات بحبّنا). الكافي، للكليني (ت 328هـ)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط2، 1389هـ، 4/ 158.

فالظاهر أن المرفوع بعد **(لَوْلَا)** قد حُذِف وبقيت صلته، وعُرِفَ المحذوف بالقرائن اللفظيّة المُصاحبة، أو هو على تقدير: لولا حبُّنا الذي يُضاعفُ به الله للمؤمنين أعمالهم ما بلغوا المَقصَد والمَثوبة من هذه الليلة، والصلة في موضع الرفع، والخبر محذوف، ولم يقترن جواب الشرط **(مَا بَلَغُوا)** باللام الرابطة؛ لأنّه منفيّ وهو الغالب فيه، وقد يقترن المنفيّ بها قليلًا[1]. وقال أبو حيّان: ((ولا يُحفَظُ دخول اللام على الجواب)) أي: المنفي بـ (ما)[2].

وثالث الأمثلة هو ما رُوِيَ عَنْ الإمامِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: ((**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصِيبَ أَهْلَ الْأَرْضِ بِعَذَابٍ، يَقُولُ: لَوْلَا الَّذِينَ يَتَحَابُّونَ فِيَّ وَيَعْمُرُونَ مَسَاجِدِي وَيَسْتَغْفِرُونَ بِالْأَسْحَارِ، لَوْلَاهُمْ لَأَنْزَلْتُ عَلَيْهِمْ عَذَابِي**))[3]. لولا تكرّرت مرّتين وفي هذا التكرار توكيد وإفادة، فهي أدّت معنى الامتناع والشرط، والتقدير: لولا هؤلاء المُتحابّون ... لأنزلتُ العذاب على أهل الأرض جميعًا، فالعذابُ واقعٌ (موجود) ومانعُهُ هؤلاء المُتحابّون (الامتناع) من نزوله ووقوعه، فالمرفوعُ الذي يلي لولا على تقديرنا محذوف (هؤلاء)، ولكن دلّت عليه قرائن السياق التي هي الموصول الجَمعي وضمير الجمع في (لولا) الثانية، والضمير في "عليهم" عائدٌ على أهل الأرض وليس على هذه الجماعة المُتحابّة بدلالة السياق، وقد اقترن الجواب في (لَأَنْزَلْتُ) باللام الرابطة، وهو الأكثر في جوابها إذا كان مثبتًا[4]. أمّا (لولا الثانية) فضميرها في محلّ جر، والجوابُ للأولى المجرّدة.

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4485.

(2) ارتشاف الضرب: 4/ 1906.

(3) ثواب الأعمال: 481- 482.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1650.

المبحث الثاني

أدوات الشرط غير الامتناعي

إذا

إذا في كلام العرب على قسمين[1]:

الأول: أن تكون حرفًا للمُفاجأة، فحرفُ المُفاجأة لا يقع في الابتداء، ومعناه الحال، وهو مُختصٌّ بالجُمل الاسمية ولا عمل له، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى ۞ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: 19– 20].

والثاني: أن تكون ظرفَ زمانٍ مُستقبل، وهذه مُختصّةٌ بالجمل الفعليّة، وهي على ضربين:

أوّلهما: أن تكون خالية من معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: 1]، ومثل (إذا) هذه (لمّا) الظرفية فلا تُضاف إلى جملة اسمية، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 89].

وثانيهما: أن تتضمّن معنى الشرط، كما هو الغالب فيها؛ ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: إذا جاء زيد فقم إليه، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 14].

يقول سيبويه: ((أمّا إذا فَلِما يُستقبَلُ من الدهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف))[2]، فحدّدها بمُحدّدات ثلاثة، فهي في أصلها ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان، وأمّا القصد في "فيها مجازاة" فمُرجّحٌ أنّه يقصد فيها معنى الجزاء لا عمله، والدليل على أنّ "المجازاة" عند سيبويه "عمل الجزم" قوله: ((وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى))[3]، ثُمَّ جَوَّزَ المُجازاة بها، فقال: ((وقد جازوا بها في الشعر مضطرّين، شبّهوها بـ (إنْ)، حيث رأوها لِمَا يُستقبَل، وأنها لا بدّ لها من جواب، كقول الفرزدق:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي ... ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهمْ تَقِد

---

(1) يُنظر: الجنى الداني: 367، ومغني اللبيب: 2/ 48 و71، وشرح التسهيل (ناظر الجيش): 4/ 1935، 9/ 4358-4359، وحاشية الصبّان: 2/ 391.

(2) الكتاب: 4/ 232.

(3) الكتاب: 3/ 60.

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ))[1]. وقد علّل آخر سبب جزمها في الضرورة دون السعة هو أنّها لما تيقّن وجوده أو رجح بخلاف إنْ[2]، إذن هي عنده لا تعمل الجزم إلّا في ضرورة شعر وهو المشهور.

وقد أجازَ الكوفيّون الجزم بـ (إذا) مُطلقًا[3]، وابن مالك أعملَها في النثر من غير اضطرار إذا حُملَت على "متى"، إذ يقول: ((وقد تجزم بـ (إذا) الاستقباليّة حملًا على متى))[4]، ويذكرُ: ((أن تكون "متى" شُبّهت بـ (إذا) فأُهملت، كما شُبّهت (إذا) بمتى فأُعمِلَت، كما في حديثه صلى الله عليه وآله لعليّ وفاطمة عليهما السلام: إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعًا وثلاثين، وتسبّحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمدا ثلاثًا وثلاثين، فهو خيرٌ لكما من خادم. وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير))[5] فهو يُجوّزُ أن تجزم (إذا) في النثر على نُدرة، وفي الوقت نفسه يُصرّحُ بشذوذ إهمال "متى" المحمولة على "إذا"، كما في الحديث: ((...وإنّه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس))، وتبعه أبو حيّان، والسيوطي يستغربه[6].

وهذه الخصيصةُ تميّزت بها هذه الأداة عن أدوات الشرط الأخرى بأنّها ذات دلالة ثنائيّة، إذ هي متضمّنة معنى الشرط، وأنّها في الوقت نفسه ظرفٌ للمُستقبل[7].

((فإن قال قائل ما معنى قولكم فيها معنى المجازاة ولا يُجازى بها؟ فالجواب في ذلك: أنّ معنى المجازاة فيها هو أنّ جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط ولم يُجازَ بها في اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم ومثل ذلك قولك: "الذي يأتيني فله درهم"، فيه معنى المجازاة ولا يجازى به. وإنّما كان فيها معنى

---

(1) الكتاب: 3/60- 62.

(2) يُنظر: الجنى الداني: 367.

(3) يُنظر: الجنى الداني: 368.

(4) شرح التسهيل: 3/ 399.

(5) يُنظر: شواهد التوضيح، لابن مالك (ت672هـ)، تح د. طه محسن، دار آفاق عربية، العراق، 1405هـ - 1985م، 71-72.

(6) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1591، وهمع الهوامع: 2/ 549. قال ابن مالك: (وشذ إهمال "متى" حملا على "إذا"..). شرح الكافية الشافية: 3/ 1591.

(7) يُنظر: الكتاب: 4/ 232، وحروف المعاني: 63، والأزهية: 211، وشرح المفصّل: 4/ 266- 267، والجنى الداني: 367، ومغني اللبيب: 96، وهمع الهوامع: 3/ 178.

المجازاة؛ لأنّ بالإتيان استحق الدرهم، ووجه الكلام أن ترفع شرطها وجوابها))[1].

و(إذا) المُتضمّنة معنى الشرط قد تُزادُ، وهو مذهب أبي عبيدة، واستدل بقوله:

حَتَّــى إذا أسْــلَكُوهُم فِــي قُتائِــدَةٍ شَـلًّا كَمَـا تَطْـرُدُ الجَمّالَـةُ الشَّـرُدا[2]

فزادها؛ لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى أسلكوهم. وتأوّله ابن جني على حذف جواب إذا [3].

أحكام إذا الشرطيّة:

أوّلًا: في أصل استعمالها وخروجها عنه:

قد حدّد سيبويه –سابقًا– (إذا) بمحدّدات ثلاثة، هي الاستقباليّة، والمجازاة، والظرفيّة، وهذه الأداة في أصلها تضمّنت الثلاثة، فهل تخرجُ هذه الأداة عمّا وُضِعَت له؟ سنوضّحُ ذلك في ما يأتي:

استُعملت (إذا) الشرطيّة في الأصل للدلالة على مُستقبلٍ مُتيَقّن الحدوث، إذ يقول سيبويه: ((إذا تجيءُ وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسرُ، كان قبيحاً))[4]، فاحمرارُ البسرِ مؤكّد الحدوث فحَسُنَ استعمالها معه، خلافًا لـ(إن) التي تختصّ بالأمر المشكوك المحتمل وقوعه.

وقال الرضي: ((والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصٌّ من بينها بوقوع حدثٍ فيه، مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم .... والدليل عليه استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت﴾ [التكوير: 1]، ولهذا كثُر في الكتاب العزيز استعماله؛ لقطع علّام الغيوب سبحانه بالأمور المُتوَقّعة))[5]، فالقولُ مُبيّنٌ أنّها مُختصّة بالمُتيَقّن، وقد ألحق بعضهم "راجح الحدوث" بمُؤكَّده، نحو: آتيك إذا دعوتني؛ ولأنّها مُختصّة بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الضرورة كقوله:

---

(1) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 1/ 143.

(2) البيت لعبد مناف ابن رِبْعٍ الهذلي. يُنظر: الصحاح: 2/ 494 مادة (ش، ر، د)، 4/ 1591 مادة (س، ل، ك)، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 377، ولسان العرب: 10/ 442 مادة (س، ل، ك)، 11/ 125 مادة (ج، م، ل).

(3) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 183.

(4) الكتاب: 3/ 60.

(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 126- 127.

واسْـتَغْنِ، مَـا أَغْنَـاكَ رَبُّـكَ، بـالغِنَى وإذا تُصِـبْكَ خَصاصَـةٌ فتَجَمَّـلِ [1]

وقد تُخالِفُ (إذا) مُحدّداتها (الاستقبال، والشرطيّة، والظرفيّة)، لتدُلّ على:

1- المُضـيّ: قد تخرج (إذا) عن المستقبل ويُرادُ بها المُضـيّ؛ فتقعُ موقع (إذ)[2]، كقولـه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11]، فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم، وقولـه عزّ وجلّ: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ [الكهف: 93]، وقولـه سبحانه: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: 92]. وربما وقعت إذا موقع إذ، وإذا موقعها. والذي صححه المغاربة أن إذا لا تقع موقع إذ، ولا إذ موقعها. وتأولوا ما أوهم ذلك[3].

2- الحال: تخرج إذا عن المستقبل، فتستعمل دالة على الحال بعد القَسَم [4]، كقولـه تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: 1]؛ لأنّ الليل مقارنٌ للغشيان، ومما يفيد الحال كثيرًا أسلوب الإلهاب والتهييج[5].

3- الأزمان الثلاثة: وتُستعمل أيضًا للاستمرار، كقولـه تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُم﴾ [سورة البقرة: 14]، وقولـه جلّ وعلا: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْض ...﴾ [آل عمران: 156] فهذا فيما مضى، لكن دخلت إذا لتدل أن هذا شأنهم أبدًا ومستمر في ما سيأتي[6].

علاوةً على هذا فقد بيّنّا آنفًا أنّها ظرفٌ للمُستقبل زمانًا وهذا -أيضًا- أصلٌ في (إذا)، وإنّها إن خرجت عن معنى الشرط لا تُفارقُ ظرفيّتها، بل تتجرّدُ للظرفيّة المحضة[7]، مثلُ قولـه

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1584، ومغني اللبيب: 128، وهمع الهوامع: 2/ 179- 180. والبيت لعبد القيسِ بنِ خُفافٍ البُرْجُمِي. يُنظر: المفضليات، المفضل الضبّي، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1964م، 2/ 1558، والأصمعيات، للأصمعي (ت 216هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م، 230، ولسان العرب: 1/ 712 مادة (ك، ر، ب).

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 126، وشرح التسهيل (ناظر الجيش): 4/ 1939.

(3) الجنى الداني: 371. وقد نُسبَ القول لابن مالك في التسهيل.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: 2/ 84، وهمع الهوامع: 3/ 179.

(5) معاني النحو: 4/ 58.

(6) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 124.

(7) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 179، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي(ت911هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة

تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: 2]، وكذلك (إذا) الواقعة بعد (كيف) هي ظرفٌ محضٌ[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيه﴾ [آل عمران: 25].

فهي بذلك عند الجمهور لا تخرج عن الظرفيّة مطلقًا[2]، لكنّ بعضَ النحويين أجازوا أن تخرجَ هذه الأداة عن الظرفيّة، فتصلُح أن تقعَ مواقعَ شتّى، وهي كما يأتي:

رأيُ ابن مالك:

1- إنها وقعت مفعولًا به: كما هي في حديثه صلّى الله عليه وآله: (إنّي لأَعْلَمُ إذا كُنْتِ عنّي راضية)، وهي عند الجمهور ظرفٌ لمحذوف (مفعول أعلم).

2- وتقعُ مبتدأً: كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَة﴾ [الواقعة: 1]، والخبرُ (إذا) الثانية، و ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَة﴾ [الواقعة: 3] بالنصبِ حالان، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقتُ رجِّ الأرض، ورأي جمهور النحويين أنّها ظرفٌ جوابه محذوف، أي: انقسمتم أقسامًا وكنتم أزواجًا، و(إذا) الثانية بدل من الأولى، وسبقه إلى ذلك ابن جنّي[3].

3- وتكونُ مجرورة بـ (حتى): إنّ ورود هذا التركيب (حتى إذا) في القرآن الكريم كثير[4]، وإن كان كذلك ففيه رأيان: الأول: أنها خرجت عن شرطيتها فجُرّت بـ (حتى)، وهو مذهب الأخفش[5]، وتابعه على هذا أبو علي الفارسي[6]، والزمخشري[7] مُجوّزين، وممّن تأخّر ابن مالك[8].

والآخر: أنّها لم تخرج من الشرطية، وهي باقية على ما كانت فيه، وهذا مذهب الجمهور[9]،

العربية السعودية ، مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، (د.ط) ، (د.ت)، 3/ 1020.

(1) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م، م1/ ق1/ ج3/ 165.

(2) يُنظر: مغني اللبيب: 129.

(3) يُنظر: مغني اللبيب: 128- 129، وهمع الهوامع: 2/ 179.

(4) يُنظر: الجنى الداني: 371.

(5) يُنظر: مغني اللبيب: 2/ 76، 291.

(6) يُنظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: 461- 462.

(7) يُنظر: تفسير الكشاف: 4/ 142، وحاشية الأمير على مغني اللبيب، للشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د. ط)، (د.ت)، 1/ 86.

(8) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 94.

(9) يُنظر: مغني اللبيب: 2/ 290، وهمع الهوامع: 3/ 179.

إذ يقول الرضي: ((وإذا جاء إذا بعد حتى كقوله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ [غافر: 34]، فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بأُخراهما ...و(حتى) تكون معها حرف ابتداء، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنّه يقع المبتدأ بعدها فقط، بل معناه: أنّه يُستأنف بعدها الكلام سواءٌ كانت الجملة اسمية أو فعلية))[1]، ((ويؤيد أنّها بعد حتى شرطيّة في موضع نصب اتفاق النحويين على طلب جوابها في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: 73]، فقيل: الواو زائدة، وقيل: الجوابُ محذوف))[2].

وتركيبُ (حتى إذا) لا بدّ أن يتقدّمه كلام ظاهر أو مُقدّر؛ لتكون (حتى) غاية له[3]، وأوضح أبو حيّان أنّه يحتاج أن يكون الفعل الذي قبل (حتى إذا) مُتطاولًا كي تصحّ الغاية[4].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ (إذا) المسبوقة ب (حتى) غير شرطية، والأصحّ أنّها باقية على بابها؛ لاحتياجها إلى جواب، ودليل ذلك اقتران جوابها بالفاء[5].

ثانيًا: في إضافتها إلى الأفعال، وهل هي مُختصّة بالماضي:

تختصّ (إذا) بالدخول على الجملة الفعلية، إذ تلزمها الإضافة إلى جملةٍ صدرها فعل، ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1]، ومضارعا دون ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ [6]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: 203][7]، وزعم الفراء أن (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي [8]، فإنّ الشرطيّة أكثر ما تدخل على الفعل الماضي لفظًا

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 136.

(2) الجنى الداني: 372.

(3) يُنظر: البحر المحيط: 4/ 102- 103.

(4) يُنظر: البحر المحيط: 5/ 145.

(5) يُنظر: معاني النحو: 4/ 57.

(6) وردت الآية الكريمة في أكثر من موضع، وهي في: الأنفال: 31، يونس:15، مريم: 73، الحج:72، سبأ:43، الجاثية: 25، الأحقاف: 7.

(7) يُنظر: الجنى الداني: 367، ومغني اللبيب: 127، وهمع الهوامع: 2/ 180- 181.

(8) يُنظر: الجنى الداني:370، وهمع الهوامع: 2/ 181.

المستقبل معنىً، وتدخل على الفعل المضارع قليلًا[1]، وفعل الشرط بعدها لابد أن يكون مستقبل المعنى، سواءٌ أ كان ماضي اللفظ أم مضارعه[2].

وعلّل بعضهم سبب تغليب الفعل الماضي مع (إذا) الشرطيّة؛ ذلك لأن الفعل بعدها مجزوم بوقوعه، فاستُعمل فيه ما يُثبِتُ تحققه؛ لأن المستقبل إذا قُصد تحققه يُؤتى به بلفظ الماضي، كقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1][3].

ثالثًا: في جواز دخولها على الاسم:

من الأحكام التركيبية لـ(إذا) الشرطية الظرفية هو جواز دخولها على الاسم أو على ما يُكنّى به عنه وهو الضمير[4]، وسنُبيّنُ هذا فيما يأتي:

اختلف النحاةُ في توجيه الضمير الواقع بعد إذا الشرطية، فصاروا على مذهبين: الأول: مذهب سيبويه، وقد تباينت أقواله فيه؛ فمرّةً قال بجواز رفع ذلك الاسم على الابتداء إذا كان الخبرُ فعلًا، كما في: (إذا أنا متُّ)، و(إذا أنتَ غدوتَ)، إلّا أنّه نعت تقديم الاسم على الفعل بالقبيح، وتقديم الفعل عنده أوْلى، أي: إنّ الضمير بعد (إذا) مرفوعٌ على أنّه فاعل لفعلٍ محذوفٍ يُفسّرُهُ المذكور بعده، إذ قال في شأن (إذا، حيث): ((ويقبحُ إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. ولو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلس، وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ، وإذا يجلسُ، وحيثُ يجلسُ، وحيثُ جلس. والرفع بعدهما جائز؛ لأنّك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدُالله جالسٌ، واجلس إذا عبدُالله جلس))[5]؛ وهذا يعني أنّه أجازَ الابتداء بعد (إذا) الشرطية إذا كان الخبر فعلًا[6].

وأمّا في قوله الآخر فقد ذهب إلى عدم جواز الابتداء بعد (إذا) الظرفية الشرطية؛ ويبدو أنّه عدل عن رأيه السابق، فقال: ((إنّ الزمان إذا كان ماضيًا أُضيفَ إلى الفعل وإلى الابتداء

---

(1) يُنظر: مغني اللبيب: 2/ 72، وشرح التسهيل (ناظر الجيش): 4/ 1935.

(2) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي (ت773 هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1423 هـ - 2003 م، 1/ 322.

(3) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 1/ 323.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 134.

(5) الكتاب: 1/ 107.

(6) يُنظر: الجنى الداني: 368.

والخبر؛ لأنّه في معنى "إذ"، فأُضيفَ إلى ما يُضاف إليه "إذ". وإذا كان لما لم يقع لم يُضَفْ إلّا إلى الأفعال؛ لأنّه في معنى إذا، وإذا هذه لا تُضاف إلّا إلى الأفعال))[1] ظاهرة أو مُقدّرة؛ ((فإذا رأيت الاسم بعدها مرفوعًا فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنّه لا يكون بعدها الابتداء والخبر))[2].

المذهب الثاني: ومفاده هو أنّ الاسمَ بعد (إذا) مرفوع بالابتداء، وهو مذهب الكوفيين[3]، والأخفش[4]، ورواية السُّهيلي من أنّ سيبويه قد أجازه[5]، ودليله قول الشاعر:

إذا بـــاهِليٌّ تَحْتَـــهُ حَنْظَلِيّـــةٌ لَـــهُ ولَـــدٌ مِنْهَـــا فَـــذَاك المُـــذَرَّعُ[6]

فالتقدير: إذا كَانَ باهليٌّ[7]، وتابعهم على ذلك ابن جني[8]، ومن المتأخرين ابن مالك[9].

رابعًا: في العامل فيها:

اتّفق النحويّون على أنّ (إذا) مُنتصَبة، ولكنّهم اختلفوا في العامل فيها أو في ناصبها، فاتجهوا في ذلك اتّجاهين[10]:

الأوّل: أنه شرطها، وهو قول المحققين، واختاره أبو حيان حملًا لها على سائر أدوات الشرط، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان، وقول أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة – كما يقوله الجميع – إذا جزمت.

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، أي: إن العامل فيها جوابها، إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع قُدِّر، وهذا قول الأكثرين، وهو مذهب الجمهور، لما تقدم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ومن ثم لم تجزم في السعة خلافا لمن جوزه بقلة أو مع (ما) ولا تدل على تكرار ولا عموم على

---

(1) الكتاب: 3/ 119.

(2) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 1/ 142، ويُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 116، و127، ومغني اللبيب: 127.

(3) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن: 2/ 330، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 507 (م85).

(4) يُنظر: أمالي ابن الشجري: 2/ 82، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 129.

(5) "نقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية، وأدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلاً". الجنى الداني: 368.

(6) البيت للفرزدق. يُنظر: ديوانه: 416.

(7) يُنظر: مغني اللبيب: 127.

(8) يُنظر: الخصائص: 1/ 104.

(9) يُنظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 2/ 213.

(10) يُنظر: الجنى الداني: 369، ومغني اللبيب: 130- 131، وهمع الهوامع: 2/ 182.

الصحيح فيهما، وتضاف أبدًا، والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا بعدم إضافتها.

ومن خلال ما تقدّم يبدو أنّ (إذا) الشرطيّة تميّزت بأحكام عامّة وأخرى خاصّة، فالعامّةُ هي الغالبة على استعمالها، وهي:

أولًا: الظرفية والمستقبليّة ومعنى الشرطيّة. ثانيًا: لا تجزم ما بعدها إلّا في الضرورة. ثالثًا: ويلزم جوابها الفاء غالبًا. رابعًا: تُضاف للجملة الفعليّة وبها تختصّ وماضي الفعل أغلب من غيره. خامسًا: تقع على ما يتعيّن وجوده ويتيقّن. سادسًا: حكمُها النصب محلًّا؛ لأنّها ظرفٌ مبنيّ وناصبها الجواب لا الشرط.

والأحكامُ الخاصّة هي خروجها عن ذلك كلّه، وفي أكثر مواضعه مقبولٌ ووجيه، فمثلًا: مسألة جواز الابتداء بعدها فهي مقبولة، ووقوعها موقع المفعوليّة كما في الحديث المُتناوَل جائزة دون أن نلجأ إلى التأويل، وهذه الأمور ليست قطعيّة البتّة، ولا مقطوعًا بها نهائيًّا، فللتركيب والسياق والمقام والزمان والقرائن الأُخَر كلمة الفصل في تحديد الأحكام.

إذا في كتاب ثواب الأعمال:

وردت (إذا) في كتاب ثواب الأعمال في مواضع كثيرة، وقد تنوّعت الأنماط التي أُضيفت لها، إذ نجدها تسبق الأفعال غالبًا والأسماء أحيانًا؛ فأمّا الأفعالُ فقد غلبت معها الإضافةُ للفعل الماضي، وهذا مُطابِقٌ لشائع الآراء[1]، ولم يأتِ الماضي بصيغة واحدة حيثُ جاء مبنيًّا للمعلوم مرة، وللمجهول مرة ثانية، وناقصًا ثالثة والمضارع على ندرة.

أمّا دخولها على الأسماء فقد ورد في كتاب ثواب الأعمال مرّتين، فجاءت داخلةً في الحالتين على ضمير المُتكلّم (أنا) وجوابها متقدّمٌ عليها.

وكما تنوّعَ ما أُضيفَ لـ (إذا) تبايَنَت صور جوابها، فتارةً نجده جملة أمرٍ مقرونة بالفاء، وأخرى غير مقرون بفاء من نحو فعل ماضٍ تام أو مضارع أو ناقص ...إلخ هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد الجواب في موضعه مرّات، ومُقدّمًا في أخرى.

كذا كان لـ (إذا) الظرفية المحضة نصيب في كتاب ثواب الأعمال

وسنتناول الأمثلةَ بالشرحِ والتفصيل على وفق حالاتِها التي جاءت عليها، وأنماطها التركيبية المتنوّعةِ ودلالاتها التي دلَّت عليها، وكالآتي :

أولاً // ما جاءت على أصل ما وُضِعَت له : ونقصد بذلك تضمُّنَها معنى الشرط، قال سيبويه

---

[1] يُنظر: جامع الدروس العربية: 3/ 58.

: ((أمّا إذا فَلِما يُستقبَلُ من الدهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف))[1]، ومما جاء في كتاب ثواب الأعمال متضمّناً معنى الشرط، قول الإمام الصادق عليه السلام : ((**إِذَا دَخَلَ الْمُؤْمِنُ من قَبْرِهُ كَانَتِ الصَّلَاةُ عَنْ يَمِينِهِ وَالزَّكَاةُ عَنْ يَسَارِهِ وَالْبِرُّ مُظِلٌّ عَلَيْهِ وَينتحي [يَتَنَحَّى] الصَّبْرُ نَاحِيَةً قَالَ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ مُسَاءَلَتَهُ قَالَ الصَّبْرُ لِلصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْبِرِّ دُونَكُمْ صَاحِبَكُمْ فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْهُ فَإِنَّا دُونَهُ**))[2]، فالإمام (ع) استعمل في حديثه هذا الأداة (إذا)، وقد أفادت الدلالة على الاستقبال؛ لأنَّ المؤمنَ سيدخل قبره في المستقبل، وسيدخلُ الملَكانِ عليه حتماً في المستقبل، وما إن يدخل الملكانِ عليه حتى يقول الصبر قولته وفيها الجزاء، فضلاً عن ظرفيتها التي تحملها، وهذه الأقوالُ بإخبارٍ من الإمام المعصوم (ع) عنها فهي مما يؤكّدُ وقوعُها، ففعل الشرط (**دَخَلَ**) وجواب الشرط (**قَالَ**) فالفعلان (**دَخَلَ، قَالَ**) تامّان ماضيان مبنيّان للمعلوم متوافقان، وبذلك تكون قد جرت ضمنَ العادةِ ولم تخرج عما قال به النحويُّونَ، وما حددوها به من محدِّداتٍ، والأمر الذي تضمّنه سياقها واقع لا محالة، قال الرضي: ((والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصٌّ من بينها بوقوع حدثٍ فيه، مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم .... والدليل عليه استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت [التكوير: 1]، ولهذا كثُر في الكتاب العزيز استعماله؛ لقطع علّام الغيوب ـ سبحانه ـ بالأمور المُتوقّعة))[3]، فالقولُ مُبيّنٌ أنّها مُختصّة بالمُتيَقّن.

ومنه أيضا ما جاء عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ((**إن الرجل ليكذب الكذبة فيحرم بها رزقه، قلت: وكيف يحرم رزقه؟ فقال: يحرم بها صلاة الليل، فإذا حُرم صلاة الليل حُرم الرزق**))[4]، إذ استعمل الإمام (ع) في السياق التركيبي لحديثهِ هذا أداة الشرطِ (**إذا**) الداخِلة على الفعل الماضي المبني للمجهول، وقد جاء فعلا الشرط والجوابِ (**حُرِمَ، حُرِمَ**) متوافقان من حيثُ الزمنِ والبناء للمجهول ـ وهو ما عدَّهُ النحويون من الأحسن ـ فالاستقبال حاصلٌ، ومعنى المجازاةِ حاصلٌ أيضًا، وظرفيتها كائنة، فلم تخرُج عما حُدِّدَتْ به من محدِّدات، ولم

---

(1) الكتاب: 4/ 232.

(2) ثواب الأعمال: 464.

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 126- 127.

(4) ثواب الأعمال: 151.

تنْفَك عما قُيِّدَتْ به من قيود[1]، وبذلك لم تخرج (إذا) عن المألوف.

كما روى الشيخ الصدوق حديثاً آخرَ قال فيه : **((عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): يا أبا عبد الله أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر؟ قال: مع طلوع الفجر، إن الله تعالى يقول: (إن قرآن الفجر كان مشهودا) يعني: صلاة الفجر تشهدها ملائكة النهار وملائكة الليل، فإذا صلّى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أُثبتت له مرتين تثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار))**[2]، فاستعمل الإمام (ع) في حديثِه هذا، أداة الشرط غير الجازِمةِ (إذا)، وكان فعلُ شَرْطِها (صلّى) قد جاء بصيغةِ الماضي المبني للمعلوم، بينما فعلُ جوابِها قد جاءَ هو الآخر ماضياً، غير أنَّهُ قد بُنِيَ للمجهول، وقد وردت في حديث الإمام(ع) هذا ضمن ما أُثبتَ لها من محدِّداتٍ.

ثانياً // ما جاءت على غير الأصل : ونعني بذلك حصول خرقٍ ما للمحدِّدات الثلاثة التي وضعت لها، ومما ورد في كتاب ثواب الأعمال على هذه الشاكلة، ما يأتي:

أ ــ الدلالة على الأزمنة الثلاثة : ذكرنا آنفا أن **(إذا)** قد تخرج عن الدلالة على الاستقبال، إلى غيره من الأزمنة، ومنها دلالتها على الاستمرار كقوله ـ جلّ وعلا: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْض ... ﴾ [آل عمران: 156] فهذا فيما مضى، لكن دخلت إذا لتدل أن هذا شأنهم أبدًا ومستمر في ما سيأتي[3]، وقد ورد هذا المعنى في كتاب ثواب الأعمال ممثَّلاً بقولِ الإمام جعفر بن محمد عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: **((إذا سجد أحدكم فليباشر بكفّيه الأرض لعلّ الله يصرف عنه الغلّ يوم القيامة))**[4]، فنرى الإمام عليه السلام قد استعمل أداة الشرط **(إذا)** في النمط التركيبي لحديثه، وكان فعلُ الشرط **(سجد)** ماضياً تامًّا مبنيًّا للمعلوم، وجواب الشَّرط **(يباشر)** فعلاً مضارعاً المقترن بالفاء ولام الأمر؛ ليدلَّ به على الدوام والاستمرار، فضلاً عن أنَّ فعل السجود من الأفعال المتكرِّرة في جميع الأزمان المرافقة للصلاة، علاوة على ذلك فالصلاة مستمرٌّ أداؤها

---

(1) ينظر: الكتاب: 60/3، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 126- 127.

(2) ثواب الأعمال: 132.

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 124.

(4) ثواب الأعمال: 126.

ما دام الإنسان على قيد الحياةِ، فنرى الجواب قد اختلف عن فعل الشرط ولم يُماثله، إذ ورد مُصدّرًا بالفاء؛ لأنّ جُملته كانت أمريّة[1].

ومن الشواهد الواردة ـ أيضا ـ في كتاب ثواب الأعمال على الشاكلة نفسها، ما ذكره الشيخُ الصَّدوق (قدّس سره): قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: ((**إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةً فَرِيضَةً فَصَلِّهَا لِوَقْتِهَا صَلَاةَ مُوَدِّعٍ يَخَافُ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا أَبَداً ثُمَّ اصْرِفْ بِبَصَرِكَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِكَ فَلَوْ تَعْلَمُ مَنْ عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ لَأَحْسَنْتَ صَلَاتَكَ وَاعْلَمْ أَنَّكَ قُدَّامَ مَنْ يَرَاكَ وَلَا تَرَاهُ**))[2]، إذ استعمل الإمام (ع) أداة الشرط (إذا) في حديثه هذا، وجاء فعل الشرط (صَلَّيْتَ) ماضياً تامًّا مبنيًّا للمعلوم، بينما ورد جواب الشرط بصيغة الأمر المقترن بـ (الفاء)، وفيه علامةٌ على وجوب حصول الفعل؛ كونه فعل أمر والأمر فيه حقيقي صادرٌ من الأعلى (الإمام) إلى الأدنى (المأموم)، فقول الإمام هذا يعني كلَّما صلَّيتَ صلاةَ فريضةٍ فصلِّها وأدِّها على أحسنِ وأكمل وجهٍ، فيُفهم من هذا التركيب دلالة (إذا) على الاستمرار؛ كون فرائض الصلاةِ موزَّعَةً على أوقاتِ اليوم الواحد، باقيةً ببقاء الدهر ملازمةً المرءَ طوالَ حياتِه، فدلّت (إذا) ههنا على زمن الماضي والحال والمستقبل.

ونجد استعمالاً للإمام (ع)، وقد تقدَّم فيه الجواب على (**إذا**)، فقد روى الشيخ الصَّدوق (قدّس سره) قولاً للإمام موسى بن جعفر عليه السلام: ((**أدنى ما يُثاب به زائر أبي عبد الله ع بشط الفرات، إذا عرف حقه وحرمته وولايته، أن يُغفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر**))[3]، ففي هذا التركيب استعمل الإمام (ع) أداة الشرط (**إذا**)، وقد جاء فعل الشرط (**عرف**) فعلاً ماضياً مبنيًّا للمعلوم تامًّا، بينما جاء جوابها اسماً وهو (**أدنى**) غير مقترنٍ بالفاء التي من المفترض أن تكونَ ملازِمةً له، فضلاً عن أن الجوابَ قد تقدَّمَ على (**إذا**)، وهي صورةٌ من صور مجيءِ جوابها، وعلائم الشرط واضحةٌ فيها، فتقدير الكلامِ : إذا عرف زائرُ الحسينِ (ع) حقَّهُ و... فأدنى ما يثاب به أن يغفرَ له ...، وقد خرجت عمَّا حُدِّدَت به، في أنها أفادت الاستمرار، فزائر الحسينِ (ع) متى ما عرف حقَّ الحسين (ع) وذهب لزيارته، سيُجازى بالغفران، ويبدو أن (إذا) ههنا محمولة على إن ؛ ذلك لأن الأمر في هذا التركيب غير متيقَّن الحدوث، فليس كلُّ من ذهب لزيارة الإمام الحسين (ع) يكون بالضرورة عارفاً بحقِّه (ع) .

---

[1] يُنظر: المُقرّب: 351.

[2] ثواب الأعمال: 130.

[3] ثواب الأعمال: 255.

ب ـ الخروج عن الأصل من الناحية الإعرابيّة : ويكون ذلك عندما تخرج **(إذا)** عن ظرفيّتها وشرطيّتِها[1]، وهي المسبوقة بـ (حتّى)، وقد ورد هذا التركيب في كتاب ثواب الأعمال غير مرَّةٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **يَا إِسْحَاقُ مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ طَوَافاً وَاحِداً كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ، وَغَرَسَ لَهُ أَلْفَ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ، وَكَتَبَ لَهُ ثَوَابَ عِتْقِ أَلْفِ نَسَمَةٍ، حَتَّى إِذَا وَصَلَ إِلَى الْمُلْتَزَمِ فَتَحَ اللَّهُ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّهَا شِئْتَ...))**[2]، ففي نصّ الإمام (ع) نجده قد استعمل في هذا التركيب الأداة **(إذا)** مسبوقةً بـ **(حتّى)**، وبذلك تكون (إذا) قد غادرت ظرفيَّتها على رأي[3] جماعة، وتكون بذلك في موضِعِ الجرِّ بِـ (حتّى)، غير أنَّ هذا التركيب عند الجمهور ومن تابعهم من المحدثين[4]، إذ لم يجعلوا (إذا) مغادرةً الظرفيّة وهي باقية على ما كانت عليه، فقد وقع بعد (إذا) فعلٌ ماضٍ تامّ مبنيّ للمعلوم، وهو **(وصلَ)** الذي يمثِّل فعلَ الشَّرطِ وقد قُوبلَ بمِثله من حيثُ الزمانِ وهو قوله: **(فتحَ)**، ومثَّلَ الأخير جوابها؛ فبذلك تكون قد سارت وفقاً لعادتِها، والأصلِ الذي وضِعت له .

ومن الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال، التي جاءت على الشاكلةِ عينها، قول أَبي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((مَنْ صَامَ يَوْماً فِي الْحَرِّ فَأَصَابَهُ ظَمَأٌ وَكَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ يَمْسَحُونَ وَجْهَهُ وَيُبَشِّرُونَهُ حَتَّى إِذَا أَفْطَرَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا أَطْيَبَ رِيحَكَ وَرَوْحَكَ مَلَائِكَتِي اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ))**[5]، فوردت **(إذا)** في هذا التركيب مسبوقةً بـ (حتّى)، وقد جاء فعلها ماضيًا مبنيًّا للمعلوم تامًّا، وهو **(أَفْطَرَ)**، كما جاءَ جوابها مثله أيضاً، وهو قوله: **(قالَ)**، إذ إنَّ الفعلينِ قد جيءَ بهما ماضيينِ متماثلينِ زماناً، وهذا ما جرت به العادةُ، ومع "إذا" شاع استعمالُهُ[6]، وقد اختُلِف في مغادرة **(إذا)** ظرفيّتها، أو البقاءِ عليها إن سُبقت بـ (حتّى)، والراجح أنها تبقى على ظرفيَّتِها وشرطيَّتِها؛ فهي لم تخرُج عن دائرةِ ما حُدِّدَتْ بِهِ.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 76، 291، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: 461- 462.

(2) ثواب الأعمال: 169.

(3) ينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب: 1/ 86، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 94.

(4) يُنظر: معاني النحو: 4/ 57.

(5) ثواب الأعمال: 177.

(6) يُنظر: مغني اللبيب: 2/ 72.

أمّا

اختلف النحويّون في "أمّا" معنىً وعملًا، وصاروا على فريقين: قسمٌ يرى أنّها تضمّنت معنى الشرط وعَمِلَتْ الجزم؛ لأنّها تنوبُ عن أداةٍ شرطيّة جازمةٍ وفعلها وتُؤولُ بها وهي "مهما"، وقسمٌ آخر يؤكّد أنّها تخلو من معنى الشرطيّة، بل إنّها تقتصر على الإخبار، أو التفصيل، أو التوكيد، ومَن ذهب هذا المذهب من المؤكَّد أنّه لا يُعمِلُها، بينما اتّفق هذان الفريقان على حرفيّتها في الحالتين، وتوضيحُ ذلك ما يأتي:

الفريق الأوّل: يقول (سيبويه): ((وأمّا "أمّا" ففيها معنى الجزاء. كأنّه يقول: "عبدُ الله مهما يكن من أمرهِ فمنطلق". ألا ترى أنّ "الفاء" لازمة لها أبداً))[1]. وعلى ما يبدو فإنّ سيبويه يرى أنّ هذه الأداة تضمّنت معنى الشرط، والسببُ يرجع إلى أمرين: أوّلهما: إمكانيّة نيابتها عن "مهما وفعلها" وصلاحيّتها لإحلالها محلّهما مع عدم فساد المعنى. وثانيهما: وجود "الفاء" الرابطة الملازمة لها في جوابها، لكنّ هذه "الفاء" تختلف عن تلك الرابطة في جواب الشرط، إذ إنّ تلك "الفاء" تتّصلُ بجواب الشرط عندما يكون غير صالحٍ لأن يكون شرطاً، فيُؤتى بها متّصلةً بالجواب، رابطةً إيّاهُ بالشرط، جاعلةً بينهما مناسبة لفظية، وأمّا إنْ كان الجواب صالحاً فلا تقترن به هذه "الفاء"، بخلاف فاء جواب "أمّا" فإنّها ملازمة لهذه الأداة لا تنفكّ عنها البتّة، إذ إنّها جزء من السياق مع هذه الأداة ((وربّما حذفوا الفاء من جواب "أمّا" كما يحذفونها من جواب الشرط المحض، وهو من قُبيل الضرورة))[2].

فالأداةُ "أمّا" في (أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ) ضُمّنت معنى الشرط ونابتْ عن أداة جازمة أخرى وفعلها مُجتمِعَين، وهي (مهما + فعلها يكن)، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ مُنطلقٌ، فإذا وضعنا "أمّا" بدل "مهما وفعلها" فمن الطبيعي أن تقع الفاء في صدر جملة جواب الشرط، وفي هذا قبحٌ فزُحلِقَت الفاء، وقُدّم عليها بعض الجواب؛ لإصلاح اللفظ، وعلى هذا ففعلُ "أمّا" محذوفٌ، والجملةُ بعدها والمفصول بين جزأيها بالفاء في محلّ جزم جواب الشرط[3].

---

(1) الكتاب: 235/4، ويُنظر: المقتضب: 3/ 27.

(2) شرح المُفصّل: 9/ 12. ومنه قول الشاعر:

فأمّا صدورٌ لا صُدورَ لجعفَرٍ ولكنّ أعجازًا شديدًا ضريرها

أي: فلا صدورَ. شرح المُفصّل: 9/ 12.

(3) يُنظر: شرح المفصّل: 9/ 22- 23، ومغني اللبيب: 1/ 352- 353، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 228، وهمع

وقد فصّلَ ابن جني في "الفاء" الواقعة في جواب "أمّا" بقوله: ((اعلم أنّه لما كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة، وعليها أدِلّة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصّلة، عُنيت العرب فأوّلتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ": ألا ترى أنّ تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنّك كأنّك قلت: "مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ"، فتجد "الفاء" في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما. وأنت في قولك: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ"، إنّما تجد "الفاء" واسطة بين الجزأين ولا تقول: "أمّا فزيدٌ منطلقٌ"، كما تقول فيما هو في معناه: "مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ". وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ))[1]. نفهم من هذا التحليل كيف كانت "الفاء" مع التقدير بـ "مهما" وكيف أصبحت مُزحلقةً بين جزأي جملة الجواب بوضعِ "أمّا" محلها هي وفعلها؛ لإصلاح اللفظ، إضافةً إلى ذلك نجد ابن جنّي مصرّحًا في أثناء النص "بشرطيّة أمّا" وهو بذلك اعترافٌ على أنّها أداةٌ شرطيّة.

وقد جعل بعضهم اقتران الجواب بالفاء هو المقياس في أن التركيب المُعيّن قد ضُمّن معنى الشرط أو لا، ومثلُ ذلك وجود "الفاء" في جواب الصفات الموصولة (الذي، الذين) فهذا المقياس هو الذي يحدد دلالة الجملة على الشرطية[2]، وأصحاب هذا المذهب قالوا بأنّ الصفات الموصولة قد تتضمّن معنى الشرط ويُستدلُّ على ذلك وجود "الفاء" في سياقها، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [سورة النور:4] . فالاسم الموصول هنا تضمّن معنى الشرط؛ لاقتران (فاجلدوهم) بالفاء، وهو ما أطلق عليه بعضهم بـ "شبه الشرط"[3]، كذا حالُ "أمّا" فهي متضمّنة معنى الشرط ومقترنٌ جوابها بالفاء اللازمة لها.

ويمكن القول من خلال ما تقدّم: إنّ "أمّا" حرفٌ تضمّن معنى الشرط[4]، وبعضهم يعضّد ذلك مُبيّنًا أنّها لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر، لأنّ الخبر لا يعطف على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها[5]، ولهذا رُبّما منع بعضهم أن يَعقِبَها فعلٌ؛ لأنّه لو ولّيها لتُوهّم أنّه فعل الشرط[6]

الهوامع: 4/ 355.

(1) الخصائص: 312/1.

(2) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: 228

(3) ينظر: الأشباه والنظائر: 139/2

(4) يُنظر: الواضح (للزبيدي): 169، والأزهية في علم الحروف: 153.

(5) يُنظر: مغني اللبيب: 1/ 80.

(6) ينظر: المطالع السعيدة، للسيوطي، تح: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد 1977م، 458.

وقد ذهب آخرون إلى أنّها تُفيدُ معنى التوكيد مُضافًا إلى معنى الشرط، قائلًا: ((وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره، ولم أرَ من أحكم شرحه غير "الزمخشري"، فإنّه قال: فائدة "أمّا" في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: "زيدٌ ذاهبٌ"، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب وأنّه بصدد الذهاب وأنّه منه عزيمة قلت: "أمّا زيدٌ فذاهبٌ" ولذلك قال "سيبويه" في تفسيره: "مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ"، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنّه في معنى الشرط))[1].

الفريق الثاني: يرى أنّ "أمّا" حرفٌ لا يتضمّن معنى الشرط، إنّما هو حرفُ تفصيل، أو إخبارٍ[2]، ولو أنّها كانت متضمنة لمعنى الشرط كان فيها معنى التعليق، أي تعليق الجواب بالشرط وتوقفه عليه[3]، إذ إنّه حرف شرط وتوكيد دائماً، وحرف تفصيل غالباً[4].

قال بهاء الدين السبكي (ت773هـ): ((أمّا هو حرفٌ بسيطٌ وليست شرطًا، وبذلك صرّح شيخنا أبو حيّان))[5]، وتَبِعَهُ الصبّان (1206هـ) مُعضّدًا بقوله: ((قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنّك تقول: "أمّا علماً فعالمٌ فهو عالمٌ"، إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف: "إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرو" فقيام "عمرو" متوقف على قيام "زيد"))[6]، وأثبت الدسوقي (ت 1230هـ) ذلك أيضًا بقوله: ((التحقيقُ أنّها حرف إخبار نائبةٌ عن فعل الشرط، لا أنّها موضوعةٌ للشرط))[7].

وقد ذكرنا آنفًا أنّ حُجة من جعل "أمّا" يؤدّي معنى الشرط ويتضمّن معناه هو نيابتها عن "مهما وفعلها"، ومُلازمة الفاء لها أبدًا، وهذا –بطبيعة الحال– غير كافٍ لدى الباحث، إذ ردّه

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 82.

(2) يُنظر: شرح ابن عقيل: 2/ 358، وارتشاف الضرب: 4/ 1893، والجنى الداني: 522، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 1/ 361.

(3) حاشية الصبّان: 4/ 62. والقولُ منسوبٌ لأبي حيّان الأندلسي فيها.

(4) ينظر: أوضح المسالك: 209/4.

(5) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 1/ 361.

(6) حاشية الصبّان: 4/ 62.

(7) حاشية الدسوقي، للدسوقي (ت 1230هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (د.ت)، 1/ 123.

أصحاب هذا المذهب بأن جاؤوا بحُججٍ كثيرة تنفي شرطيّة "أمّا" وتجعلها حرف تفصيلٍ أو إخبارٍ فحسب، ويُمكنُ بيان أدلّتهم بالآتي:

1- إنّ تفسير سيبويه لـ "أمّا" كان تفسيرًا لتقريب المعنى، لا لتقدير الإعراب، وليس ضروريًّا دائمًا مطابقة الإعراب للمعنى ((وليس يمنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب ... وسيبويه كثيرًا ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيّل من لا خبرة له أنّه قد جاء بتقدير الإعراب، فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري؛ فيكون مخطئًا، وعنده أنّه مُصيب، فإذا نوزِعَ على ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره))[1].

2- ويذهب الرضي إلى تعضيد ذلك بقوله: ((أمّا تفسير سيبويه لقولهم: أمّا زيدٌ فقائمٌ، بمهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ، فليس لأنّ "أمّا" بمعنى "مهما". وكيف وهذه حرفٌ، ومهما اسمٌ؟ بل قصده إلى المعنى البحت))[2].

3- إنّ حذفَ جملة الشرط -حسْب ادّعاء أكثر النحويين- أمرٌ يتطلّبُ دليلًا، ولم يرد عن العرب أنّهم تكلّموا بتلك الجملة التي صُنعت لتفسير "أمّا"[3].

4- لو كانت "أمّا" شرطيّة لجاز لنا حذفَ جملة جوابها وإظهار جملة شرطها، شأنها شأن جميع أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة[4].

5- إنّ معنى (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب) هو: أنّ ذهاب زيد ثابت أبدًا؛ ((وهذا في الحقيقة ضدّ الشرط؛ لأن الشرط يُفهِمُ تخصيص المشروط بالشرط دون غيره؛ ألا تراكَ تقول: مهما تُحسنْ إليّ أُحسنْ إليك، فيكون إحسانك إليه خاصًا بما إذا كان مُحسنًا إليك، فإن كان مُسيئًا لم يستحق من الوعد شيئًا، فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام، وإنّ المشروط واقع على تقدير دون تقدير؛ فإذا قلت: أمّا أنت فأُحسنُ إليك كان وعدًا مُطلقًا لا شرط فيه، فإذا تأمّلت وجدته شرطًا لفظيًّا، والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط، فهو من باب

---

(1) المنصف في شرح كتاب التصريف، لابن جني (ت 392هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، 1/ 131.

(2) شرح الرضي على الكافية: 4/ 469، ويُنظر: شرح مغني اللبيب (شرح المزج)، للدماميني، دراسة وتح: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007م، 1/ 324.

(3) يُنظر: إعرابُ الجُمل وأشباه الجُمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب، ط5/ 1989م، 54- 55.

(4) يُنظر: إعرابُ الجُمل وأشباه الجُمل: 56- 57.

تصرُّف العرب في الكلام، ووضع بعضه موضع بعض. قاله ابن المُنير))[1].

6- إنّ "أمّا" في جُملة: (أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) لا داعيَ للإتيان بها إلّا إذا وقع تردّدٌ في شخصين نُسب لأحدهما الانطلاق؛ فهي على هذا حرف تفصيل، وليس كذلك (مهما يكن من شيء)[2]؛ بل ذكر كثيرٌ من النحويين أنّ "أمّا" حرف تفصيل وليس لها غير هذا المعنى[3].

7- إنّ أصل الشرط يعني الارتباط السببيّ لحدثٍ بآخر، ووجود الأوّل يتطلّب وجود الثاني، فيكون أحدهما سببًا والآخر نتيجة؛ ومعنى هذا تعلّق الحدث الثاني بالأوّل، فيقع لوقوعه ويمتنع لامتناعه، أو يمتنع لوقوعه[4]؛ فـ- أمّا عبد الله فصادقٌ بمعنى: عبد الله مهما يكن من شيء فصادقٌ، ليس فيه ما يدل على الرابطة السببيّة. وإلّا فكيف يكون صدق عبد الله نتيجة لحدوث كل شيء من أمره، وكيف يكون كل شيء منه سببًا لصدقه؟ لذلك جزم أبو حيّان الأندلسي بأنّ "أمّا" ليست من أدوات الشرط[5] .

8- لو كانت الفاء بعد "أمّا" رابطة للجواب لالتزم فيها قياس الفاء الرابطة؛ قال أبو حيّان الأندلسي ((إنّ هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها؛ لأنّها لم تجئ رابطة بين جملتين، ولا عاطفة مفردًا على مثله وتعليل المصنف للزوم الفاء بتأويلها بـ (مهما يكن) ليس بجيّد؛ لأنّ جواب مهما يكن لا يلزم الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشرط، والفاء لازمةٌ بعد "أمّا"، كان ما دخلت عليه صالحًا لها أم لم يكن؟ ألا ترى أنّه يجوز أن يقول: مهما يكن من شيء لم أُبالِ به، ويمتنع ذلك في "أمّا"، بل يجب ذكر الفاء فتقول: أمّا كذا فلم أُبالِ به، فدلّ على أنّ دخول الفاء ووجوبها ليس بداخل إن أُوّلت بمهما يكن))[6]؛ لذا جعلها بعض النحويين لازمة زائدة لزوم الباء في (أفعل به) في التعجّب[7].

وحصيلة رأي أصحاب هذا المذهب: أنّ "أمّا" ليست من أدوات الشرط؛ لأن ((ما ذُكِرَ في

---

(1) شرح مغني اللبيب (شرح المزج): 1/ 324.

(2) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 4/ 229.

(3) يُنظر: شرح الألفية لابن مالك (للمرادي): 2/ 189، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 288، وحاشية الصبّان: 4/ 66.

(4) يُنظر: التعريفات: 129.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1893، ويُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4507، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 230، وهمع الهوامع: 4/ 355، وحاشية الصبّان: 4/ 62.

(6) ارتشاف الضرب: 4/ 1893- 1894، وهمع الهوامع: 2/ 578- 579.

(7) يُنظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمُني (ت 872هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1/ 135، وحاشية الصبّان: 4/ 63، وحاشية الأمير على مغني اللبيب: 1/ 53.

معناها هو من حيث صلاحية التقدير، ولا يجوز أن يكون مُرادفًا له من حيث المعنى؛ لأن معقوليّة الحرف مُباينة لمعقوليّة الاسم والفعل، فتستحيل المُرادَفة، ولأنّ في "يكن" ضميرًا يعود على مهما، وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشرط، وذلك مُنتفٍ في "أمّا"))[1] ويبدو أنّ أصحاب هذا المذهب مُصيبون.

وقد اتّخذ الرضي من "أمّا" موقفًا وسطًا، مُبيّنًا أنّ لها معنيين: تفصيلٌ مجمل، واستلزام شيء لشيء، أي أنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، لهذا السبب قيل أنّ فيها معنى الشرط ؛ لأنّ معنى الشرط، هو استلزام شيء لشيء، أي استلزام الشرط بالجزاء، وإنّ هذا المعنى لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل، فإنّها قد تتجرد منه[2].

ويرى (الرضي) في بيان معنى الشرط في هذه الأداة أنّها حرف بمعنى (إنْ) وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ تكرارها، وهو لا يؤيد رأي (سيبويه) على أنّ هذه الأداة هي بمعنى (مهما) ويستدل على ذلك بكون (أمّا) حرف، و (مهما) اسم ؛ لأنّ معنى (مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ): (إنْ كانَ شيء فزيدٌ قائمٌ)[3].

وخلاصة القول في (أمّا): إنّها أداة لم توضع للشرط لكنّها تضمنت معناه؛ لأنّها تنوب مناب أداة شرطية أخرى مع فعلها وتحل محلهما؛ لذلك فإنّها لا تدخل على الأفعال وإنّما تختص بالدخول على الأسماء، ونلاحظ في الأدوات الشرطية أنّها تدخل على جملتين منفصلتين وبدخول الأداة الشرطية عليهما تصيّرهما جملة واحدة، أمّا الأداة (أمّا) فإنّها تمتاز بالدخول على جملة واحدة وتركيب واحد، وتلازم (الفاء) جوابها وهي جزءٌ من سياقها، وقد تحذف هذه (الفاء) ضرورة، كقول الشاعر:

فَأمّــا القِتَــالُ لا قَتَــالَ لَــديكُم ولكن سَيراً في عِرَاضِ المَواكِبِ[4]

فحذفت الفاء من جواب (أمّا) (لا قتال لديكم) والقياس (فلا قتال لديكم). أو تحذف هذه (الفاء) في النثر أيضًا بكثرة وبقلّة، فالكثرة: عند حذف القول معها، كقوله عز وجل: {فأما

---

(1) همع الهوامع: 2/ 578.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/466– 467.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/467-469.

(4) البيت للحارث بن خالد المخزومي. يُنظر: ديوانه: 45.

الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم}، أي: فيُقالُ لهم أكفرتم بعد إيمانكم؟ والقليل أو النادر: ما كان بخلافه، كقوله صلى الله عليه وآله: ((أمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله))[1]. فجواب (أمّا) (ما بال رجال) وقد حذفت منه (الفاء) والقياس (فما بال الرجال)[2].

ما يفصل بين (أمّا) وبين (الفاء):

وما ذكروه من فواصل هي المبتدأ أو الخبر أو معمول لما بعد الفاء: من مفعول به ومفعول له وظرف ومجرور وحال، أو بالشرط وجملة الدعاء[3].

إذ جاء في مغني اللبيب أنّ هناك واحداً من أمور ستة يفصل بين الأداة (أمّا) و(الفاء) وهي[4]:-

1- المبتدأ، كقولنا: أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ.

2- الخبر، والفصل به قليل، كقولنا: أمّا في الدار فزيدٌ.

3- جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ**﴾ [سورة الواقعة: 88-89].

4- اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾ [سورة الضحى: 9].

5- اسم كذلك معمول، لمحذوف يفسره ما بعد (الفاء)، نحو (أمّا زيدٌ فاضربْه) وقراءة بعضهم ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [سورة فصلت: 17]، بنصب (ثمود) .

6- ظرف معمول لـ (أمّا) لما فيها من معنى الفعل، الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو (أمّا اليوم فإنّي ذاهبٌ، وأمّا في الدار فإنّ (زيداً جالسٌ) ولا يكون العامل ما بعد (الفاء)؛ لأنّ خبر (إنّ) لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول (سيبويه) و (المازني) والجمهور، وخالفهم (المبرد) و (ابن درستويه (ت 347هـ)) و (الفراء)، فجعلوا العامل الخبر نفسه.

---

(1) صحيح البخاري: للبخاري (ت 256هـ)، الطباعة المنيرية، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 29/3، وينظر: المطالع السعيدة: 459.

(2) يُنظر: الجنى الداني: 524، وشرح ابن عقيل: 4/ 53.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1646- 1648، وشرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4505.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 1/82-83.

(أمّا) في كتاب ثواب الأعمال

جاءت هذه الأداة في مواضع متعددة من كتاب ثواب الأعمال، إذ دخلت في سياقات تركيبيّة مُختلفة، فأفادت معاني متباينة، منها: الشرط والتفصيل والتوكيد والسببيّة وما إلى ذلك، أمّا مسألة تكرارها فـ ((أمّا مُستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كرّرتها فلعطفك كلامًا على كلام))[1]، ولـ "أمّا" معانٍ كثيرة، منها:

1.تأتي لإفادة معنى الشرط والتفصيل والتوكيد: ومنه ما رُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : **((فِيمَا نَاجَى بِهِ اللَّهُ مُوسَى عليه السلام عَلَى الطُّورِ: أَنْ يَا مُوسَى، أَبْلِغْ قَوْمَكَ أَنَّهُ مَا يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ الْمُتَقَرِّبُونَ بِمِثْلِ الْبُكَاءِ مِنْ خَشْيَتِي، وَمَا تَعَبَّدَ إِلَيَّ الْمُتَعَبِّدُونَ بِمِثْلِ الْوَرَعِ عَنْ مَحَارِمِي، وَلَا تَزَيَّنَ لِيَ الْمُتَزَيِّنُونَ بِمِثْلِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا عَمَّا بِهِمُ الْغِنَى عَنْهُ، قَالَ: فَقَالَ مُوسَى عليه السلام: يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ فَمَاذَا أَثَبْتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: يَا مُوسَى، أَمَّا الْمُتَقَرِّبُونَ إِلَيَّ بِالْبُكَاءِ مِنْ خَشْيَتِي فَهُمْ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ أَحَدٌ، وَأَمَّا الْمُتَعَبِّدُونَ إِلَيَّ بِالْوَرَعِ مِنْ مَحَارِمِي فَإِنِّي أُفَتِّشُ النَّاسَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلَا أُفَتِّشُهُمْ حَيَاءً مِنْهُمْ، وَأَمَّا الْمُتَقَرِّبُونَ إِلَيَّ بِالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا فَإِنِّي أَمْنَحُهُمُ الْجَنَّةَ بِحَذَافِيرِهَا يَتَبَوَّءُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُونَ))**[2].

دخلت (أمّا) في مواضعها الثلاثة في النص السالف على الجملة الاسمية التامّة المعنى (الْمُتَقَرِّبُونَ إِلَيَّ... فَهُمْ...) و(أَمَّا الْمُتَعَبِّدُونَ إِلَيَّ ... فَإِنِّي أُفَتِّشُ..) و(أَمَّا الْمُتَقَرِّبُونَ إِلَيَّ.. فَإِنِّي أَمْنَحُهُمُ..) فأفادت معنى الشرط؛ لإنابتها عن أداة الشرط وفعلها مجتمعين، وتقدير الكلام: مهما يكن من شيءٍ فـ (المتقرّبون، المُتعبّدون، المتقرّبون) ثُمّ بقيّة الجُمل، وهذه المرفوعات (بالواو) تُرفَعُ على أنّها مُبتدأ، وكلّ من (فَهُمْ..، فَإِنِّي أُفَتِّشُ..، فَإِنِّي أَمْنَحُهُمُ..) هي جواب الشرط، إذ الفاء فيها لا تُفارقها، وكذلك وردت مُفيدةً معنى التوكيد، إذ إنّها تُقوّي معنى الجملة ومضمونها عند الدخول عليها فتعطيها فضل توكيد[3]، كما أفادت معنى التفصيل[4]، فبيّنت أصناف ما يُجازى به المتقربون إلى الله.

كما يمكن إضافة معنى السببيّة أو التعليل لـ (أمّا) في النص المُتقدّم، فنجدُ أن كلام

---

(1) الأزهية في علم الحروف: 155.

(2) ثواب الأعمال: 469.

(3) يُنظر: تفسير الكشاف: 1/ 121، ومغني اللبيب: 1/ 363.

(4) يُنظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 1/ 134.

الله سبحانه وتعالى لكليمه عليه السلام قد جاء عامًّا في بدايته، ثُمّ يسأل موسى عليه السلام: يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ فَمَاذَا أَثَبْتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ بعده يوضّح الله تعالى الأسباب التي جعلت من (البكاء خشيةً، والورع مخافةً، والزهد عن الدنيا رغبةً) بهذه المنزلة العظيمة عنده جلّ شأنه، إذ لو علم الكليم (ع) كَمَّ الأجر الذي يحمل تلك الصفات الثلاثة – أو أيّة واحدة منها– لما سأل الرحمن عنها.

2.تُفيدُ معنى التفصيل فقط: ومنه ما نُقِلَ عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله سُئِلَ عن صوم خميسين بينهما أربعاء، فقال: ((**أمّا الخميس فيوم تعرض فيه الأعمال، وأمّا الأربعاء فيوم خلقت فيه النّار، وأمّا الصّوم فجُنّة**))[1]، فأداة الشرط هي (أمّا)، وجوابها هو (يوم، جُنّة) المُلازم للفاء أبدًا، وما أفادته من معنى هو التفصيل؛ لعدم صحّة تأويلها هنا بـ (مهما..)[2] خلافًا لـ (الصومُ جُنّةٌ)، أي: إنّها لا تحملُ معنى الشرط خلا الجُملة الأخيرة رُبّما.

ومثلها ما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله في فضل شهر رجب: ((**وَهُوَ شَهْرٌ أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ، وَوَسَطُهُ مَغْفِرَةٌ، وَآخِرُهُ إِجَابَةٌ وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ، وَلَا غِنَى بِكُمْ فِيهِ عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ: خَصْلَتَيْنِ تُرْضُونَ اللَّهَ بِهِمَا، وَخَصْلَتَيْنِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا، أَمَّا اللَّتَانِ تُرْضُونَ اللَّهَ بِهِمَا فَشَهَادَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَأَمَّا اللَّتَانِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ فِيهِ حَوَائِجَكُمْ وَالْجَنَّةَ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ فِيهِ الْعَافِيَةَ، وَتَعُوذُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ**))[3]، فالتركيبُ مُمَثّلٌ بـ (أما) التفصيليّة وسياقها؛ لأنّ الحديث أخبرَ عن صفات أو خصالٍ أربع، ثُمّ استعمل (أمّا) لتفصيل تلك الخصال، وقسمها على شِقّين واضعًا كل خصلتين مُصدّرتين بـ (أمّا). هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فقد دخلت الأداة على الموصول لا الاسم الصريح، والموصول لا يصلح الابتداء به، فلا يمكن حملها على الشرط، وثالث الجوانب هو إمكانيّة استبدالها (بالفاء) تأويلًا في أُولاهما و(بالواو) في الثانية، والتقدير: فاللتان ... شهادة..، واللتان ... تسألون..) والله العالم.

3.لبيان معنى الشرط فقط: وهو كقول رسول الله صلّى الله عليه وآله: ((... **وَمَنْ صَامَ مِنْ**

---

(1) ثواب الأعمال: 242.

(2) يُنظر: الصاحبي (تح: أحمد صقر): 206، والمطالع السعيدة: 458.

(3) ثواب الأعمال: 211.

رَجَبٍ ثَلَاثِينَ يَوْماً نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَمَّا مَا مَضَى فَقَدْ غُفِرَ لَكَ فَاسْتَأْنِفِ الْعَمَلَ فِيمَا بَقِيَ...))[1].

وقولِ أَبي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((الْحَاجُّ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ وَكَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مَلَكَيْنِ يَحْفَظَانِ عَلَيْهِ طَوَافَهُ وَصَلَاتَهُ وَسَعْيَهُ، فَإِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ضَرَبَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قَالا: أَمَّا مَا مَضَى فَقَدْ كُفِيتَهُ، فَانْظُرْ كَيْفَ تَكُونُ فِيمَا يستقبل))**[2]، فكأنّما جاءت (أمّا) في الحديثَين مُفيدةً معنى الشرط، إذ الكلامُ واضحٌ أنّه ليس في باب التفصيل إذ يكاد يخلو من الأقسام، والأداة يصحُّ أن تُحمَلَ على تقدير (مهما)، فيكون الكلامُ في الحديثَين على التوالي: مهما يكن ممّا مضى من ذنوبٍ أو مَعاصٍ فقد غُفِرَ لك، مهما يكن ممّا مضى من أعمال الحجّ فقد كُفيت ذلك، إذ نجدُ (أمّا) قد عوّضت (مهما وفعلها) تقديرًا ومعنىً لا إعرابًا وعملًا، أما الجوابُ في المثالَين فهما اقترنا بفاء جوابها اللازمة لها مُتّصلةً بـ (قد) الداخل على فعلين ماضيين تامّين مبنيين للمعلوم وهُما (غُفِرَ، كُفيته)، فدخولُ (قد) على الماضي يؤدّي معنى التحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]، ومعنى التحقيق يُفيدُنا في فهم دلالة وتركيب السياق الواقعة فيه هذه الأداة، فتقدير (مهما يكن...إلخ فقد ...) يدلُّ على أن الأمر شرط مُحقّق الوقوع لا محالة؛ لأنّه وعدٌ إلهي ﴿وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَه﴾ [الروم: 6]، إذا وعد عبده أوفى ولم يُخلف، ولا ننسى بأنّ الجواب جاء بصيغة الماضي الذي يدلّ في معناه على المتحقّق ويدلّ على الثبوت والجمود والهمود، وهذا أيضًا من الأمور التي تُعضّد ما شرحناه، كذلك لا بُدّ من ذِكرِ حالة الواقع بين (أمّا) والفاء، فقد فُصِلَ بالموصول الاسمي (ما) بمعنى الذي، وهي جُملة وَصليّة.

أمّا الجُملتان المعطوفتان على جواب الشرط المسبوق بـ (قد) (استأنف العمل...، وانظر كيف ...) فيؤكّدان أنّ الذي وُعِدوا به قد تمَّ تنفيذه واستُجيب من قبل ذلك العبد الذي يعمله سواء أ كان صائمًا أم حاجًّا.

4.معنى الاستئناف: قد تأتي الأداة (أمّا) على هذا المعنى، وهذا ما نُلاحظه في الخطب الدينيّة والرسائل الكتابيّة والكتب الرسمية، ذلك أنّ قولهم (أمّا بعد) فهي من الجُمل التي اعتادها السمع وأقرّها، والاستئنافُ في (أمّا) ذكره (النّحاس) قائلًا: ((سمعتُ أبا إسحاق

---

[1] ثواب الأعمال: 189.

[2] ثواب الأعمال: 165.

يقول: معنى " أمّا" " دعْ ما كنا فيه وخذْ في غيره"، وكذلك قاله "سيبويه": إنّ معناها "مهما يكن من شيء" أي: "مهما يكن من شيء فخذْ في غير ما كنا فيه"))[1]. وهذا المعنى لم يرد في كتاب ثواب الأعمال، وإنّما ذكرناه للإشارة إليه في أنّه يرد مع (أمّا).

ثم إن الشرط دلالته الاستقبال، ودلالة أمّا أنت هي الحال، فضلًا عن ذلك فإنّ ثمة فائدة ولا يجوز الفصل بين "أمّا" والفاء بأكثر من اسم واحد[2]،

لمّا

أداة شرط غير جازمة تدلّ على ربط جملة بأخرى ربط السببيّة[3]، وهي محلّ خلافٍ لدى النحويين من جهتين:

الدلالة والعمل:

الاتّجاه الأول: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ (لمّا) حرف وجود لوجود له القدرة على ربط وتعليق شيء بشيء، إذ يشبّهها سيبويه بـ (لو) قائلًا: ((وأما لمّا: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) ....، فإنما هما لابتداء وجواب))[4]. فهي عنده حرفٌ وهو مُقرٌّ بحرفيّتها، كذلك اختصاصها بالماضي بدلالة "قد وقع" في قوله، وهي بمنزلة "لو" التي تُمثّل الشرط غير الجازم، وقد سار على مذهبه خلقٌ كثير من النحويين[5] وعدّوه الصحيح، لكنّهم رتّبوا شروط حملِها على هذا الوجه بالآتي[6]:

1- إنّها حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب.

2- تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عِنْد وجود أولاهما.

---

(1) إعراب القرآن (للنحّاس): 182/3

(2) ارتشاف الضرب: 4، 1895.

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 107.

(4) الكتاب: 4/ 234.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1644، وارتشاف الضرب: 3/ 107، والجنى الداني: 594، ومغني اللبيب: 369.

(6) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1273، ومغني اللبيب: 369.

3- إنّها تختصّ بالماضي، إذ لا يليها إلّا ماضي اللفظ والمعنى، إذ اشترط بعض النحويين[1] إيلاءها فعلًا ماضيًا مُثبتًا لفظًا ومعنى أو منفيًّا، أو مضارعًا منفيًّا بـ لم، وجواز زيادة (أنْ) بعد (لمّا) قبل الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلبَشِيرُ أَلقَىٰهُ عَلَىٰ وَجهِهِۦ﴾ [يوسف: من الآية 96].

جوابها

أمّا جوابها فلا يخلو من أن يكون أحد الأنماط الآتية [2]:

1- فعل ماضٍ لفظًا ومعنى مُثبت، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: 67].

2- فعل ماضٍ منفي بـ (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نذير ما زادهم إِلّا نُفورًا﴾ [فاطر: 42].

3- مضارع منفي بـ (لم)، كقولنا: لمّا قام زيدٌ لم يقمْ عمرٌو.

4- جملة اسمية مُقترنة بـ (إذا) الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُون ﴾ [العنكبوت: 65].

5- وعند ابن مالك يجوز أن يكون جوابها: ماضيًا قد يُقرنُ بالفاء، أو جملة اسمية مقترنة بالفاء، كقوله -عزّ وجلّ-: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَما يَجْحَدُ بِآياتِنا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُور﴾ [لقمان: 32] وقيل هنا: إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين، فمنهم مقتصدٌ. ويقول ابن عاشور: ((والفاء في قوله فمنهم مقتصد تدل على مقدّر، كأنه قيل: فلمّا نجّاهم انقسموا، فمنهم مقتصد، ومنهم غيره))[3] وهو كذلك محمولٌ على تتمّة الآية الكريمة، وتكلفة التقدير فيه واضحة للعيان، إنّما الحقُّ أنّ (مُقتَصِدٌ) هو الجواب الذي ذكره ابن مالك ونُوزِعَ عليه[4].

6- وجوّز ابن عصفور كونه مضارعًا، مثل قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 107، والجنى الداني: 596.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1644، وارتشاف الضرب: 3/ 107، والجنى الداني: 596، وهمع الهوامع: 2/ 222.

(3) التحرير والتنوير: 21/ 191. فقد حُمِلَ تقدير حذف الجواب (انقسموا قسمين ..) في هذه الآية على أُخريات جاءت بهذه الأقسام، مثل قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: 32]. يُنظر: التحرير والتنوير: 21/ 191.

(4) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 384.

وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ [هود: 7] والجمهور أوّلوه بالماضي، أي: جادلَنا. والجواب محذوف، أي: أقبَلَ يُجادلُنا. أقولُ: وهذا مُتَكَلَّفٌ مُتَعَسَّف لا داعيَ له، وهل يُعقَلُ أنّي أُقَدّرُ هذه المحذوفات لمجرّد تعزيز صحّة ما ذهبتُ إليه؟!، إذ يصحُّ أن يُقال: إنّه بعد ذهاب الروع عن إبراهيم بدأ بالجدال، وهذا المعنى حسنٌ هذا من جانب، ومن جانب آخر حمله بعضهم على زيادة الواو في (وجاءته) فيكون هذا الماضي هو الجواب[1]، فهذا التأويلُ مقبولٌ مُستساغ.

ويجوز حذف جواب (لمّا) إذا دلّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا﴾ [يوسف: 15] أي: فعلوا به ما أجمعوا عليه، خلافًا للكوفيين إذ إن الجواب لديهم (أوحينا) والواو زائدة[2].

الاتّجاه الثاني: أمّا الاتّجاه الثاني فقد جعلها ظرفًا بمعنى (حين) أو هي كـ (إذ)، وهي بهذا تكونُ في حيّز الاسميّة لا الحرفيّة، ومن تبنّى هذا الرأي هو (ابن السرّاج) وتابعه (أبو علي الفارسي) و (ابن جنّي) و(الشيخ عبد القاهر الجرجاني) وجماعة.[3]

ولو سلّمنا بقولهم إنّها بمعنى (حين) ما جاز؛ لفقدانهم الدليل القاطع ولعدم صحّة تقدير ذلك في أكثر المواضع، وكأنّ مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأوجهٍ ذكرها المرادي:

أوّلها: أنّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

والثاني: أنها تقابل لو. وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لما لم يقم لم يقم.

والثالث: أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها؛ لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه.

والرابع: أنها تشعر بالتعليل، والظروف لا تشعر بالتعليل.

والخامس: أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية، كقوله تعالى:﴿ فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون﴾ [الزخرف: 47]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها[4].

كذلك بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: من الآية 59] لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ؛ لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم،

---

(1) يُنظر: مغني اللبيب: 370.

(2) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 107- 108.

(3) يُنظر: الأصول في النحو: 1/ 25، وشرح التصريح: 1/ 700، وهمع الهوامع: 2/ 222.

(4) يُنظر: الجنى الداني: 594-595.

وإنذارهم متقدم على إهلاكهم.[1] ويُعزّز ذلك قول أبي حيّان في تفسير الآية نفسها: ((ولفظة لمّا مشعرة بالعلية، وهي حرف تعليق في الماضي.... وأنت ترى حيثما جاءت لما كان جوابها أو ما قام مقامه متسببا عما بعدها))[2]، وبملاحظة النص القرآني ومحاولة تفسيره نجدُ أن (لمّا) ههنا مُفيدة الربط والتعليق بوضوح تام، وليس هناك أيّ احتمال بتقدير (حين) عوضًا عنها.

الاتّجاه الثالث: وقد حاول ابن مالك أن يجمع بين الرأيين، وقد أفلح في ذلك مُوظّفًا ما قاله السابقون لخدمة مذهبه القائل: إذا ولي (لمّا) فعل ماضٍ لفظًا ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرفٌ يقتضي فيما مضى، وجوبًا لوجوب[3].

وقد استحسن هذا الرأي جماعة من النحويين الذين جاؤوا بعد ابن مالك، منهم ابن هشام واصفًا إيّاه: ((وَهُوَ حسن لِأَنَّهَا مُخْتَصَّة بالماضي وبالإضافة إِلَى الْجُمْلَة))[4].

بينما ردّه آخرون كأبي حيّان؛ لأنّ ابن مالك –حسب قولهم– لم يُقِمْ دليلًا واضحًا على ما ادّعاه[5].

وناتج القول ممّا تقدّم: أنّه لمّا كانت (لمّا) قادرة على تأدية وظيفة التعليق والربط والسببيّة بحالتيها (الحرفيّة، أو الاسميّة) صلُحِت أن تكون أداة شرطٍ؛ لأنّ الشرط تعليق شيء بآخر بواسطة الأداة[6]، يُزادُ على هذا إطلاقُ أكثر من نحويّ عليها اسم (لمّا التعليقيّة)[7]، بل ((فيها معنى الشرط أبدًا لا يُفارقها))[8]. والذي تقدّمَ يؤكّدُ أنّ هذه الأداة غالبًا ما تُستعمل في وظائف الربط أو التعليق أو السببيّة.

---

(1) شرح الكافية الشافية: 3/ 1644، والجنى الداني: 595.

(2) البحر المحيط: 6/ 20- 21.

(3) يُنظر: تسهيل الفوائد: 241، وشرح التسهيل (لابن مالك): 3/ 417، والجنى الداني: 594.

(4) مغني اللبيب: 369.

(5) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 107.

(6) يُنظر: شرح التسهيل: 2/ 66، وشرح الحدود النحوية (للفاكهي): 132.

(7) ارتشاف الضرب: 3/ 107، والجنى الداني: 594.

(8) رصف المباني: 354.

البساطة والتركيب:

اختلف النحاةُ بشأن تركيب (لمّا) أ هي بسيطةٌ أم مُركّبةٌ؟ فذهب جَمْعٌ منهم إلى أنّها مُركّبةٌ، إذ يقول ابن السرّاج: ((وأما "لما" لمْ ضُمّت إليها "ما" وبُنيت معها فغيّرت حالها))[1]، فهي عنده مُركّبة من (لم) أُلحقت بها (ما) وهذا مذهب الجمهور[2] . وقال ابن هشام: ((قال الأصل لمن ما فأبدلت النون ميما وأدغمت فلما كثرت الميمات حذفت الأولى وهذا القول ضعيف...،وأضاف: وأبعد وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللمم وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ولم يثبت استعمال هذه اللفظة وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء))[3].

أمّا الفريق الآخر فذهب إلى بساطتها، وهو واردٌ[4]، إذ لا داعيَ لتأويلها بالتركيب.

لمّا في كتاب ثواب الأعمال

وردت هذه الأداة في كتاب ثواب الأعمال في سبعة عشر موضعًا[5]، بعضُها اقترن بـ (الفاء) الرابطة العاطفة جملة على أخرى وكان ذلك في مواضع عَشْرٍ، أمّا السّبْعُ الباقية فـ (بلا فاء)، وهذا يُدلّلُ على أنّها استُعمِلت كثيرًا في الوقوع بين كلامين، أو سبقها شيء فاحتيج للفاء في صدرها لتأدية وظيفة الربط والتعليق.

ومن أمثلتها قول موسى بن جعفر عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، عن الحسين عليه السلام، قال: ((**لَمَّا خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مُوْسَى بْنَ عِمْرَانَ، كَلَّمَهُ عَلى طُوْرِ سِينَا، ثُمَّ اطّلَعَ عَلى الأَرْضِ اِطّلاعَةً فَخَلَقَ مِنْ نُوْرِ وَجْهِهِ الْعَقِيْقَ...**))[6]، ففي القول المبارك جاءت (لمّا) ومعموليها وفاقًا لما ذهب إليه النحويّون وحسب القاعدة، إذ الفعلان (**خَلَقَ**) و (**كَلَّمَهُ**) هُما فعل الشرط وجوابه، ووقعا ماضيين لفظًا ومعنى، وبتخَيُّل تأويل معنى (**لَمَّا**) فتكون وجودًا

---

(1) الأصول في النحو: 2/ 157.

(2) الجنى الداني: 593.

(3) مغني اللبيب: 371.

(4) يُنظر: الكتاب: 4/ 223، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 82، والجنى الداني: 593، وشرح شذور الذهب للجَوجَري (ت889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م، 2/ 594، وشرح الأشموني: 3/ 578، وحاشية الصبّان: 4/ 8.

(5) ثواب الأعمال: الصفحات (89- 90، 165- 166، 172، 182، 207، 208، 209، 249- 250، 401، 462- 463، 476، 536).

(6) ثواب الأعمال: 476.

لوجود، إذ لا يُمكنُ أن يُكلَّمَ مَن لَمْ يُخلَقْ، فعمليّة التكليم جائيةٌ بعد الخَلْق تحقيقًا، وهذه آصرةُ التعليق مُتحققّة. أمّا لو أوّلناها بـ (حين) جاز ولم يكن قبيحًا، والتقدير: حين خلق الله موسى ... كلّمه، فجائزٌ أنّ الله تعالى كلّمه في أوّل لحظة من بدء خلقه – كعيسى حين كلّم قومه ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ۞ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: 29– 30] أي: حالَ أو فَورَ خلقه كلّمه، والحينيّة مُمكنة ويسيرة على الباري ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [فاطر: 17].

وأغلب أمثلة (لمّا) الواردة في أحاديث كتاب ثواب الأعمال على هذه الشاكلة، إذ معمولاها ماضيان وغير مُخالفَين لما قعّده النحويون من شروط وضوابط، لكنّ جوابها كان الفعل الماضي (قالَ) بأرجحيّة؛ لأنّ جوابها يصحُّ أن يقع موقع النتيجة، كذلك جُلّ أحاديث الكتاب مُخاطبة للناس مُشجعة إيّاهم على الثواب مُحاولة كفّهم عن الرذائل والدنايا، فكان التركيبُ مثل هذا، عن أبي هارون المكفوف، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام : **((يَا أَبَا هَارُوْنَ، أَنْشِدْنِي فِي الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامِ، فَأَنْشَدْتُهُ،.. قَالَ: فَلَمَّا فَرِغْتُ، قَالَ: يَا أَبَا هَارُوْنَ، مَنْ أَنْشَدَ فِي الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامِ شِعْرًا فَبَكَى وَأَبْكَى عَشْرَةً، كُتِبَ لَهُمُ الْجَنَّةُ..))**[1].

ومن صُور ورود (لمّا) في الثواب مجيءُ شرطها ماضيًا لفظًا ومعنى، وجوابُها ماضٍ معنىً دون اللفظ، أي: لمْ + مضارع مجزوم، إذ ورد حديثٌ واحدٌ على هذه الصورة، وهو قول رسول الله صلّى الله عليه وآله في فضلِ رَجَب: **((أَلَا إِنَّ رَجَبَ شَهْرُ اللهِ الأَصَمّ، وَهُوَ شَهْرٌ عَظِيْمٌ،.... وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُعَظِّمُوْنَهُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ لَمْ يَزْدَدْ إِلَّا تَعْظِيْمًا وَفَضْلًا،...))**[2]. فقد بيّن الحديثُ فضْلَ هذا الشهر في الجاهليّة، ثُمّ ربطَ وعطفَ بالفاء مُبيّنًا قيمته في عصر النور والإسلام وما هو عليه من قيمةٍ ومكانة، ففعلُ شرطِ **(لَمَّا)** هو **(جَاءَ)**، أمّا جوابها فجاء بصيغة المضارع المنفي بـ (لم) **(لَمْ يَزْدَدْ)** مقرونًا بـ (إلّا)، فهذه الصيغة (النفي والاستثناء) أكثر توكيدًا من الإثبات، وأشدّ وقعًا من قوله تقديرًا: فلمّا جاء الإسلامُ ازدادَ تعظيمًا...، فهذا أسلوبٌ بلاغيّ يُدعى (القصر بالنفي والاستثناء)[3] يُعضّدُ ويُقوّي المعنى في الحديث، والمَقصَدُ: إذا كانت الأُمّةُ الجاهليّةُ مع ما كانت عليه من معايب تُعَظّمُ هذا الشهر

---

(1) ثواب الأعمال: 249- 250. وجوابُ (لمّا) الفعل (قالَ) في الأحاديث الواردة في الصفحات: 89- 90، 165- 166، 208.

(2) ثواب الأعمال: 182.

(3) يُنظر: مفتاح العلوم (للسكّاكي): 288.

فكيفَ بالإسلامِ الذي هو زُبدة الأديانِ وأتمّها وخاتمها؟؟ والصورة الثالثة والأخيرة التي جاءت رفقة (لمّا) في كتاب ثواب الأعمال قول أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: ((**إِنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيْلَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ، وَكَانَ لَهُ جَارٌ كَافِرٌ، وَكَانَ يَرْفُقُ بِالْمُؤْمِنِ وَيُوَلِّيهِ الْمَعْرُوْفَ فِي الدُّنْيَا، فَلَمَّا أَنْ مَاتَ الْكَافِرُ، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي النَّارِ مِن طِيْنٍ، فَكَانَ يَقِيْهِ حَرَّهَا ..**))[1]، ففعل الشرط (ماتَ) الذي زيدت قبله (أنْ) التي تطّرد زيادتها بعد (لمّا)[2]، فكأنّه قد جيء بها للتوكيد ولتقوية المعنى، وقيل: إن ذكرها وسقوطها بمعنى واحد[3]، أمّا جواب الشرط فهو (بنى)، ومعمولا (لمّا) ماضيين في اللفظ والمعنى، وجاءت هنا للربط والتعليق، إذ لا يمكن بناء البيت في النار إلّا بعد تحدُّد مصير ساكنه وموته، فالسياق ماضٍ والمعنى مُستقبَل، أو يُراد به حكاية حال ماضية للعِظة والعِبرة، ونُذكّرُ بتركيبها: لمّا + أنْ زائدة + فعل الشرط ماضٍ تام مُثبَت + جوابها ماضٍ تام مُثبَت، وهي –أيضًا– واردةٌ في عيّنة الدراسة لمرّة واحدة.

ونخلص ممّا تقدّم أنّ صيغتي الماضي لازمت (لمّا) في الشرط والجواب واطّردت معها لمّا.

كُلّما

هي من الأدوات المُختَلَف في شرطيّتها –كما سيأتي–، إذ يصفُها سيبويه بقوله: ((كلّما تأتيني آتيك، فالإتيان صلةُ لـ (ما)، كأنّه قال: كلُّ إتيانِك آتيكَ، وكلّما تأتيني يقع أيضًا على الحين، كما كان ما تأتيني يقع على الحين))[4]، والظاهر أنّه قد عدّها جزأين (كل + ما) فـ كل مُضافة لـ ما المصدريّة المؤوّلة مع فعلها بمصدر (إتيانك)، والفعلُ (تأتيني) صلةٌ لـ (ما)، و((الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله))[5]. فكأنّها عنده ليست من الأدوات التي يُجازى بها.

وذهب بعضٌ إلى أنّ (ما) المصدريّة التوقيتيّةٌ شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى

---

(1) ثواب الأعمال: 462- 463.

(2) يُنظر: البحر المحيط: 6/ 324.

(3) يُنظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 16/ 260. ويُضيف الطبري: وهذا مذهب الكوفيّة، إذ تُزادُ مع (لمّا) و(حتّى) خاصّة، ووجودها وعدمه سواء، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: 33]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [هود: 77]. وهي صلةٌ لا موضع لها، أي: زيادة. يُنظر: تفسير الطبري: 16/ 260.

(4) الكتاب: 3/ 102.

(5) الكتاب: 3/ 59.

جملتين إحداهما مرتّبة على الأخرى [1]، فهي دالّة على الشرط كـ (إذا)، كما أنّها تدلّ على عموم الأوقات[2]، بل زِيدَ على هذا بقولهم: ((إنّها شرطيّة بمنزلة (لمّا) مع الماضي .... وقال: كُلّما تأتِني أكْرَمْتُك))[3] . والذي يبدو انقسام الآراء في معناها، فقائلٌ بأنّها ليس فيها معنى الشرط، وآخر يُقِرُّ بإفادتها الشرط معنىً، وثالثٌ يوغِلُ في التكلّف ويجعلها شرطًا لفظًا ومعنىً، بل ويجزم بها، والظاهرُ أنّها مُتضمّنةٌ معنى الشرط.

شروطها:

ويُشترطُ في (كُلّما) أمورٌ، وهي:

الأول: أنّها تقتضي التكرار.

الثاني: لا يليها إلّا فعل ماضي اللفظ.

الثالث: العاملُ فيها مُتأخّر الذي هو جوابٌ في المعنى.

اتصالها بـ "ما":

ثُمّ اختُلِفَ في (ما) المتّصلة بها أيضًا:

1- مذهب السُّهيلي أنّها ظرف: فـ (ما) التي أُضيف إليها (كل) ظرفُ زمانٍ في المعنى، وهي واقعةٌ على الزمان، والتقديرُ: كلّ زمان[4].

2- مذهب أبي حيّان أنّها مصدريّة تضمّنت معنى الشرط: و(ما) هي المصدريّة التوقيتيّة، ولا تأتي إلّا بمعنى العموم، و(كلّ) الداخلة عليها لتأكيد العموم[5].

3- مذهب ابن هشام: (ما) تحتملُ وجهين: الأوّل: أن تكون حرفًا مصدريًّا، والجملة بعده صلة له، ثم أُنيبا عن الزمان، أي: كلّ وقتٍ، فلا محلّ لها. والثاني: أن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاجُ على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة[6].

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 102، ومغني اللبيب: 367.

(2) يُنظر: همع الهوامع: 1/ 421، و2/ 180.

(3) ارتشاف الضرب: 3/ 102. نسَبَهُ أبو حيّان لابن عصفور وأبي الحسن الأبذي. ارتشاف الضرب: 3/ 102.

(4) يُنظر: نتائج الفكر: 145.

(5) ارتشاف الضرب: 3/ 102،

(6) مغني اللبيب: 266

4- مذهب الأزهري (ت 905هـ) أنّها شرطيّة: (ما) شرطيّة في مثل قولك: بما يفرح أفرح وكلّما جئتني أكرمتك.[1]

5- رأي ابن عاشور: أنّ (ما) ظرفيةٌ وصِلتُها مقدّرة بالمصدر.[2]

6- (ما) كافّة لكلّ عن الإضافة، أو هي مصدرية ظرفية، أو نكرة موصوفة، فالعموم فيها مستفادٌ من كلمة (كل)[3].

ويبدو أنّ اصطلاحهم بـ (ما الظرفيّة) لا يخلو من نقص، والحقُّ أن تُسمّى بـ (ما الزمانيّة)، وفي هذا صرّح في المغني: ((وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية؛ ليشمل نحو ﴿كلما أضاء لهم مشوا فيه﴾ [سورة البقرة: 20] فإن الزمان المقدّر هنا مخفوض، أي: كلّ وقتٍ إضاءة، والمخفوض لا يسمّى ظرفًا))[4].

رسمها وإعرابها:

أمّا رسمُها، فهذه اللفظة المُركّبة إذا فُصِلَ بين جُزأيها أدّت معنىً آخر، فإن قلت: (كل ما يسرّني يسرّك) فصلت؛ لأن (ما) هنا بمعنى (الذي)، وإنما تُكتب (كلّما) متّصلة إذا كانت بمعنى (إذا)، كقولُك: كلّما جئتني أكرمتك[5]. إذ لا يُمكنُ الفصل بينها وبين (كلّ) إنْ ضُمّنت معنى الشرط الذي نحن بصدده؛ فلهذا يجب الإتيان بها دفعة واحدة وبلا فصل في المباحث المتعلّقة بالشرط.

ومن حيث إعرابها فإنّها مُنتصبة على الظرفيّة باتّفاق[6]. وجاءتها الظرفيّة من جهة (ما).

وحاصلُ القول ممّا تقدّم: إنّ "كلّما" هي أداة تفيدُ الشرط تتضمّنُ معناه وتُعبّر عنه إلّا أنّها

---

(1) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 634.

(2) يُنظر: التحرير والتنوير: 3/ 236. وهذا الكلام جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [مريم: 37]، قال: (والتقدير: كل وقت دخول زكريا عليها وجد عندها رزقا). يُنظر: التحرير والتنوير: 3/ 236. ويبدو كأنّ هذا التقدير غير مُستساغ، عكس قول أبي حيّان: ((ودلت الآية على وجود الرزق عندها كل وقت يدخل عليها)) البحر المحيط: 3/ 123.

(3) التحرير والتنوير: 1/ 321.

(4) مغني اللبيب: 401، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 2/ 493.

(5) يُنظر: عمدة الكتاب، للنحاس (ت 338هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ - 2004 م، 185، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 493.

(6) ارتشاف الضرب: 3/ 102، ومغني اللبيب: 366، وهمع الهوامع: 2/ 600، والنحو الوافي: 2/ 294.

لا تجزم، أو هي ظرفٌ يفيد التكرار حكمه النّصب وناصبه الفعل المُتأخّر، تُكتَبُ متّصلةً ولا ينفكُّ "كل" عن "ما" إن أردنا معنى الشرط، أمّا إذا فُصِلَ الجزآن أفادت معنى مُغايرًا، ولا يليها إلا الفعلان الماضيان أو جملتان ماضيتان[1].

كلّما في كتاب ثواب الأعمال

وردت هذه الأداة في كتاب ثواب الأعمال أربَعَ مَرّاتٍ، اثنتين منها في حديثِين مُتقاربَي اللفظ والمعنى، والأُخريَين في غير ذلك، وعلى الرّغم من قلّة المساحة التي أُتيحت لها في عيّنة هذه الدراسة إلّا أنّها مُتنوّعةُ السياقات من جهة، ومُخالِفةٌ ما اشترطه النحويّون – وهو الأهم – من جهة أخرى.

فأمّا تنوّعُها فالأحاديث الشريفة التي وقعت في سياقاتها هذه الأداة –على قلّتها– ضمّت: الأوّل: إتيانها على وفق المألوف، أي: (الأداة + فعلها + جوابها)، والثاني: العطف على فعلها، أو ما هو بمنزلة فعلها، أي: (الأداة + فعلها + المعطوف على فعلها + جوابها).

وأمّا مُخالفتُها لما وضعه النُّحاةُ من قواعدَ، فقد جاء من بين الأحاديث الأربعة حديثٌ واحدٌ مُخالفًا لآرائهم، وصيغة تركيبه هي (الأداة + فعلها ماضٍ + جوابها مُضارع)، ولو أُخِذَ بنظر الاعتبار كَمَّ هذا من تلك لَوَجدْنا أنّ حديثًا واحدًا من كتاب ثواب الأعمال جاء مُخالِفًا للقاعدة، وهذا الكمّ ليس بالكثير أو الشائع وإنّما لكلّ قاعدةٍ شواذّ؛ إذ لا تُثيرُ هذه الأمثلة القليلة الورود الكثيرَ من التساؤلات حول مسألة الكيفيّة في وَضْعِ القواعدِ النحويّة عامّةً، وما نحنُ به الآن خاصّة.

وسنُرجئُ تحليله وتفصيله إلى ما بَعدَ شرحِ تنوّعها السياقي، فالأوّلُ ما أطلقنا عليه بإتيان "كلّما" على وفق المألوف، ومن هذا الباب قولُ أبي عبدِ اللهِ الصّادقِ عليه السلام: ((**إذا بُعِثَ المُؤمِنُ مِنْ قَبْرِهِ، خَرَجَ مَعَهُ مِثَالٌ مِنْ قَبْرِهِ يَقْدُمُهُ أَمَامَهُ، وَكُلَّمَا رَأَى المُؤمِنُ هَوْلًا مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ القِيَامَةِ، قَالَ لَهُ المِثَالُ: لا تَحْزَنْ وَلا تَفْزَعْ وَأَبْشِرْ بِالسُّرُوْرِ وَالكَرَامَةِ مِنَ اللهِ ....، فَيَقُولُ لَهُ المُؤمِنُ: ... مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: أنا السُّرُوْرُ الّذي كُنْتَ أَدْخَلْتَهُ عَلى أَخِيْكَ المُؤمِنِ ...**))[2]، فالأداة "**كُلَّمَا**" جاءت في هذا النصّ مُفيدةً معنيين:

---

[1] يُنظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة، (د.ط)، (د.ت)، 2/ 224، والنحو الوافي: 2/ 294.

[2] ثواب الأعمال: 414، 542 مع اختلافٍ يسير.

الأوّل: معنى الشرط، وهي من قُبيلِ قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: 64]، فالله تعالى مُتكَفّلٌ بإطفاء نيران حروبهم –وهو القادر على ذلك– متى أُوقِدَت، وكأنّ الكلام يُقدَّرُ زمانًا بـ متى توقدوا أُطفِئْها مع ملاحظة العِليّة من جبروتٍ وسطوة، وإنّهم كلّما جُمِعَ أمرهم على شيء فاستقام واستوى شتّته الله عليهم وأفسده؛ لسوء فِعالهم وخُبْثِ نيّاتهم[1]، وبتأويلِ (متى) أو حتّى (مهما)، والتقدير: مهما توقدوا نارًا أو من نارٍ أُطفِئْها أو أُخمِدْها، والتقديران يصلحان للإنابة عن "**كُلَّمَا**" فهي شرطيّة المعنى، كذلك مثالُنا فيه معنى الشرط في غاية الوضوح؛ لِما ذُكِرَ من صلاح تأويل "كلّما" بالأداتين المذكورتين آنفًا، إذ التقديرُ: متى رأيتَ هَولًا قُلتُ لك: لا تفزعْ ...، أو مهما ترَ هولًا قُلتُ لك: لا تحزنْ..، أي: اطمَئِنْ. لا يصيبك أيُّ هَولٍ وأنا حارسُك ورفيقُك ودرعُك.

الثاني: التكرار، وهي من نظير قوله تعالى: ﴿ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: 97] الآية تتحدّث عن المُستقبل، ففي يوم القيامة يُحشَرون على وجوههم وهم عُميٌ بُكْمٌ صُمٌّ في جهنّمَ، وكلّما خَبَتْ نارُها أُضيفَ إليها ما هو أكثر إحراقًا، و(خَبَتْ) تعني: طَفِئَت[2]، أو خَمَدَ لَهبُها وسَكَن[3] وهذا أرجح؛ لأنّه أنسبُ لسياق الآية، والسعيرُ هُوَ النَّار الملتهبة الحرّاقة وهو أشدُّ من الحريق[4]، من هنا نتيقّنُ أنّ معنى الفعلين الواقعَين على النار هو المُضادّة أو المُناقَضة، ونتأكدُ من أنّ قوّة النار ليست على مستوى واحد من الديمومة والاستمراريّة، وأنّها مُتقلّبة الأحوال[5] لكنّها أبدًا مُشتعلة ومُوقَدة وإن خفَّ لهيبُها وسَكَن، وعلى هذا فلعلّ استخدامُ الفعل الماضي الدال على الثبوت والهمود في الآية؛ لاستمراريّة اشتعال

---

(1) يُنظر: تفسير الطبري: 10/ 458.

(2) العين: 4/ 315، وجمهرة اللغة: 2/ 1018، والمحكم والمحيط الأعظم: 5/ 309.

(3) تهذيب اللغة: 7/ 246، والصحاح: 6/ 2471، والمخصص، لابن سيده (ت 458هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، 4/ 197.

(4) يُنظر: الفروق اللغوية، للعسكري (ت395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 311. وفي الصفحة نفسها ما تتمُّ به الفائدة، قال: " فلا يقتضي قولك السعير ما يقتضيه الحريق؛ ولهذا يُقالُ: فلانٌ مُسعرُ حربٍ كأنه يشعلها ويلهبها، ولا يُقالُ: مُحرِقُ".

(5) ومثلها قول القطامي:

وكنَّا كالحريقِ أصابَ غَابا فيخبو ساعةً ويَهُبُّ ساعا

ديوانه: 39، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري، تح: حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر، ط1، 1999م،3/ 1705، ويُنظر: لسان العرب وتاج العروس: مادة (س، و، ع). فإنّهُ يزداد تارةً، وينقُصُ أخرى.

النار، وإن لم يكن كذلك فوقوعه مع المُتحرّك المُتغيّر فيه نظر إنْ لم يُؤوّل بمُضارع؛ ليُناسِبَ الحال ومُقتضاه، فكأنّ التأويل: فكُلّما تخبو نُزيدُها سعيرًا، أي: نُكرّرُ زيادة السعير وإضافتها إلى جهنّمَ لتبقى مُتّقدة، والتكرار الذي أفادته "كلّما" واضحٌ ملموسٌ في السياق، واستخدام المضارعَين بعد "**كُلَّمَا**" لعلّه سائغ، ففي قولك لأحدِهم: (كُلّما تبتَسِمُ تزدادُ جمالًا) لا تشعُرُ بالتكلّف أو الثقل أو قُبحِ المعنى، بل تقبلُهُ الأذنُ ويفهمه السامع بِيُسْرٍ ويعرفُ معناه الذي تقصده أنت ألا وهو التكرار[1].

وعَوْدًا على الحديث الوارد في كتاب ثواب الأعمال، فإنّ "**كُلَّمَا**" فيها معنى التكرار بدليل لفظة (أهوال)[2] الدالّة على الجمع، فبَيْنَ مُدّةٍ وأخرى من يوم القيامة، أو بين مسافةٍ وأخرى من اليوم نفسه يُصادِفُ المؤمنُ المبعوثُ من قبره ومثالُه هَوْلًا، فيُطَمْئِنُ المثالُ المؤمنَ بالعبارات المذكورة في الحديث، وقد تكون تلك الأهوالُ أنواعًا أو غير ذلك، وما يُهمُّنا هو تكرار الجُمَلِ التي تقتضيها "**كُلَّمَا**"[3] الدالّة على تكرار الأهوال، والتي تُهَدّئُ من رَوعِ المرءِ وقتَ مروره بالمِحَنِ والمتاعب في ذلك اليوم خاصّة ﴿ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: 27] وليتَ شعري مَن لا يخاف من أهوال يوم المعاد؟! ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونُس: 15] [الزمر: 13]. وخلاصة الذي تقدّم في هذا المطلَب هو أنّ "**كُلَّمَا**" أفادت معنى التكرار. والجديرُ بالذكر أنّ فعلَي "**كُلَّمَا**" ماضيان (**رأى**) و(**قال**) والثاني بمنزلة جواب الشرط، وهو العاملُ في (كلّ) النصبَ وهذا مذهب أكثر النحويين، خلافًا لابن عصفور وقلّدهُ الأبذي (في غير هذا التركيب) فهي عندهما مرفوعة بالابتداء، وجُملتَا الشرط والجواب خبرها[4].

ووردت "**كُلَّمَا**" مع الماضيَين (فعلها وجوابها) لكنّ فعلها هنا عُطِفَ عليه فعلٌ آخرُ، وهو

---

(1) قرينة السياق تؤثّرُ كثيرًا في تحديد دلالة "كلّما"، فقوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوه﴾ [المؤمنون: 44] فهذا للمضي؛ لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي الأخبار القاطعة بحصوله. وقوله تعالى عن أهل النار: ﴿ سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: 56] فهذا للمستقبل؛ لقرينة تدل على ذلك؛ وهي أن يوم القيامة لم يجئ، بالإضافة إلى حرف التنفيس "سوف". يُنظر: النحو الوافي: 55،1. فيتبيّن من هذا أنّها تكتسبُ معناها من السياق.

(2) الهَوْلُ: المخافة من الْأَمر لَا يدْرِي مَا يهجم عَلَيْهِ مِنْهُ، كهوْل اللَّيْل وهَوْل البحْر، وَالْجمع أهوالٌ وهُؤُولٌ. المحكم والمحيط الأعظم: 4 /421، والمُخصّص: 3/ 355، ولسان العرب: 11/ 711، والقاموس المحيط: 1/ 1073، وتاج العروس: 31/ 166.

(3) يُنظر: همع الهوامع: 2/ 600.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: 368، وهمع الهوامع: 2/ 601.

في قول أبي عبد الله الصادق عليه السلام: ((**مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُصَابُ بِمُصِيْبَةٍ فِي الدُّنْيَا فَيَسْتَرْجِعُ عِنْدَ مُصِيْبَتِهِ حَتَّى تَفْجَأَهُ المُصِيْبَةُ إِلّا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا مَضَى مِنْ ذُنُوْبِهِ إِلّا الكَبَائِرَ، .... قَالَ: وَكُلَّمَا ذَكَرَ مُصِيْبَةً فِيْمَا يَسْتَقْبِلُ مِنْ عُمُرِهِ فَاسْتَرْجَعَ عِنْدَهَا وَحَمِدَ اللهَ، غَفَرَ اللهُ لَهُ كُلَّ ذَنْبٍ اكْتَسَبَهُ فِيْمَا بَيْنَ الاسْتِرْجَاعِ الأَوَّلِ إِلَى الاسْتِرْجَاعِ الثَّانِي إِلّا الْكَبَائِرَ مِنَ الذُّنُوْبِ**))[1].

ففعلُ الشرط ماضٍ (**ذَكَرَ**) والجوابُ ماضٍ أيضًا (**غَفَرَ**) وتتوسّطهُما جُملتان فعليّتان معطوفتان، أولاهُما معطوفة بالفاء (فاسترجَعَ) على فعل "**كُلَّمَا**"، وأُخراهُما بالواو(**وحَمِدَ**) على (**استرجع**)، وقد تقدّمَ ذِكرُ قضيّة العطف على فعل الشرط في الأدوات السابقة، والأداةُ "كلّما" –كما نعلم– لا تعمل فيما بعدها من الأفعال كباقي الأدوات الجازمة، كما إنّ فعلَيها في الأعمّ الأغلب ماضيان، والماضي لا يظهر فيه العمل إنّما يكون في محلّ الجزم مع التي تجزم، أمّا غير الجازمة فلا تعمل مع المُضارع الذي يُعرَب ولا يَبيْنُ عليه تأثير، فكيفَ بالماضي؟ وفي إعرابِ الجُملة الفعليّة (**ذَكَرَ...**) وجهان: أوّلهما: لا محلّ لها من الإعراب، أي: هي صلةٌ باعتبار (ما) حرفًا مصدريًّا، والأصلُ: كلُّ ذِكْرٍ، ثُمّ عُبّرَ عن معنى المصدر بـ (ما والفعل). وثانيهما: هي في محل خفضٍ، فتحتاجُ إلى تقدير عائد منها، أي: كلُّ وقتٍ ذَكَرَ فيه، هذا إذا عُدَّت (ما) اسم نكرة[2]، فالمعطوف يأخذُ حكم ما عُطِفَ عليه غالبًا، والجُملتان الواردتان في الحديث كذلك.

أمّا ما جاء خلافَ ما أثبتهُ النحاةُ فقولُ رسول الله صلّى الله عليه وآله: "**مَا مِنْ عَبْدٍ يُدْخِلُ عَلى أَهْلِ بَيْتِ مُؤْمِنٍ سُرُوْرًا إِلّا خَلَقَ اللهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ السُّرُوْرِ خَلْقًا يَجِيْئُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ شَدِيْدَةٌ يَقُوْلُ: يَا وَلِيَّ اللهِ لا تَخَفْ، فَيَقُوْلُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللهُ؟ .... فَيَقُوْلُ: أَنَا السُّرُوْرُ الّذي أَدْخَلْتَ عَلى آلِ فُلَانٍ**"[3]. وردت الأداة "**كُلَّمَا**" في الحديث الشريف مصحوبة بفعليها، فشرطُها الفعل الماضي(**مَرَّتْ**) وهو لا يُنافي العادة، أمّا جوابها فهو الفعل المُضارع (**يقولُ**) وهذا الأمر لم يقل به أحد، وحتّى الذي ذكر مسألة تجويز المُخالفة بين فعلَي هذه الأداة رَدَّهُ – أي المضارع– إلى التأويل.

فمجيءُ الفعلين المُتخالفَين زمنًا بعد "كُلّما" لم يتطرّق إليه أكثر النحويين، والذاكر له منعهُ

---

(1) ثواب الأعمال: 533- 534.

(2) مغني اللبيب: 366.

(3) ثواب الأعمال: 413.

أو أوّلَهُ، قال أبو حيّان عَقِبَ اشتراطه الماضيين بعد "**كُلَّمَا**" : ((ومن ادّعى غير هذا من التركيب، يحتاج إلى أن يستدلّ بسماعٍ من العرب، فأمّا قوله:

وَقَــوْلِي كلّمــا جَشَــأت وجَاشَــت مَكَانــك تُحمَــدي أَو تســتريحي

فَمُتأوَّل))[1].

وبما أنّ التخالُفَ ورد وجرى على لسان خير العرب وأفصحهم، إذ هو لا ينطقُ عن الهوى، فإنّه على أقلّ التقادير جائزٌ، ولا يمكنُ إقصاؤه أو نكرانه أو تجاهله.

ولِدَفع التطويل وتجنُّب الإسهاب، صُرِفَ النظر من إعادة ما هو مذكور، إذ إنّ "كُلّما" في هذا الحديث دالّة –أيضًا– على معنى الشرط، والتكرار كما تقدّم شرحه، ولا طائلَ من الإلحاح في تفسير معناه؛ لأنّ أحاديث هذه الأداة أدّت معاني مُتقاربة بسياقاتٍ مُتعدّدة، فحديثُها عن المُستقبل من مثل القيامة وحلول المصائب المستقبليّة، أجاركم الله وإيانا منها.

---

[1] ارتشاف الضرب: 3/ 102- 103، ويُنظر: مغني اللبيب: 368. والبيت لعمرو بن الإطنابة. يُنظر: الخصائص: 3/ 37، وشرح شذور الذهب (لابن هشام): 447.

الفصل الثالث

صُورُ الشرط والجزاء والعطفُ عليهما

المبحث الأول

صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا

صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا

سبق الحديث عن معنى الشرط وماهيّته، وأركان جُملته، وكذا الأدوات الشرطية وما يقتضيه السياق الشرطي من عناصر (أداة، فعل الشرط جواب الشرط)، فقد اشترط النحاة أن تكون الجملة الشرطيّة مُشتملة على العناصر الثلاثة في أعلاه، ولا فرقَ من كون الشرط عاملًا في الفعل والجواب أو لا، وبعبارة أخرى: مهما كان تأثيرُ الأداة الشرطيّة –جازمة كانت أو غير ذلك– على طرفيها فإنّها لا بُدّ لها من شيئين (فعل الشرط أو الشرط، وجواب الشرط أو الجزاء)، إذ ((لابد لأداة المجازاة من فعل يليها يسمى شرطا، وفعل بعده –أو ما يقوم مقامه– يسمى جوابا وجزاء))[1]، فهُم بهذا يشترطون أن يكون فعل الشرط أو الشرط وجوابه أو جزاؤه جملتين فعليّتين فتعلّق إحداهما بالأخرى، إذ تقوم بربط كل واحدة منهما بمثيلتها ولا تنفرد إحداهما عن الأخرى، وإنّما وجّب بعضهم أن تكون الجملتان المعنيّتان فعليتين؛ لأنّ الشرط إنّما يكون بما ليس في الوجود[2]، ومُحتملٌ أن يقع أو لا وأن يوجَدَ أو لا، والأسماء ثابتة موجودة، فلا يصحُّ تعليق وجود غيرها على وجودها[3].

ثُمّ إنّ الشرط هو علّة وسبب لوجود الجزاء، ولا تكونُ الأسباب بالجوامد، بل تكون بالأعراض والأفعال، وأمّا أصلُ الجزاء فيكون بالفعل أيضًا[4]؛ لأنّه شيء موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه، والتي تحدث وتنقضي هي الأفعال، إذ يتوقف وجود بعضها على وجود بعضها الآخر، ولا سيّما إذا كان الفعل مجزومًا؛ لأنّ المجزوم لا بُدّ له من أن يكون مرتبطًا بما قبله[5].

فمّما تقدّم يمكن القول بأنّ الطرف الأول –فعل الشرط– لا بُدّ أن يكون فعلًا على وجه الحصر، ولا ينوب منابه اسمٌ أو غيره، بينما هم في الجواب أو الجزاء يُجوّزون وقوع الفعل أو ما ينوب عنه، وسنقتصرُ في هذا المبحث على الخوض في طرفَي الشرط المُصدَرين بفعل؛ ذلك لأنّ التعمّق في أحوال طرفَي جملة الشرط يتطلّبُ فصلًا كاملًا رُبّما، لذا يمكن عرض

---

(1) شرح الكافية الشافية: 3/ 1584.

(2) يُنظر: شرح التسهيل: 3/ 66، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 400.

(3) يُنظر: شرح المفصّل: 8/ 284.

(4) يُنظر: الكتاب: 3/ 91، والمقتضب: 2/ 49.

(5) يُنظر: شرح المفصّل: 9/ 5.

الأنماط التي تأتي عليها الجملة الشرطيّة، وهذه الأنماط كالآتي:

أنماط الشرط والجواب:[1]

أوّلاً: جُملتان فعليتان: فإن كانتا فعليتين: فالأحسن أن يكونا مضارعَين؛ لظهور تأثير العمل فيهما، ثم أن يكونا ماضيَين؛ للمشاكلة في عدم التأثر نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: 7]، ثم أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عدم التأثر إلى التأثر، نحو: إن قام أقمْ، ثم أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهذا القسم أجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك[2]، وخصّه سيبويه والجمهور بالضرورة، كما يجب استقبالهما لأن أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال وتخلص المضارع له.

فإن دخلت الفاء على الثانية كانت في موضع الجزم[3]، وانجزم الفعل الأول إن كان مضارعاً، وإن كان ماضياً كان في موضع الجزم.

وإن كانا ماضيَين فهُما في موضع جزم.

وإن كانا مضارعَين جزمتهما، إلّا أن تدخل الفاء على الثاني، فإنّك ترفعه، ولا يرتفع بغير الفاء إلّا ضرورةً.

وإن كان أحدهما ماضياً، والآخر مضارعاً، قدّمتَ الماضي ويكون في موضع الجزم، وأخّرتَ المضارع، ويجوز فيه الجزم والرفع، والجزم أحسن، فإن دخلت عليه الفاء لم يجز إلّا الرفع.

ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلّا في الضرورة.

ثانياً: جُملتان: إحداهما فعليّة، والأخرى اسميّة، جعلتَ الاسميّة جواباً، ولَزِمَ إدخال "الفاء" أو "إذن" عليها، ولا يجوز حذف الفاء إلّا في الضرورة.

---

(1) يُنظر: المُقرّب: 350- 352، والتوطئة: 150- 151، والمحصول في شرح الفصول (شرح أصول ابن مُعطٍ في النحو)، لابن إياز (ت 681هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط1، 1431هـ- 2010م، 2/ 639، وهمع الهوامع: 2/ 551.

(2) قال ابن مالك: ((وأكثر النحويين يخصون الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك؛ لأن "النبي -ﷺ- قال: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"")). شرح الكافية الشافية: 3/ 1586.

(3) شريطة أن تكون الثانية: أمراً، أو نهياً، أو دُعاءً، أو استفهاماً، أو فعلاً قد دخلت عليه السين، أو سوف، أو ما، أو أن، أو غير ذلك. يُنظر: المقرّب: 351.

شروط فعل الشرط:

لفعل الشرط شروطٌ ستّة[1]، هي:

1- أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: "إنْ نامَ زيدٌ أمسِ أقُمْ معك"، فرأيُ أغلب النحويين أنّ الشرطَ يُفيدُ الاستقبال وإن كان فعله ماضيًا؛ لأنّ أدوات الشرط تقلبُ المضيّ إلى الاستقبال، مثلُ قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُم فَٱقۡتُلُوهُم﴾ [سورة البقرة: 191]، فلا يُفيدُ الشرط المضيّ، والوارد من ذلك مؤول. بينما ذهب الرضي بتجويزه بإيراد (كان) في الشرط بأن قالوا إذا وقعت كان شرطًا جاز فيها معنيان: فرض الوقوع، كقوله عزّ وجلّ: ﴿إِن كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمتَهُ﴾ [المائدة: 116]، وقوله ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُل فَصَدَقَت﴾ [يوسف: 26]، ومتحقّق الوقوع، نحو: زيدٌ وإن كان غنيًّا إلّا أنّه بخيل، فهو لا يجزم بمضيّه لفظًا ومعنى. واحتجّ آخرون على المذهبين بأن قالوا يصحّ أن يأتي الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، واحتجّوا بالآيتين وقوله صلى الله عليه وآله لإحدى أزواجه: ((إن كُنْتِ ألمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه)) وهو ماضي المعنى قطعًا، ولا يمكن لعاقلٍ أن يقولَ إنّ الشرط ههنا للمستقبل. وهذا الرأيُ مقبولٌ لدى الباحث، إذ يمكن وقوع الشرط بصيغة الماضي لفظًا ومعنى من جهة، ومن أخرى: إنّ "إن" لا يقتصر استخدامها على المعاني المُحتملة أو المشكوك بوقوعها[2].

2- أن لا يكون طلبًا؛ فلا يجوز: "إن قُمْ" ولا "إنْ لِيَقُمْ" أو "إنْ لا يَقُمْ".

3- أن لا يكون جامدًا؛ فلا يجوز: "إنْ عسى" ولا "إنْ ليسَ".

4- أن لا يكون مقرونًا بتنفيس؛ فلا يجوز: "إنْ سوفَ يَقُمْ".

5- أن لا يكون مقرونًا بـ "قد"؛ فلا يجوز: "إنْ قد قام زيدٌ" ولا "إنْ قد يَقُمْ".

6- أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي؛ فلا يجوز: "إنْ لمّا يقُمْ" ولا " إنْ لن يقُمْ"، ويُستثنى من ذلك "لَمْ و لا"؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَه﴾ [المائدة: 67] وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 73].

---

(1) يُنظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): 448- 450.

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 293، وبدائع الفوائد: 1/ 45، والكليّات: 78، والتصريح: 2/ 249، وحاشية الخضري: 2/ 122، وحاشية الصبّان: 4/ 16، ومعاني النحو: 3/ 54- 55.

وقد رتّب النحويّون تلك الأنماط التركيبيّة المبدوءة بفعل حسب كثرتها وفصاحتها، على النحو الآتي:

أوّلًا: أن يكون فعل الشرط مُضارعًا، والجوابُ مُضارعًا:

تتنوّع أنماط الفعلين وصورهما في التركيب الشرطي وتتعدّد، فقد يأتي فعل الشرط وجوابه مُضارعَين، فيكون حكمهما الجزم بحسب ما يُجزَمان به، إذ ذهب بعض النحاة إلى أنّ هذا النمط هو أصل التركيب الشرطي، بينما ذهب آخرون إلى المُطابقة بين الفعلين، إن كان مضارعًا فمضارع، وإن كان ماضيًا فماضٍ، من غير اشتراطٍ أو ترجيح كفّة على أخرى، وسيأتي تفصيلُ ذلك.

قال سيبويه: ((فإذا قلت: إن تفعل فأحسنُ الكلام أن يكون الجواب أفعل؛ لأنه نظيره من الفعل))[1]، إذ نلمسُ من قوله هذا تفضيلَهُ المطابقة بين فعلَي الشرط والجزاء، وهو يعزو سبب ذلك التفضيل إلى حُسنِ الإتيان بالمُتناظرَين، لا أنّ هذا التناظر هو الأفصح أو الأكثر. بينما ذهب بعض النحويين إلى أنّ هذا التركيب –المضارعَين– هو الأصل[2]؛ وذلك لمطابقة اللفظ للمعنى، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ الاستقصاء في كتاب ثواب الأعمال الحاوي على مئات الأحاديث المرويّة عن النبي صلّى الله عليه وآله ومرورًا بمرويّات عترته الطاهرة، والذين لا يختلف في فصاحتهم اثنان، كشف لنا أنّ الغالبَ في فعلي الشرط والجواب كونهما ماضيين، بل إنّ المضارعين كان وقوعهما نادرًا أو يكاد أن يكون معدومًا، وبما أنّ المعنى مع الأدوات الشرطيّة على نيّة الاستقبال، فالمطابقة هي الأَوْلى[3]، والأحسن[4]، والأكثر ورودًا[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: 284]، وعلّلوا ذلك بأن قالوا وإنّما صار هذا التركيب هو الأصل في هذا الباب؛ ذلك لأنّ الشرط يُعربُهُ ولا يُعرَبُ إلّا المضارع[6].

---

(1) الكتاب: 3/ 91.

(2) يُنظر: المقتضب: 2/ 59، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1102.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 116، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 6/ 127.

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1886.

(5) يُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4406.

(6) يُنظر: المقتضب: 2/ 49.

فإذا جاء فعل الشرط وجوابه على صيغة المضارع فلا بُدّ من الجزم[1]؛ ((لأنّ العامل دخل على ما يقبل عمله، ولا مانع منه، فجَزم كحرف الجرّ إذا دخل على الاسم الصحيح المتصرّف))[2]، ولأنّ أدوات الجزم ((تصحبُ المضارع أكثر ممّا تصحبُ الماضي، فلمّا غُلّبَ استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لازمه واختصّ به فقبلت أن تُؤثّر فيه وتعمل فعملَتْ الجزم؛ لأنّه أخفّ))[3]. وهذا التعليل نراهُ غير مُناسبٍ؛ لأنّ ما ورد في كتاب ثواب الأعمال من أحاديث كانت في الأعمّ الأغلب واردة بصيغة الماضيين.

ثانيًا: أن يكونا ماضيين:

والفعلان في جُملة الشرط يأتيان ماضيين، وهذان الماضيان بدورهما تتعدّد أنماطهما، فقد ذكر النحويّون أنّ هذا التركيب يردُ على أوجُهٍ، وهي:

1- أن يكونا ماضيين في اللفظ:

والمُرادُ بهما هما الفعلان الماضيان الاعتياديّان، جاء في كتاب سيبويه: ((إذا قال: إن فعلتَ فأحسنُ الكلام أن تقولَ: فعلتُ؛ لأنّه مثله))[4]؛ إذ من الجائز وقوعُ الفعل الماضي موقع المستقبل في الجزاء، كما جاز وقوعه موقعه في الشرط؛ لأنّ الحرف الشرطي يقلب المعنى إلى الاستقبال، قال سيبويه: ((ولا يجوز فعلْتُ في موضع أفعلُ إلّا في مجازاة، نحو: إنْ فعلتَ فعلتُ))[5]، ومعناه: إنْ فعَلْتَ أفعَلْ، فوقوع الماضي لفظًا المستقبل معنىً جائزٌ في الجزاء دون غيره.

وعند ورود فعلي الشرط والجواب بالمُضيّ فإنّهما لا يستبينُ الإعرابُ فيهما؛ ((لأنّ الماضي مبنيّ، وهُما في الموضع مجزومان بمنزلة الاسم المبني إذا دخل حرفُ الجرّ عليه، كقوله

---

(1) يُنظر: شرح الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تح ودراسة: د. خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط10، 1432هـ- 2011م، 216.

(2) توجيه اللمع: 376، ويُنظر: المحصول في شرح الفصول: 2/ 639.

(3) شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4321.

(4) الكتاب: 3/ 91- 92.

(5) الكتاب: 3/ 55، ويُنظر: المقتضب: 2/ 50، والإغفال، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، تح وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ- 2003م، 2/ 510، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع السبتي (ت688هـ)، تح ودراسة : د. عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان، ط 1، 1407ه -1986م، 1/ 241.

تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: 4]))[1]، إلّا أنّهما من حيث المعنى قد انقلبا إلى معنى الاستقبال بعد ما كانا ماضيين معنىً، فإن قيل: كيف حَوَّلَت الأداة الشرطيّة معنى الفعل الماضي من أصله إلى المُستقبل؟ والجوابُ: أنّ ((الحروف تفعل ذلك لما تُدخِلُ له من المعاني، ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ يذهبُ يا فتى، فيكون لغير الماضي؛ فإنْ قُلتَ: لم يذهبْ زيدٌ كان بـ (لم) نفيًا لما مضى، وصار معناهُ: لم يذهبْ زيدٌ أمس، واستحال: لم يذهبْ زيدٌ غدًا))[2]؛ فعلى هذا يكون المعنى: من يفعل كذا يُجزَ بكذا، فصحيحٌ أنّ اللفظ في الفعلين هو ماضٍ، لكن معناهما أفادَ المُستقبل والفضلُ يرجعُ لأداة الشرط؛ فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان[3]، فبمجرّد الاستغناء عن الأداة الشرطيّة يرجع معنى الفعلين الماضيين كما كان قبل دخولها.

وقد يسألُ أحدهم لِمَ يُؤتى بالفعلين الماضيين دون المُضارعين اللذين هُما رُبّما أولى بالمجيء في مثل هذه التراكيب؟ أُجيبَ: قد جيءَ ((بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع؛ وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتّى كأنّ هذا قد وقع واستقرّ لا أنّه مُتوَقّعُ مُترَقّبٌ))[4]، فيُفْهَمُ من قول ابن جنّي أنّكَ إذا أردتَ أن تُؤكّدَ للمُتلقّي وقوع ذلك الشرط جئت بالماضي؛ كونه مُتحقّق عكس المضارع الذي اكتسب تسميته من مُضارعته الأسماء في إعرابها وصفاتها، ولمّا كان الجوابُ مرتبطًا بالشرط مُعتمدًا عليه، وأنّه لا مَناصَ من وقوعه عند وقوع الشرط جيء بالماضي ((تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له، أي: إنّ هذا وعدٌ مَوفيٌّ به لا محالة؛ كما أنّ الماضي واجبٌ ثابتٌ لا محالة))[5]، كذلك: ((وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثاراً للخفة... ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة –وإن كان مستقبلًا– فإنّه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأنّ الجواب لا يقع إلّا بعده مُترتّبًا عليه، نحو

---

(1) توجيه اللمع: 376.

(2) المقتضب: 2/ 50.

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 352.

(4) الخصائص: 3/ 105.

(5) الخصائص: 3/ 331، ويُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 6/ 127.

قولك: " إن قام زيد غداً قام عمرو بعده "، فصار " قيام زيد غداً " بالإضافة إلى " قيام عمرو " ماضياً))[1].

وكذلك جاؤوا بالفعل الماضي عوضًا عن المضارع؛ ((تأكيدًا للجزاء وتحقيقًا؛ لأنّ الثاني لا يقع إلّا بعد الأوّل، مع ما أمِنوا من اللبس حيث حصّنت حروف المجازاة المعنى، وقلعت الإشكال))[2]، ولإظهار الرغبة في وقوع ذلك الشرط، أي: إنّ المتكلّم يُنزلُ غير الحاصل منزلَ الحاصل؛ ((لأجل إظهاره الرغبة في وقوع ذلك الشرط))[3].

2- أن يكونا ماضيين في المعنى:

إنّ الماضي في معنىً لا لفظًا هو المضارع الذي الداخلة عليه (لم)، نحو قولك: لم يفعلْ، والذي يُدلّل على أنّه ماضٍ في المعنى أنّك تقول: لم يقُمْ زيدٌ أمسِ، فتجعله مقرونًا بالزمان الماضي، ولو كان المعنى مثل اللفظ لم يجز، كما لا يجوز: يقومُ زيدٌ أمسِ[4].

فإذا دخلت (لم) على الفعل المضارع كانت معه كالشيء الواحد؛ لذلك جاز وقوعها معه شرطًا وجزاءً[5].

قال ابن الخشّاب (ت 568هـ): ((ولاتّصال (لم) بما تنفيه وكونها معه كالشيء الواحد وقعت معه شرطًا وجزاءً كما يقع الفعل المفرد من حرف يدخل عليه شرطًا وجزاءً؛ وذلك حين تقول: إنْ لم تقُمْ لم أقُم، فالأَوْلى مع فعلها شرطٌ، والثانية مع فعلها جزاءٌ، وكلا الحرفين مع منفيّه في موضع جزم بـ (إنْ)؛ فهذا كما تقول: إنْ تقُمْ أقُمْ))[6].

وجاء في الفاخر: ((إنّ (لم) ترُدُّ المضارعَ إلى معنى المضيّ ...فإنْ دخل حرف الشرط على (لم) أقرَّ معنى الاستقبال فيه، وبقيت (لم) للنفي فقط، ولو بقي معنى المضيّ لم يبقَ لـ (إنْ) معنى؛ لأنّ الشرط لا يكون إلّا في المستقبل، فلو لم يبقَ الاستقبال لَبطَلَ حكمها

---

(1) نتائج الفكر في النحو: 113.

(2) نتائج الفكر في النحو: 113.

(3) شرح المختصر على كتاب (تلخيص المفتاح للخطيب القزويني)، للتفتازاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار المجتبى، قم، ط1، 1434هـ، 2/ 139.

(4) يُنظر: توجيه اللمع: 101، ورصف المباني: 350.

(5) يُنظر: شرح الجُمل في النحو(للجرجاني): 218.

(6) المرتجل: 213.

بالكُليّة))[1]؛ وهذا معناه: إنّ (إنْ) حوّلت (لم) من أداة جزم ونفي وقلب إلى أداة جزم ونفي مُزيلةً معنى القلب الذي تؤدّيه هذه الأداة، إذ هي قبل اقترانها بالأداة الشرطيّة تقلب المضارع من الحال والاستقبال إلى المضيّ، فهي بذلك لا أثر لها في المضارع معنى عند دخول أداة الشرط عليها، أي: إنّها تصرفه للمضيّ.

ويبدو أنّ معنى المضيّ موجودٌ في ذلك المضارع المقرون بـ (لم) إلّا أنّ دخول الأداة الشرطيّة عليه هو الذي صرف معناه إلى المستقبل، إذ لم تُؤثّر الأداة الشرطيّة في (لم) معنى، فلو كانت الأداة كذلك لأثّرت في عمل (لم) في المضارع أيضًا، وبناءً على ذلك يكون الفعل مجزومًا بأداة الشرط لا بـ (لم)، وقد اتّفقّ النحويّون على مُخالفة هذا الكلام، إذ أقرّوا بأنّ الفعل المضارع المتّصل بـ (لم) والواقع بعد أداة الشرط مجزومٌ بـ (لم) لا بالأداة، قال السهيلي: ((ومن أجل ما ذكرناهُ من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي، جاز وقوع (لم) الجازمة بعد (إنْ) وهما جازمتان، ولا يجتمعُ جازمان كما لا يجتمعُ في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفضٍ ولا نصب، ولكن لمّا كان الفعل بعدها ماضيًا في المعنى، وكانت متّصلة به حتّى كأنّ صيغته صيغة الماضي؛ لقوّة الدلالة عليه بـ (لم) جاز وقوعه بعد (إنْ) فكان العمل والجزم بحرف (لم)؛ لأنّه أقربُ إلى الفعل وألصَقُ، وكان المعنى في الاستقبال بحرف (إنْ)؛ لأنّها أولى وأسبق، ولم يُنكَر إلغاءُ (إنْ) ههنا، إذ ما بعدها في حُكم صيغة الماضي، كما لا يُنكَرُ إلغاؤها إذا لم يكن بعدها لم))[2].

3- أن يكون فعل الشرط ماضيًا في اللفظ وجوابه ماضيًا في المعنى:

إذا جيء بالشرط والجواب على هيأة الفعلين جاز أن يكون الشرط ماضيًا في اللفظ والجواب ماضيًا في المعنى، نحو: إن قمْتَ لم أقمْ[3].

إنّما يُجاءُ بفعل الشرط ماضيًا إظهارًا للرغبة في وقوعه[4].

4- أن يكون فعل الشرط ماضيًا في المعنى وجوابه ماضيًا في اللفظ:

---

(1) الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر، لمحمد البعلي (ت709هـ)، تح: د. ممدوح محمد خسارة، الكويت، ط1، 1403هـ-2002م، 2/ 567.

(2) نتائج الفكر في النحو: 116، ويُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 6/ 128.

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1886، وشرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4405- 4406.

(4) يُنظر: شرح مختصر المعاني: 143.

ثالثًا: أن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مُضارعًا:

إذا جاء فعل الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا جاز في المُضارع إعرابان: الجزم والرفع[1]، إذ اختلفوا في سبب ذلك الرفع على مذاهب:

فسيبويه رفعه على نيّة التقديم والتأخير، فقال: ((وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني. قال زهير:

وإن أتـــاه خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ يقـولُ لا غائـبٌ مـالي ولا حَـرِمُ))[2]

((فإنه رفع (يقولُ) ولم يجعله للشرط في اللفظ، وجعله في تقدير التقديم، كأنه قال: يقول: لا غائبٌ مالي إنْ أتاه خليلُ))[3]، فعلى هذا التقدير يكون جواب الشرط بـ (إن) محذوفًا على نيّة تقدير تقديمه، ولو قُدّرَ أنّه نفس الجواب لوجب فيه الجزم[4]، وقيل: هو دليل الجواب لا عينه؛ لذلك لم ينجزم.[5]

أمّا المبرّد والكوفيّون فيجعلونه هو الجواب، ويرفعونه على إرادة تقدير الفاء قبله[6].

بينما ذهب أصحاب المذهب الثالث إلى أنّ أداة الشرط لمّا لم يظهر لها تأثير في فعل الشرط لمُضيّه لم تجزم الجواب، فالفعل المضارع على مذهبهم هو الجواب للشرط لا الدليل عليه كما ذهب إلى ذلك ابن هشام، فهم بذلك ليسوا مع سيبويه على نيّة التقديم والتأخير، ولا يُقدّرون الفاء كمذهبَ المبرّد والكوفيين، قال عبد القاهر الجرجاني: ((أمّا الرفعُ فلأجل أنّ الجزاء تابعٌ للشرط، فلمّا لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيًا حُمِلَ الجوابُ عليه فلم يُجزَم، وتُرِكَ على أوّل أحواله، وهو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ مجزومٌ في المعنى))[7].

وجاء في الإنصاف: ((إنما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ، وفعل الشرط إذا كان ماضيًا نحو "إن قمت أقومُ" فإنه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط تُرِكَ

---

(1) يُنظر: المُفصّل: 439.

(2) الكتاب: 3/ 66. والبيت في ديوانه: 153.

(3) شرح أبيات سيبويه (لابن السيرافي): 2/ 94.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1589، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 6/ 133.

(5) يُنظر/ مغني اللبيب: 1/ 552.

(6) يُنظر: المقتضب: 2/ 71، وهمع الهوامع: 2/ 558.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1103- 1104، ويُنظر: توجيه اللمع: 377، والإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 244.

الجواب على أول أحواله وهو الرفع))[1].

ويبدو أنّ أكثر الآراء قبولًا وإقناعًا قول الرضي: ((والأَوْلى أن يُقال: تَغَيَّرَ عملُ (إنْ) وضعُفَت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلمّا لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء؛ فتكون الأداة جازمة لشيء واحد، وهو الشرط تقديرًا كما تجزم سائر الجوازم فعلًا واحدًا، كـ (لم) و(لمّا) و(لام الأمر) و(لاء النهي) ...فثبت أنّها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضيًا والجزاء مُضارعًا، وبكون الجواب مُقدَّمًا))[2].

فالمضارع ههنا مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى؛ لأنّه ((إذا حُكِمَ على الماضي بذلك إذا وقع كذا، فالمستقبلُ أوْلى))[3].

وفي أرجحيّة الرفع على الجزم فعدّهُ بعضهم أنّه أكثر من شريكه[4]، ووصفه جماعة بأنّه مُختارٌ كثير جائز[5]، وزعم آخرون أنّه أحسن من الجزم[6]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: 30]، فالفعلُ (تَوَدُّ) مرفوع مع أنّه مضارعٌ واقعٌ في جواب (ما) الشرطيّة؛ وسبب ذلك الرفع لأنّ شرطها (عَمِلَتْ) ماضٍ[7] .

وابن عصفور والمرادي وجماعة يرون بأنّ الجزمَ أحسن[8]، فيما كان الرفعُ لدى ابن يعيش ضعيفًا قبيحًا خاصًّا بضرورة الشعر، بل الوجهُ من الرفع هو إرادة تقدير الفاء في ذلك الفعل[9].

قال أبو حيّان الأندلسي: ((إذا كان فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجزاء مضارعًا، نحو: إنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو، فجزمه فصيحٌ، وزعم بعضهم أنّه لا يجيء في الكلام الفصيح إلّا مع كان، وظاهرُ كلام سيبويه ونصوص الجماعة على أنّ ذلك لا يختصّ بكان))[10].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 514، ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 402.

(2) شرح الرضي على الكافية: 5/ 119.

(3) المحصول في شرح الفصول: 2/ 639.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 118.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1589، والفاخر في شرح جُمل عبد القاهر: 2/ 580.، واللمحة في شرح الملحة: 2/ 874.

(6) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 874، وارتشاف الضرب: 4/ 1876.

(7) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (العكبري): 1/ 253.

(8) يُنظر: المُقرّب: 352، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: 3/ 1279.

(9) يُنظر: شرح المفصّل: 8/ 158.

(10) ارتشاف الضرب: 4/ 1876.

وقد ردَّ النحويّون مذهب سيبويه في رفع ذلك المضارع، فهو مردودٌ من جهة أنّ فعل الجواب ههنا في موضعه، أي: إنّه لا محذوفٌ ولا مُقدّم، فادّعاءُ كونه مقدّمًا إخراجٌ له عن موضعه، ودعوى لا دليل لها [1].

وأمّا مذهب أبي العبّاس المبرّد فقد ردّه جماعة أيضا؛ لأن حذف الفاء من الجزاء لا يكون إلّا في الشعر، قال الرضي: ((فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين: إمّا لكونه في نيّة التقديم، وإمّا لنيّة الفاء قبل الفعل، وفيه نظر؛ لأنّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة، وكلامُنا في حال السعة))[2].

رابعًا: أن يكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا:

أجاز الفرّاء هذا الوجه في الاختيار، وتبعه ابن مالك، إذ قال الفرّاء في معنى قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَآءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: 4]: ((قال: {فظلَّت} ولم يقل: (فتَظلّ) كمَا قَالَ: {ننزل} وذلك صواب: أن تعطف عَلَى مَجزوم الجَزاء بِـ(فَعَلَ)؛ لأنّ الجزاء يصلُحُ في موضعٍ: فَعَلَ يَفْعَلُ، وفي موضعٍ: يَفْعَلُ فَعَلَ))[3]، ((ولا يُعطَفُ على الشيء غالبًا إلّا ما يجوز أن يَحلَّ محلّه، وتقدير حلول (فظلّت) محل (ننزّلُ): إنْ نشأ ظلّت أعناقهم لِما نُنزّلُ خاضعين))[4].

فإذا كان الشرط والجواب أوّلهما مضارعًا وثانيهما ماضيًا حصلت الموافقة بينهما من وجه، والمخالفة من وجه، ((وتقديم الموافق أولى من تقديم المُخالِف؛ لأنّ المُخالِفَ نائبٌ عن غيره، والموافِق ليس نائبًا؛ ولأنّ المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمّا وُضعَ له، إذ هو لفظًا باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروفٌ عمّا وُضعَ له، إذ هو ماضي اللفظ مُستقبل المعنى))[5].

بينما لم يُجوّز أكثرَ النحويين هذا الوجه من التركيب[6]، وجماعةٌ قبّحوه[7]، وأخرى لم

---

(1) يُنظر: المقتضب: 2/ 69- 70، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 6/ 134.

(2) شرح الرضي على الكافية: 5/ 119.

(3) معاني القرآن (الفرّاء): 2/ 276.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 69، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1588.

(5) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 69- 70.

(6) يُنظر: المُرتجل: 220.

(7) يُنظر: علل النحو: 594، ونتائج الفكر في النحو: 114، وتوجيه اللمع: 377.

يستحسنوه[1]، ومنهم استضعفوه[2]، وخصّه أغلبهم بالضرورة[3]، والسبب في ذلك التوهين والتقبيح والتضعيف يرجع إلى أمرين: ((أحدهما: أنّ الشرط إذا كان مجزومًا لَزِمَ أن يكون جوابه كذلك؛ لأنّك إذا أعملته في الأوّل كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف؛ فتركُ إعماله في الثاني تراجُعٌ عمّا اعتزموه ... الثاني: أنّ (إنْ) إذا جزمت اقتضت مجزومًا بعدها؛ لأنّها بجزمها ما بعدها يظهر أنّها تجزم، وجزمها يتعلّق بفعلين، وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف جازم لا يُؤتى له بمجزوم))[4]. أي: كأنّها عُطّلت عن عملها بوقوع الماضي بينها والفعلَ الذي تعمل فيه.

وقولُ الأغلبيّة منهم رُبّما غير صحيح؛ إذ لا ينسجم والحديثَ المروي عن النبي صلّى الله عليه وآله: ((من يقم ليلة القدر ... غُفِرَ له ..))؛ لهذا فإنّ ((الصحيح الحكمُ بجوازه مُطلقًا))[5].

صُوَرُ الفعلَين الواقعَين شرطًا وجوابًا في كتاب ثواب الأعمال:

اختلف الفعلان الواقعان موقع الشرط أو الجواب في تراكيب وسياقات الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال، إذ حوت تلك السياقات والتراكيب أنماطًا مُتعدّدة، فلم يأتِ المُضارعان المُتماثلان مُطلقًا، بينما وَرَدَ التماثُلُ بين فعلي الشرط والجواب على نمط الفعلين الماضيين، فكانت هذه الصورة التركيبيّة قد مثّلت الأغلبية العظمى من الأمثلة الحديثيّة المُشار إليها، وبما أنّ جُلّ الكلام المذكور في كتاب الثواب موجّهٌ إلى العاقل المُتدبّر، فقد جاءت تلك الأحاديث مُخاطبةً إيّاه، حاثّةً شاحذةً هِممه إلى عمل الخيرات، وكأنّ أحاديث ثواب الأعمال وغيره على اختلاف موضوعاتها قد استُعمِلَ فيها الماضيان؛ إنباءً وإعلامًا بتحققها، وتفاؤلًا، وإظهارًا للرغبة في وقوعها[6]، ورُبّما كان إيرادُها بصيغة الماضيين؛ لتبعث الطمأنينة في نفوس المُتلقّين، ذلك أنّ الماضي يدلُّ على الثبوت أو

---

(1) يُنظر: شرح المفصّل: 8/ 285.

(2) يُنظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 67.

(3) يُنظر: شرح جُمل الزجاجي: 2/ 201، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1586.

(4) شرح المفصّل: 8/ 285، ويُنظر: المحصول في شرح الفصول: 2/ 640.

(5) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 67، ويُنظر: الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر: 2/ 575.

(6) يُنظر: شرح المختصر: 143.

ثبوت الوقوع وحتميّته عكس المُضارع الدالّ على الحركة في أعمّه الأغلب[1].

ثُمّ إنّ صيغة الماضيين نفسها تتعدّد، إذ وقعت التراكيب الشرطيّة الداخلة تحت هذا الباب متباينةً في اختلاف فعل شرطها وفعل الجواب، فمرّة وردت بالماضيين لفظًا ومعنى أو معنى، وثانيةً: كان فعل الشرط ماضيًا لفظًا وجوابه ماضيًا معنى، وثالثةً: عكس الثانية السابقة، ورابعةً: بالماضيين معنى دون لفظ، وقد أُشيرَ –كما مرّ– إلى معنى الماضي اللفظي والمعنوي على حدٍّ سواء، أمّا المُتخالفان زمنًا فقد وردا أيضًا في كتاب ثواب الأعمال بصورة أقلّ.

فمِن ورودهما ماضيين لفظًا ومعنى –والمقصود هنا بـ لفظًا: حروفًا وصيغةً، ومعنى: يعني دلالة الفعل، لا أنّه مضارع مجزوم بـ "لم"– قولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: **((مَنْ جَدَّدَ وُضُوءَهُ لِغَيْرِ صَلَاةٍ جَدَّدَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِغْفَارٍ))**[2]، وما رُوي عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: **((مَنْ لَقِيَ اللَّهَ مَكْفُوفاً مُحْتَسِباً مُوَالِياً لِآلِ مُحَمَّدٍ ص لَقِيَ اللَّهَ وَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ))**[3]، ففي هذا النمط من التركيب ورد الفعلان الماضيان متماثلين زمنًا وحروفًا، إذ نجدُ في المثالين بعد أداة الشرط الجازمة **(مَنْ)** فعلَي الشرط **(جَدَّدَ)** إذ هُما ماضيان تامّان مبنيّان للمعلوم ومُضيّهما لفظًا ومعنى قبل دخول الجازم، أمّا بعد دخوله تحوّل الماضي في المعنى إلى مستقبل المعنى[4]، وإعرابهما الجزمُ محلًّا لأنّهما مبنيّان[5]، أمّا جوابهما فهو مُتطابقٌ معهما في اللفظ والمعنى بل وحتى الإعراب والعمل، ورُبّما أفاد هذا التكرار في لفظ الفعل شيئًا من التوكيد للكلام عامّة، إذ يُشعِرُ ذلك الإتيانُ بلفظ الفعل الأول ومعناه بتحقّقه بلا شكّ.

والماضيان المتّفقان في المعنى المختلفان في اللفظ أو البناء مثل قول أبي عبد الله جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام: **((مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ عَقَّبَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ كُتِبَتَا لَهُ فِي عِلِّيِّينَ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعاً كُتِبَتْ لَهُ حِجَّةٌ مَبْرُورَةٌ))**[6]، كذلك ما رُوي عن أبي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قالَ: **((وَكَّلَ اللَّهُ بِقَبْرِ الْحُسَيْنِ ع أَرْبَعَةَ آلَافِ مَلَكٍ شُعْثٍ غُبْرٍ يَبْكُونَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**

---

(1) يُنظر: الخصائص: 3/ 105.

(2) ثواب الأعمال: 81.

(3) ثواب الأعمال: 142.

(4) يُنظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: 136..

(5) يُنظر: المقرّب: 351.

(6) ثواب الأعمال: 159.

فَمَنْ زَارَهُ عَارِفاً بِحَقِّهِ شَيَّعُوهُ حَتَّى يُبْلِغُوهُ مَأْمَنَهُ وَإِنْ مَرِضَ عَادُوهُ غُدْوَةً وَعَشِيّاً))[1]، فالحديثان المُتقدّمان ضَمّا أربعة تراكيب شرطيّة: نصفها بـ **(مَنْ)**، والباقي بـ **(إنْ)**، والأداتان جازمتان، وفعلُ الشرط في المواضع الأربعة ماضٍ تامّ مبني للمعلوم مجزوم على المحلّ[2] على أنّه فعل الشرط لـلأداة الجازمة، والأفعالُ هي **(صَلَّى)** في الحديث الأول بموضعين، و**(زَارَهُ)** و**(مَرِضَ)** في الثاني، أمّا جواب الشرط في الحديث الأول فمبنيّان للمجهول **(كُتِبَتَا)** و**(كُتِبَتْ)**، وفي الثاني مبنيان للمعلوم وعلى الضم؛ للحوق ضمير الجماعة بهما، ومتّصل بهما أيضًا ضمير النصب (الهاء) وهو مفعول به، والأفعال الماضية الأربعة الواقعة في جواب الشرط كلّها في محل جزم جواب الشرط[3]؛ كونها سُبقت بجازم وهي الأداة.

وأمّا المُتخالفان في مضيّهما فقد وردا في كتاب ثواب الأعمال، إذ جاء فعل الشرط ماضيًا لفظًا والجوابُ ماضيًا في المعنى، أي: إنّ الجواب مضارع مجزوم بـ "لم"، أو عكس هذا النمط من التركيب إذ يكون فعل الشرط ماضيًا معنى، وجوابه ماضي اللفظ.

ومن مصاديق ورود هذين التركيبين هي: الحديث المرويّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: **((مَنْ أَطْعَمَ مُسْلِماً حَتَّى يُشْبِعَهُ لَمْ يَدْرِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ))**[4]، وقول أبي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: **((مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عِنْدَ مَنَامِهِ لَمْ يَخَفِ الْفَالِجَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَمَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذُو حُمَةٍ))**[5]، وما ورد عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أنّه قَالَ: **((مَنْ لَمْ يَسْتَحْيِ مِنْ طَلَبِ الْمَعَاشِ خَفَّتْ مَؤُونَتُهُ وَرَخِيَ بَالُهُ وَنُعِّمَ عِيَالُهُ))**[6]، فالأحاديث المتقدّمة ضمّت تراكيبًا شرطيّة متمثّلة بوقوع الأداة **(مَنْ)** في صدر التركيب، ومن ثُمّ جاءت أفعال الشرط في الحديثين الأوّلَين **(أَطْعَمَ)** و**(قَرَأَ)** **(قَرَأَهَا)** ماضية تامّة مبنية للمعلوم على الفتح في محل جزم على موقع فعل الشرط[7]، وهي ماضية لفظًا، بينما ورد جوابها ماضي المعنى **(لَمْ يَدْرِ أَحَدٌ..)**

---

(1) ثواب الأعمال: 262.

(2) ينظر: شرح الجُمل في النحو (للجرجاني): 226

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (الشاطبي): 6/ 117

(4) ثواب الأعمال: 380.

(5) ثواب الأعمال: 305.

(6) ثواب الأعمال: 456.

(7) يُنظر: المحصول في شرح الفصول: 2/ 639.

و(**لَمْ يَخَفِ..**) و(**لَمْ يَضُرَّهُ..**) لم + المضارع المجزوم بها لا باسم الشرط[1]، وحرف النفي وفعله الذي بعده أو جُملته حكمه الجزم محلّاً على أنّه واقعٌ موقع جواب الشرط الجازم، أمّا في الحديث الثالث فقد قُلبَت الصورة التركيبية للجملة الشرطيّة فوقع ماضي المعنى أوّلًا، بينما أُخّرَ الماضي لفظًا، والتركيبُ متكوّنٌ من الأداة الجازمة (**مَنْ**)، بينما وقع بعدها المضارع المسبوق بـ "لم" المجزوم بها لا بأداة الشرط (**لَمْ يَسْتَحْيِ...**)، وهُما جميعًا مجزومان على المحلّ، إذ يشغلان موقع فعل الشرط المجزوم بالأداة العاملة، والظاهر أنّ أصل الفعل هو (استحيا، يستحيي، استحيٍ) وليس (استحى، يستحي، استحِ)، إذ لو كان على بناء الثاني لحُذفت الياء؛ لأنّ الأداة "لم" تجزم المضارع المعتلّ الآخِر بقطعها حرفه الأخير العليل، أمّا في الحديث السالف فلم تُحذَف الياء منه، أمّا جواب الشرط لهذا الحديث فهو الفعل الماضي التام المبني للمعلوم (**خَفَّتْ**) وهو في موضع الجزم على موقعيّة جواب الشرط.

وبعد الحديث عن أنماط التركيب الشرطي في حالة التماثل الزمني، يأتي الكلام عن الفعلين المُختلفَين زمنًا الواقعين في سياق الشرط، أي: إنّ هذا التركيب مُكوَّنٌ من (فعل الشرط ماضٍ + الجواب مُضارع) أو التركيب المعكوس منه، ورجوعًا إلى أحاديث كتاب ثواب الأعمال نجدُ أنّ هذا التخالف في زمن الفعلين واردٌ لكن ليس على كثرة وشيوع، بل التماثل أكثر وأكبر.

وممّا ورد على هذه الشاكلة من البناء التركيبي للشرط قول أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ((**مَنْ أَذَّنَ عِشْرِينَ سَنَةً مُحْتَسِباً يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَمَدَّ صَوْتِهِ فِي السَّمَاءِ وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ سَمِعَهُ وَلَهُ بِكُلِّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ فِي مَسْجِدِهِ سَهْمٌ وَلَهُ مِنْ كُلِّ مَنْ يُصَلِّي بِصَوْتِهِ حَسَنَةٌ**))[2]، وما رُويَ عَنْهُ عليه السلام أيضًا، قولُهُ: ((**مَنْ أَشْبَعَ أَرْبَعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، تَعْدِلُ مُحَرَّرَةً مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ ع**))[3]، ففي النصّين السالفين جاء الشرط بـ (**مَنْ**) الجازمة، فيما كان فعلا الشرط للأداة هما (**أَذَّنَ**) و(**أَشْبَعَ**) الماضيين المبنيين للمعلوم التامّين، إذ هُما مبنيّان على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجوابُهما –على التوالي– المضارعان غير المسبوقين بحرف نفي "لم" (**يَغْفِرُ اللَّهُ..**) و(**تَعْدِلُ مُحَرَّرَةً..**)، وحكم المضارعين هنا إعرابًا حُكمان: الرفع

---

(1) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 52.

(2) ثواب الأعمال: 121.

(3) ثواب الأعمال: 381.

أو الجزم[1]، فلو نظرنا في الحديث الأوّل نجدُ أنّ جواب الشرط مُضارعٌ مرفوع بالضمّة الظاهرة، ليس هذا فحسب بل إنّه عُطِفَ عليه فعلٌ مضارعٌ **(يُصَدِّقُه..)** أيضًا، والمذهبان اللذان أجازا الرفع في مثل هذا الفعل إمّا بتقدير التقديم والتأخير[2] أو قدّروا الفاء في ذلك المضارع[3]، فعلى الأوّل يكون الكلام: **يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ مَدّ... وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ... مَنْ أَذَّنَ عِشْرِينَ سَنَةً مُحْتَسِباً**، وهذ لا يخفى بُطلانه؛ لأنّه إذا كان الجواب للشرط (المضارع) مُقدّمًا فما المانع من أن يُجزَم؟ فيُقال: (يغفرْ) والمعطوف عليه والمُشارِكه الحكمَ (يُصدّقْهُ)، فيتّضح بهذا فساد هذا التقدير. أمّا الآخَر فقد أُوِّلَ على حذف الفاء من الجواب، فيكون التقدير: **مَنْ أَذَّنَ عِشْرِينَ سَنَةً مُحْتَسِباً فَيَغْفِرُ اللَّهُ** ..، وهذا فيه نظر؛ لأن حذف الفاء خاصٌ بالضرورة، ولا اضطرارَ ههنا إنّما الكلام في سعته[4].

والظاهرُ أنّ المُضارع الواقع في الجواب الشرطيّ –كالمثال المتقدّم– مرفوعٌ بكفّة راجحة وقوّة ظاهرة، وقد يُجزَم أحيانًا وهو ليس بخطأ بل جائز؛ لأنّ الأداة الشرطيّة عند دخولها الماضي قد حُجبت كثيرًا عن صاحبها المضارع، فلم تعمل فيه وتؤثّر كما هو الغالب[5].

أمّا المثال الثاني فلا يختلف كثيرًا عن سابقه، وقد عرفنا فعل شرطه والأداة، وبالنسبة لجوابه فهو المضارع **(تَعْدِلُ)** الذي يصعب رُبّما تأويله على التقديم والتأخير أو الفاء؛ لأنّ الكلام يُنبئُ عن محذوف مُقدّر، وكأنّ التقدير: إشباعُ أربعةٍ... يَعدلُ من الأجر تحرير رقبة من ولد إسماعيل، وعلى الرغم من إبدال تاء المضارعة ياءً فإنّ تأويله مُتكلَّف كما لا يخفى، وهو مرفوعٌ لفظًا مجزومٌ محلًّا على أنّه جواب الشرط[6].

والذي جاء من هذا التركيب مصحوبًا بأداةٍ غير جازمة ما ورد عن رسول الله صلّى الله عليه وآله في صيام شهر رمضان، قوله: **((... وَإِذَا كَانَ يَوْمَ سَادِسٍ وَعِشْرِينَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ بِالرَّحْمَةِ، فَيَغْفِرُ لَكُمُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا إِلَّا الدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ...))**[7]، وعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام،

---

(1) يُنظر: المُفصّل: 439.

(2) وهو مذهب سيبويه وتابعيه. يُنظر: الكتاب: 3/ 66.

(3) هذا مذهب الكوفيين والمبرد. يُنظر: همع الهوامع: 2/ 558.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 119.

(5) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 874.

(6) يُنظر: المحصول في شرح الفصول: 2/ 639.

(7) ثواب الأعمال: 221.

قوله: ((**لِلْمُصَلِّي ثَلَاثُ خِصَالٍ: إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ يَتَنَاثَرُ عَلَيْهِ الْبِرُّ مِنْ أَعْنَانِ السَّمَاءِ إِلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ، وَتَحُفُّ بِهِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ قَدَمَيْهِ إِلَى أَعْنَانِ السَّمَاءِ، وَمَلَكٌ يُنَادِي: أَيُّهَا الْمُصَلِّي، لَوْ تَعْلَمُ مَنْ تُنَاجِي مَا انْفَتَلْتَ**))[1]، فبالنظر إلى الأداة في الحديثين نُلاحظ أنّها جعلت الفعلين (**كان**) و(**قام**) فعلي شرطٍ لها، والفعلان ماضيان لكن الأوّل ناقص والثاني تامّ، ولا أظنّ أنّ (كان الناقصة) هنا تُفيدُ المُضيّ؛ ذلك لأنّ المُتحدّث في صدد الإخبارِ عمّا سيأخذ الصائمُ من أجرٍ إذا صام ذلك اليوم الذي لم يأتِ بعدُ، فمضيّه مُستَبعَد، وجواب الشرط في النصّين هما المضارعان (**يَنْظُرُ**) و(**يَتَنَاثَرُ**) المرفوعان بلا ريب؛ لأنّ أداة الشرط غير عاملة عادةً، أمّا من جانب الدلالة فيُتخيّل أنّ القائل قد استعمل المضارع في الجواب؛ لأنّه مُتجدّد الحدوث، إذ إنّ "إذا" قد أفادت التعبير عن الأزمنة الثلاثة وليس المستقبل وحده[2]، فيكون المعنى: إذا كان يوم سادس ... من رمضان في كلّ سنة ينظرُ...، وإذا قام .... يتناثرُ، وكأنّه أراد معنى "كُلّما" فجاء بـ "إذا عوضًا عنها.

وأمّا بالنسبة إلى التركيب المعكوس لهذا السابق، أي: فعل الشرط مُضارع، وجوابه ماضٍ، والذي خصّه النحويّون بالضرورة، فلم يرد في كتاب ثواب الأعمال.

---

[1] ثواب الأعمال: 131.

[2] يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 124.

المبحث الثاني

العطف على الشرط والجواب

العطف على الشرط

لعلَّ الأسلوبَ الشرطيّ هو من أكثرِ الأساليب في العربيَّةِ التي ينتابها التوسُّع؛ ويبدو أنّ سببَ ذلك هو معنى (التعليق) الذي يختصُّ به هذا الأسلوب، فالجوابُ –كما مرَّ– مُعلَّقٌ بفعلِ الشرط غالبًا، وقد أدّى هذا الترابطُ بين الشرطِ والجواب إلى التوسُّعِ في التركيب الشرطي، فمهما عطفنا من جُملٍ على فعلِ الشرطِ فالمعنى يبقى ناقصًا مفتقرًا للتمام ما لم يُؤتَ بجواب ذلك الشرط. ويَرِدُ التوسُّعُ في التركيب الشرطي على أشكالٍ مُتعدِّدةٍ، منها: دخولُ جملةٍ فعليَّةٍ على جملةِ الشرط من غيرِ عطف، كذلك عطفُ جملةٍ أو أكثر على جملةِ الشرط أو على جملة الجواب، ولم نتطرّق إلى كل أشكال التوسُّعِ الشرطيّ، وإنّما اقتصرنا هنا على العطف على فعلِ الشرط أو على جوابِهِ بصورتيه.

وظاهرةُ التوسُّعِ في التركيب الشرطي شائعةٌ كثيرةُ الاستعمالِ في لُغتنا العربيَّةِ، لاسيَّما في التنزيل العزيز، ومن شواهدها قولُهُ تعالى: ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۞ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۞ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۞ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۞ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ۞ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ۞ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ۞ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ۞ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ۞ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ**﴾ [التكوير: 1– 14]،فقد عُطِف بأكثر من جُملة مع أداتها على جملة الشرط ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثمَّ أُتِيَ بجوابٍ واحدٍ للجميع وهو قولُهُ: ﴿ **عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ**﴾ بعد هذه المساحة الكبيرة من القول، ويصلحُ هذا الجوابُ لأفعال الشرط المُتقدِّمة جميعًا[1]، و((هذا التنوُّعُ من الجُمَل يُصْطَلَحُ عليه بالجملةِ الطويلة، المُعقَّدة في تركيبِها، التي تكتنفُ جُمَلاً قصيرةً لها دورٌ في امتداد الجملةِ وإثارةِ التشوُّقِ لدى المُتلقّي، فلا يُمكِنُ اختصارُ هذه الجملة، ولا يمكنُ الاستغناءُ عن أيِّ جزءٍ من أجزائها، وإنَّ دورَ العطفِ جاء ليُعطِيَ صورةً جديدةً في

---

(1) ينظر: معاني القرآن (للفرّاء): 3/ 241، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (ت427هـ)، تح: ابن عاشور، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ -2002م، 10/ 140، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي (ت875هـ)، تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ، 5/ 557، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، للخطيب الشربيني (ت977هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، 1285 هـ، 8/ 270.

كُـلِّ مـرَّةٍ مـن صُـوَرِ القـدرةِ الإلهيَّـةِ العظيمـة المُتمثِّلـةِ بآيـاتِ الله وقدرتـه التـي لا تحـدُّها حـدود))[1]. ويشـتملُ هـذا المبحـث – علـى وفـق مَـا ورد فـي كتـاب ثـواب الأعمـال – علـى ثلاثـة أقسـام، وهـي: (العطـف علـى فعـل الشـرط، والعطـف علـى جوابـه غيـر المربـوط بالفـاء، والعطف على جوابه المربوط بالفاء).

أوّلًا: العطف على فعل الشرط:

يتضمّن هذا القسمُ عطف فعلٍ واحدٍ أو أكثر على فعل الشرط، فقد ذكر سيبويه مسألة العطف على فعلِ الشرط في باب ((ما يرتفعُ بين المُنجَزِمَيْنِ وينجَزِمُ بينهما))[2]، قائلًا: ((وأمَّا ما ينجزم بين المجزومين فقولُك: إنْ تأتني ثمَّ تسألْني أُعْطِكَ، وإنْ تأتِني فتسألْني أُعْطِكَ، وإنْ تأتِني وتسألْني أُعْطِكَ؛ وذلك لأنَّ هذه الحروف يُشرِكْنَ الآخرَ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ، وكذلك (أو) وما أشبَههنَّ))[3]. إذ تنوَّعتِ الأحرفُ العاطفةُ الواقعة قبل الأفعال المعطوفةِ على فعل الشرط فكانت (الواو، أو الفاء، أو ثُمّ). فإذا وقع المضارعُ المسبوق بـ(الواو أو بالفاء أو ثُمّ) بعد فعل الشرط فالوجهُ فيه الجزم، ويجوز النصبُ مع الفاء والواو، ويمتنع الرفع[4].

أمّا النصبُ فجائزٌ مع (الفاء والواو) بتقدير (أن) مُضمرة وجوبًا بعد الفاء والواو، قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله: إنْ تأتني فتحدثَني أحدثْك، وإنْ تأتني وتحدثَني أحدِّثْك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه... وإنما كان الجزم الوجه؛ لأنه إذا نَصَبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث))[5].

والنصب في توسُّط الفعل المضارع بين فعل الشرط وجوابه أمثلُ منه في مسألة التأخّر؛ لأنّ العطف فيها على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنهي[6].

---

(1) الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة دراسات نجفيَّة، سنة النشر: 1425هـ-2004م، 31.

(2) الكتاب: 3/ 85.

(3) الكتاب: 3/ 87- 88.

(4) يُنظر: الكتاب: 3/ 87- 88، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 118، وشرح التصريح على التوضيح: 4/ 196.

(5) الكتاب: 3/ 88، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1606.

(6) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: 4/ 197، وحاشية الصبّان: 4/ 36.

وأمّا الرفع مع (الفاء والواو) فيمتَنِع؛ وذلك لأنّ الاستئناف لا يصحُّ قبل الجواب، و((معنى الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف، وذلك لا يُنافي كون الواو عاطفة لجملةٍ اسميّة على فعليّة))[1].

ثُمّ إنّ بعضهم قال: ((ما المانعُ من الرفع وتكون الجملة معترضة))[2] بين الشرط وجزائه وإنْ صُدّرت بالفاء أو الواو[3]، ((وفي كلامهم إشارة إليه، فإنّهم إنّما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض؟))[4].

فإنْ فُرضَ الاعتراضُ بين الشرط والجواب، فإنّ الفعلين المقرونَين بالفاء أو الواو يبعد أن يكونا جملتين معترضتين؛ لأنّ ((الاعتراضية جيئت للفائدة الزائدة، حتى لو لم يُؤتَ بها لكان الكلامُ مُعتبَرًا بدونها))[5].

ومذهبُ الحيدرة اليمني[6] (ت599 هـ) وابن خروف[7] (ت 609 هـ) جواز الرفع مع الواو خاصّة على الحال.

العطف على فعل الشرط في كتاب ثواب الأعمال:

في كتاب ثواب الأعمال عُطِفَ على فعل الشرط بِجُمَلٍ عدّة، وبحروفِ عطفٍ مختلفة، ومن الأمثلة عليِ ذلك، العطفُ بالواوِ، وهي أكثرُ حروفِ العطفِ استعمالاً في هذه التراكيب؛ لأنَّها أمُّ حروفِ العطفِ هذا من جهة، ومِنْ جهةٍ أخرى فإنَّها تدُلُّ على معنى الاشتراك، وهذا المعنى يُناسبُ الحكمَ النحويَّ للجُملِ المعطوفةِ في فعل الشرط، من حيث إنَّ الجملَ المعطوفةَ في فعل الشرط مهما بلغ عددها تُشكّلُ بمجملها (جملة الشرط) .

ومِن تلك الأمثلة في العطف على فعل الشرط ما رُويَ عن أبي جعفرٍ عليه السلام في

---

(1) حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، يس بن زين العابدين العليمي الحمصي (ت 1061هـ)، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د. ت)، 4/ 198.

(2) حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: 4/ 198.

(3) يُنظر: حاشية الصبّان: 4/ 36.

(4) حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: 4/ 198.

(5) شرح قواعد الإعراب (الكافيجي): 163.

(6) يُنظر: كشف المشكل في النحو: 3/ 379.

(7) يُنظر: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: 4/ 198.

فضل شهر رمضان وثواب صيامه: ((**قَالَ: يَا جَابِرُ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَصَامَ نَهَارَهُ، وَقَامَ وِرْداً مِنْ لَيْلِهِ، وَحَفِظَ فَرْجَهُ وَلِسَانَهُ، وَغَضَّ بَصَرَهُ، وَكَفَّ أَذَاهُ، خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**))[1]. ففعلُ الشرط هو (**دَخَلَ**) وقد عُطِفَ عليه بخمسةٍ من الأفعال الماضية قبلَ مجيءِ جواب الشرط، وهي: (فَصَامَ نَهَارَهُ، وَقَامَ وِرْداً مِنْ لَيْلِهِ، وَحَفِظَ فَرْجَهُ وَلِسَانَهُ، وَغَضَّ بَصَرَهُ، وَكَفَّ أَذَاهُ)، فهذه الأفعال الواقعة في جُملٍ تامّة، والجُمَلُ كلّها واقعًا هي جملةٌ واحدةٌ في سياق التركيب الشرطي، والتي عبّرت عن فكرة الشرط، إذ كانت مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا فيما بينها، ويسند بعضها الآخر في المعنى، وإلى مثل هذا أشار الجرجاني في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾ [النساء: 112]، إذ يقول: ((الشرطُ، كما لا يخفى في مجموع الجملتين، لا في كلِّ واحدةٍ منهما على الانفراد، ولا في واحدةٍ دون الأخرى، لأنَّا إنْ قلنا: إنَّهُ في كُلِّ واحدةٍ منهما على الانفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطينِ اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلاّ جزاءٌ واحد))[2]. فالجُملُ مجتمعةً شكّلت جزءًا من جُملة الشرط، ومن ثُمّ يتعاضد الشرط والجواب فيؤدّيان الدلالة التامّة التي يفيدها الشرط.

كذلك لا يمكن أن نعدَّها جُملًا اعتراضيّة؛ لأنّ تحقق جواب الشرط رُبّما يعتمد على تحقّق كلّ ما عُطِفَ، أي: إنّ ((الشرط مجموع الجملتين لا إحداهما))[3]، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: 100]، فالحكم لم يتعلّق بالهجرة بمفردها، بل بها مقرونةً بإدراك الموت عليها[4].

فالشرط في كلامه عليه السلام شبيه من حيث المعنى بـ ((إنّ جاءك زيد وسلّم عليك فاعطه دينارًا أو درهمًا، فإنْ فعلهما أعطيته أحدهما، وإنْ اختلَّ أحدُهما لم تُعطه شيئًا))[5]؛ ومعناهُ أنّ الشرط ليس مكوّنًا من فعل واحد وإنّما من فعلين أو أكثر، وقامت أداة العطف

---

(1) ثواب الأعمال: 205.

(2) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ)، قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5 ، 2005م، 246 .

(3) نهاية الايجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي (ت606هـ)، تح: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر- بيروت، ط1، 1424هـ- 2004م، 203- 204.

(4) يُنظر: دلائل الإعجاز (تح: محمود محمد شاكر): 246، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 203.

(5) العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي (ت 684هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ- 2001م، 656، ويُنظر: شرح التسهيل (ناظر الجيش): 9/ 4426.

بإعطاء هذه الوظيفة المشتركة[1].

والحديثُ الشريف متضمّنٌ لأكثر من عاطف، فوردت (الفاء والواو) عاطفتين على فعل الشرط، وعلى الرغم من أنّ الأفعال الواردة في النصّ جميعها ماضية –لا يَبينُ إعرابُها– إلّا أنّنا نرجّح بترابُط تلك الصفات لتؤدّي على اجتماعها نتيجة ليست بالهيّنة، إذ ذيل الحديث: ((**قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا أَحْسَنَ هَذَا مِنْ حَدِيثٍ!! قَالَ: مَا أَشَدَّهَا مِنْ شَرْطٍ**))، فالنتيجة التي هي جواب الشرط (**خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**) ليست بالأمر البسيط ولا القليل؛ لذلك يُنهي الإمامُ الحديثَ بكلمة (شرط) إذ يُعبّرُ عن كل الكلام الماضي وكأنّه شرطٌ واحد؛ لأنّ مُؤدّاه واحد، والله أعلم.

ومنه قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله في فضل شهر رمضان: ((**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَخَتَمَهُ بِصَدَقَةٍ، وَغَدَا إِلَى الْمُصَلَّى بِغُسْلٍ، رَجَعَ مَغْفُوراً لَهُ**))[2]. من خلال النص المتقدّم نُلاحظ بأنّ الحديث الشريف عبارة عن تركيب شرطيّ يتضمّن الأداة العاملة الجازمة (مَنْ)، وفعل الشرط (صامَ) الماضي المجزوم محلًّا بأداة الجزم، وجُملتين فعليّتين معطوفتين على فعل الشرط هُما (وختمه..، وغدا...)، ومن ثَمّ ثالث أركان الجملة الشرطية الذي هو جواب الشرط (رجع...)، ومن خلال القراءة البسيطة للتركيب وما يمكن أن يحمل من معانٍ نجدُ أنّ فعل الشرط ومتعلّقاته يُمثّلُ (صيام الشهر)، وهذا الصيامُ لا يؤدّي بمُفرده – بحسب الحديث– إلى (الغُفران)، ولو أنّه يكفي لقال: من صام رمضان غُفِرَ له، لكن يبدو أنّ الجملتين المعطوفتين على فعل الشرط جُعلتا كالجزء منه –بل هما كذلك–، أي: إنّ صيام الشهر + ختمُهُ بالصدقة+ الذهاب إلى مكان العبادة بشرط الغُسل = العودة من ذلك المُصلّى بالغنيمة والفوز الكبير ألا وهو الغفران، إذ إنّ دلالة جواب الشرط وما أُتِيَ به من فعل تُنبئُ بأنّ الجزاء لن يتحقّق إلّا إذا تحقّق الشرط بما يحمله من جزئيّات، وأنّ الرجوع ضدّ الغدوّ، والذي لم يذهب كيف له أن يرجعَ؟! فالجُملةُ المعطوفة على فعل الشرط (وغدا..) كأنّها هي رابط التعليق الشرطي بين الشرط والجواب؛ لأنّها عاكست الجواب دلالةً، إذ استعمالُ (الطِباق) وهو ذكْرُ الشيء ونقيضه شائعٌ في العربية للربط بين المُتخالفَين أو المُتعاكسَين، فكأنّه تحتّم علينا الإتيان بهذه الجُملة لاستيفاء المعنى وعدم تشوّهه، إذ يُصبحُ التركيبُ بدونها ((من صام

---

[1] يُنظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: 403.

[2] ثواب الأعمال: 235.

رمضان وختمه بصدقة رجع مغفورًا له)) فما معناه؟! إذن هذه الجُملة هي جزءٌ أساسيّ ومهم في الحديث الشريف آنفًا.

وبناءً على هذا يمكن القول: إنّ الحُكمَ في مثل هذه الأمثلة على إعراب المعطوفَين على فعل الشرط في مثل هذه السياقات هو الجزم دون النصب، إذ لا بُدّ من مُعاملة ذينك الفعلين معاملة فعل الشرط بالجزم عطفًا على المحل؛ لأنّهما ماضيان.

ثانيًا: العطفُ على جواب الشرط الخالي من الفاء:

ويتضمن هذا القسمُ العطفَ على فعل جواب الشرط الخالي من الفاء، إذ تتعدّد أحكام الفعل المضارع المعطوف على فعل جواب الشرط المجزوم، فيحتمل الفعل المعطوف أوجُهًا ثلاثةٍ من الإعراب بحسب حروف العطف، فإذا وقع ذلك المضارع المقترن بـ (الواو أو الفاء) بعد جواب الشرط عطفًا جاز فيه ثلاثة أوجه:

الجزم، والرفع، والنصب[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: 284]، فقد قُرئ كلٌّ من: (فيغفر ويُعذّب) بالجزم والنصب والرفع[2].

وهذه الأحوال الثلاثة ليست مُتساوية من حيث القوّة والضعف والحُسن والقبول والاستساغة من قبل النحويين؛ فالجزم الذي هو الأصل والأكثرُ استعمالاً يتحقَّقُ باستعمال أيّ أداةٍ من أدواتِ العطف؛ لأنَّ الجواب إنْ كان مجزومًا فإنَّ أفضل وجوه المعطوف عليه هو الجزم، قال سيبويه: ((إن تأتني آتك فأحدثْك. هذا الوجه))[3].

أمّا النصبُ فيمكن تحقيقه باستعمال (الفاء، أو الواو)، وهو ضعيفٌ في ذلك المعطوف حسب ما وصفه سيبويه؛ لأنّه ليس في سياق نفي أو طلب، والمُسوّغُ في ذلك مشابهةُ الشرط

---

(1) ينظر: الجمل في النحو (للخليل): 195، والكتاب: 3/ 89- 90، والمقتضب 2/ 66 - 67، والمحلّى، لابن شقير، تح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1408هـ- 1987م، 172.

(2) يُنظر: المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تح: سبيع حمزة الحاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ- 1986م، 156.

(3) الكتاب: 3/ 89.

للاستفهام[1]، والنصبُ بالفاء والواو محمولٌ على تقدير (أنْ) مُضمرة وجوبًا، وهو أضعف الوجوه؛ إذ إنّ تقدير (أنْ) مضمرة بعد الواو هو دليل على أنّها ليست للعطف، بل هي للحال، والفعل المضارع بعدها في تقدير مبتدأ، وهذا المبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو أن تكون الواو بمعنى (مَعَ)[2].

لذلك جوّز ابن عصفور الوجوه الثلاثة مع الفاء فقط، واختار الجزم دون غيره مع الواو ومنع الآخرَين، إذ يقول: ((فإن عطفتَ على الجواب فلا بُدّ أنْ تعطفَ بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف؛ فإن عطفتَ بالفاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار (أنْ) وهو أضعف الوجوه. وإن عطفتَ بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوفِ إلّا الجزم، نحو: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو ويغضبْ بكرٌ))[3].

وثالث الوجوه وآخرها هو الرفع، ويتحقَّقُ بالحروف الثلاثة: (الواو)، و(الفاء)، و(ثمَّ)، ويكون الرفع على تقديرين: الأول: حملًا على الحاليَّة، والآخر: على الاستئناف[4].

ولو سلّمنا بقول من قال بجواز الرفع في الأفعال التي تُعطَفُ على جواب الشرط، لكانت الواو للاستئناف[5]، أو للحال على رأي المبرّد[6]، وبهذا فهي ليست بأداة عطفٍ مُطلقًا، وتقديرُهم يكونُ قد ناقض المعنى المقصود من العطف؛ لأنّ الواو في الجزم عطفًا قد أفادت الجمعيّة بين جواب الشرط وما عُطف عليه، فمتى ما تحقق الجوابُ تحقق ما عُطِفَ عليه جميعًا؛ وهذا لا يتحقّقُ فيها إنْ كانت بمعنى الاستئناف أو الحاليّة.

---

(1) يُنظر: الكتاب: 3/ 92، ومعاني القرآن، للأخفش (ت 215هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1431هـ- 2010م، 1/ 66.

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 69- 70.

(3) شرح جُمل الزجاجي: 2/ 205.

(4) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 1/ 206، والمقتضب: 2/ 66، والمفصّل: 339، وشرح المفصّل: 7/ 297.

(5) يُنظر: وشرح المفصّل: 7/ 297.

(6) يُنظر: المقتضب: 2/ 67.

العطفُ على جواب الشرط الخالي من الفاء في كتاب ثواب الأعمال:

ورد هذا النمط بكثرة في كتاب ثواب الأعمال، إذ إنّ جُلّ الأحاديث تُشجّعُ وتحثّ على فعل الأعمال التي من شأنها أن تُثيبَ صاحبها، وما يُلاقي فاعلها من أجور، وبما أنّ الحسنةُ بعشرة من مثلها، فطبيعيٌّ أن يكثُرَ الكلام في جواب الشرط أو يُعطَفُ على الجواب بأكثر من جُملة، فممّا ورد عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: ((**مَنْ قَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ" كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثَلَاثَةَ آلَافِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ ثَلَاثَةَ آلَافِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ ثَلَاثَةَ آلَافِ دَرَجَةٍ، وَيَخْلُقُ مِنْهَا طَائِراً فِي الْجَنَّةِ يُسَبِّحُ، وَكَانَ أَجْرُ تَسْبِيحِهِ لَهُ**))[1].

في الحديث السالف جيء بالجواب مُجرّدًا من الفاء، سبقه اسم الشرط الجازم ملحوقًا بفعله، فاسم الشرط (مَن) اتّخذ من الفعل (قالَ) فعلًا له، ومن الفعل (كَتَبَ) جوابًا له، وبما أنّ الجملة الجوابيّة للشرط هي جُملة فعليّة مُصدّرة بماضٍ لم يُحتَج إلى الفاء عكس الاسميّة، ثُمّ أُردِفَ الجوابُ بأربَعٍ من الجُمل الفعليّة المُتناسقة مع ما عُطفت عليه، والجُمَلُ هي: (وَمَحَا عَنْهُ ثَلَاثَةَ آلَافِ سَيِّئَةٍ) و (وَرَفَعَ لَهُ ثَلَاثَةَ آلَافِ دَرَجَةٍ) و(وَيَخْلُقُ مِنْهَا طَائِراً فِي الْجَنَّةِ يُسَبِّحُ) و(وَكَانَ أَجْرُ تَسْبِيحِهِ لَهُ)، فهذه الجُمل جاءت لزيادة التوضيح ولتكثير الفهم بأدقّ التفاصيل للّذي يُسبّحُ بهذين التسبيحين وما لهما من أثر عظيم وثوابٍ جزيل، والأفعال المُصدَّرة في الجُمل المعطوفة (محا، رفع، كان) في محلّ جزم؛ كونها تلحق المعطوف عليه الواقع جوابًا لـ (من) الجازمة، تبقّى الفعل (يخلقُ) المضارع المعطوف أيضًا على جواب الشرط، إذ رُفِعَ في الحديث المتقدّم ولم يُجزم عطفًا على محلّ ما عُطِفَ عليه، والقائلون بالرفع أوّلوه وحملوه على الاستئناف أو الحاليّة، ويبدو هنا أنّ الحمل على الاستئناف ضعيفٌ ربّما؛ لأنّ هذه الجُملة مرتبطةٌ بالكلام السابق حقيقةً، إذ إنّها فيها عائدٌ وهو الضمير في (منها) العائد إلى التسبيحين، والقصدُ كأنّه يخلقُ بقدرته سبحانه من تلك التسبيحات طائرًا ويُصيّرها مخلوقًا يسبّحُ، ومن ثُمّ ما يقولُ هذا الكائن من تسبيحٍ وذكرٍ فإنّ ثوابه لذلك العبد القائل الجملتين الأوليين، فرفعُ الفعل المضارع على الاستئناف لا يخفى ضعفه على أحد، بل حقّه الجزم بالسكون للسبب الذي تقدّم.

أمّا حمله على الحاليّة فالظاهر أنّه أكثر وجاهةً من الحمل على الاستئناف؛ لأنّنا لو قدّرنا الكلام من خلال السياق نجدُ أنّ تقديره هو: من قال بهذين التسبيحين سيُكتب له الأجر ويُمحى من سيئاته ويُرفعُ درجاتٍ عديدة، وفَوْرَ قوله أو حال قوله يخلق الله من تلك الجُملتين

---

[1] ثواب الأعمال: 66.

طائرًا يستمر بالتسبيح عوضًا عن ذلك العبد، فمجرد القول يُخلق فإنّ معنى الحال قريبٌ من تأويل معنى العبائر الواردة في سياق الحديث الشريف، هذا كله إن عُطِفَ بالواو.

أمّا العطفُ بالفاء على جواب الشرط غير المقرون بالفاء فقد ورد في كتاب ثواب الأعمال مُرافقًا لسياقات (إذا)، إذ رُويَ عن النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله أنّه قَالَ: ((**إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْراً بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكاً مِنْ خُزَّانِ الْجَنَّةِ فَمَسَحَ صَدْرَهُ وَيُسَخِّي نَفْسَهُ بِالزَّكَاةِ**))[1]، فـ (إذا) أداة شرطيّة غير جازمة، وفعلُها (أرادَ) الماضي، والجواب للتركيب الشرطيّ هو الفعل الماضي أيضًا (بعثَ) وهذا الجواب مُجرّدٌ من الفاء، إذ لا يحتاج الفعل الماضي الواقع في حواب الشرط إلى فاء خلافًا للأمر أو الجملة الاسمية، ومن ثُمّ أُكمِلَ الحديث الشريف بعطف جُملتين على الجواب الشرطي وهُما: (مسح صدره) و(يسخّي نفسه بالزكاة)، فالجُملة الأولى عُطِفت بالفاء على الجواب الشرطي، والفاء ((للترتيب والتعقيب نحو: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: 21]))[2] كما هو شائع ومعلوم، فالظاهرُ أنّ هذا المَلَك المبعوث من الله تعالى ما إن يصل للعبد يقوم بعملية المسح على الصدر، والواضح أنّ ذلك الفعل يكون للتبرئة من الهمّ أو ما يُشبهه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [القصص: 97]، فالصدرُ ضائقٌ والمسحُ يُزيلُهُ، أو لشرح الصدر، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح: 1]، فالسياق يُفهِمُ أنّ العطف بالفاء أفادَ تقارُبًا زمنيًّا بين البعث والمسح، ومن ثُمّ يُستكمل الحديث بالعطف بجُملة أخرى مبدوءة بفعلٍ مُضارع (يُسخّي) وهو مأخوذٌ من ((سَخَّى نفْسَه عَنْهُ وبنَفْسِه: تَرَكَهُ. وسَخَّيْتُ نَفْسِي عَنْهُ: تَركته وَلَمْ تُنَازِعْنِي نَفْسِي إِلَيْه))[3]، فمَن سخّى عن نفسه شيئًا وتركه وامتنع عنه، وكذا المَلَكُ فيفعلُ بعد المسح على الصدر بتسخية نفس ذلك العبد وتطييبها.

أمّا الجملتان من حيث الإعراب – المعطوفتان في جواب الشرط غير الجازم–، من الجُمَل التي لا محلَّ لها من الإعراب؛ ذلك لأنَّها عُطِفَتْ على جملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب[4]، ومجموع الجمل هذه يُشكِّل بمُجمله جوابًا للشرط المُتقدِّم.

ولا يفوتنا أن نُذكّر بأنّ التركيب الشرطي المُتمثّل بالحديث النبوي الشريف والمُتكوّن من أطرافٍ

---

(1) ثواب الأعمال: 161.

(2) متممة الأجرومية، للحطّاب الرُّعيني (ت954هـ)، د. ط، د. ت، 48.

(3) لسان العرب: 14/ 373 مادة (س، خ، ا).

(4) ينظر: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1419هـ-1998م . 222.

ثلاثة (الأداة إذا+ فعل الشرط أرادَ+ جوابه بَعَثَ) لا يستقيمُ معناه ولا يصحُّ بالرغم من اكتمال أطراف التركيب الشرطي، فلو قطعنا ما عُطِفَ على جواب الشرط لكان المعنى ناقصًا مُشوبًا بالخلل، والتقديرُ بحذف أو قطع الجُمل المعطوفة على الجواب يكون: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْراً بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكاً مِنْ خُزَّانِ الْجَنَّةِ، فالسكوت هنا مُخلٌّ بالمعنى مع توافر عناصر التركيب المألوفة، إذ يطرح المُتلقّي كَمًّا من الاستفهامات لو سُكت ههنا، من نحو: ما الذي يفعله هذا الملك؟ ما عمله؟ ما وجه الخير أو المُساعدة التي يُقدّمها ذلك المبعوث؟ ما فائدة إرساله؟ متى يبعثه؟ ملَكٌ من الجنّة ونحن في الدنيا؟! فتتمّةُ الكلام المُتمثّلة بالجُمل التي تمّ عطفها على جواب الشرط غير الجازم أفادت المعنى وأتمّته، فهي بذلك ناقضت القائلين بأنّ المعطوف فضلة يمكن الاستغناء عنه، وهو أقربُ ههنا من أن يكون عُمدة الكلام ومحوره.

ثالثًا: العطف على جواب الشرط المتّصل بالفاء الرابطة:

يجوزُ في الفعل المضارع المعطوف على جوابِ الشرط المربوط بالفاء حالان: أوّلهما: الرفعُ وهو الجيّد، والثاني: الجزمُ وهو الجائز[1]، ولم تختلف هذه المسألة عن سابقاتها من حيث ترجيح شيء وتضعيف الآخر، فقد رجّح سيبويه حالةَ الرفع وانتصر لها، وذلك بقولِهِ: ((والرفعُ ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأنَّ الكلامَ الذي بعد الفاء جرى مجراهُ في غير الجزاء، فجرى الفعلُ هنا كما كانَ يجري في غير الجزاء))[2]، ووافقه على هذا المذهب كثيرٌ من النحويّينَ في تفضيل الرفع على الجزم[3].

فإذا عُطِفَ المُضارعُ على جُملة جواب الشرط المقرون بالفاء كان الجزم جائزًا؛ ((لأنّها وقعت موقع المجزوم))[4]؛ لذلك يجوز في أيّ فعل مضارع واقع في موضع العطف على هذه الجملة الجزمُ عطفًا على موضعها، قال أبو علي الفارسي: ((ولا يكون هذا المعطوف مجزومًا حتى يكون المعطوف عليه مثله في الموضع أو اللفظ، فإذا لم يكن في اللفظ ثَبَتَ أنّه في

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 90 - 91، والمقتضب: 2/ 67، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 120. والأخير لا مانعَ لديه من النصب إذا لم تكن الأداةُ العاطفة (ثمَّ).

(2) الكتاب: 3/ 90، ويُنظر: معاني القرآن (الفرّاء): 1/ 86.

(3) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 1/ 86، وشرح التسهيل (لابن مالك): 4/ 47.

(4) الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر: 2/ 580.

الموضع، وإذا كان في الموضع دلّ على أنّ أصل الجزاء أن يكون بالفعل))[1]؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: 186]، بجزم (يذرهم) في قراءة حمزة (ت 156 هـ) والكسائي[2].

وأمّا رفع ذلك الفعل فهو وجه الكلام، وهو الجيّد[3]، ومعنى هذا أنّ المعطوف بالواو قد شارك في الحكم الإعرابي الكلامَ المربوط بالفاء، فهو من جملة الجواب[4]. وبالتأكيد فقد اكتسب الرفعَ حملًا على اللفظ في الجواب، فعطفَت الواو أو الفاء مضارعها على لفظ الجواب وليس على محلّه، وهو وجه التناسُب والتناسق في الإعراب.

ولأبي حيّان رأيٌ آخر في رفعه مع الواو، فـ ((يحتمِلُ أن يكونَ مُستأنَفًا لا موضع له من الإعراب، وتكون الواو عطفت جملة كلام على جملة كلام، ويحتمل أن يكون معطوفًا على محلّ ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارعٌ بعدها لكان مرفوعًا))[5]. إذ نجدهُ يضعُ احتماليّة كون الفعل مُستأنَفًا والواو تعطف جملة على أخرى. أمّا العطف بالفاء فمغزى كلامه أنّ الجواب المقترن بها مرفوعٌ باللفظ أصلًا، فيكون الفعل المقصود قد وافقه لفظيًا، أو يُعطَفُ على محلّه (الجزم) فيُجزَم.

العطف على جواب الشرط المتّصل بالفاء الرابطة في كتاب ثواب الأعمال:

جاءت هذه الصيغة التركيبية في كتاب ثواب الأعمال قليلة نسبيًّا مقارنةً بأنواع العطف الأخرى؛ لأنّ الغالبَ في تراكيب الأحاديث الواردة في هذا الكتاب هو صيغة الفعلين بشكل عام، والماضيين على وجه الخصوص، فيكون التركيب غالبًا: مَنْ فَعلَ كذا.. كُتِبَ له كذا، أو كان له كذا، فبوقوع الجواب فعلًا (ماضيًا كان أم مُضارعًا) تنتفي الحاجة إلى الإتيان بالفاء الواقعة في جواب الشرط؛ لذا فإنّنا نجدها قليلة الورود في متن المادة المدروسة.

وممّا جاء من أحاديث الثواب في هذا الباب قول رسول الله صلّى الله عليه وآله: **((مَنْ أَنْكَرَ مِنْكُمْ قَسْوَةَ قَلْبِهِ فَلْيَدْنُ يَتِيماً، فَيُلَاطِفُهُ، وَلْيَمْسَحْ رَأْسَهُ، يَلِينُ قَلْبُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ، إِنَّ لِلْيَتِيمِ**

---

[1] الإغفال: 2/ 306.

[2] يُنظر: المبسوط في القراءات العشر: 216.

[3] يُنظر: معاني القرآن (الفرّاء): 1/ 86.

[4] يُنظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: 411.

[5] البحر المحيط: 2/ 339.

حَقّاً))[1]، ففي الحديث الشريف المُتقدِّم كان التركيبُ الشرطيّ متكونًا من أداة الشرط الجازمة **(مَنْ)**، وبعدها فعلها فعل الشرط الماضي **(أَنْكَرَ)** المجزوم محلًّا، ومن ثُمّ جيء بالجواب المُصدّر بالفاء **(فَلْيَدْنُ)** والظاهر أنّه **(فَلْيُدْنِ)**، إذ جاء هذا الأخير مسبوقًا بالفاء لأنّ جملته أمريّة[2]، وهو مجزومٌ بلام الأمر وليس بأداة الشرط لفظًا، ثُمّ عُطِفَ على الجواب الشرطي المربوط بالفاء بجملةٍ فعليَّةٍ فعلُها مضارع **(فَيُلَاطِفُهُ)** برفعه، إذ الحكم عندهم في مثل هذا الفعل إمّا الرفع عطفًا على لفظ ما بعد الفاء وهو الوجه[3]، أو الجزم جوازًا على محلّ الفعل المقترن بالفاء وهو الجزم[4]، والرضي قد أجازَ في مثل هذا الفعل أوجهًا ثلاثة، إذ يقول: ((ما جاء بعد جواب الشرط المُصدّر بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون ﴾ [سورة الأعراف: 186]، قُرِئَ رفعًا وجزمًا، ولا منعَ في العربية من النصب، فإذا جئت بـ (ثُمّ)، جاز الجزم والرفع، دون النصب))[5]، فهو بذلك قد جوّز النصب لذلك الفعل عطفًا على الجواب المُصدّر بالفاء، واستثنى (ثُمّ) من ذلك التجويز، أي: إنّها لا ينتصب الفعل بعدها في مثل هذه التراكيب، والحديث الشريف جاء بالفعل المعطوف بالفاء على الجواب المقرون بها مرفوعًا عطفًا على لفظ الواقع بعد الفاء.

ثُمّ تلا ذلك جُملة فعليّة أخرى لكنّها مقرونة بـ (لام الأمر) معطوفة (بالواو) على جملة الجواب، وهي قوله: **(وَلْيَمْسَحْ رَأْسَهُ)**، فالفعلُ المضارع هنا لا يحتملُ فيه الرفع كما في قولهم آنفًا؛ وذلك لارتباطه بأحد الأحرف الجازمة للمُضارع، فلا يصحُّ ههنا الرفع إلّا أن يكون عطفًا على اللفظ في الواقع ما بعد الفاء، بل الحقُّ في إعرابه أن يكونَ مجزومًا بالحرف الجازم المُتّصل به، والتفاتًا إلى معنى الجملة نُلاحظُ أنّه – صلوات الله عليه – قد أمرنا بالمسح على رأس اليتيم، وأنّ ذلك السلوك في الظاهر ليس من المُستحبات فحسب بل من الواجبات، وإن كان التقييدُ في الحديث لمن أنكرَ قساوة قلبه.

ودلالة الحديث بصورة عامّة هي أنّ الخطاب موجّهٌ للقُساة بدليل (أنكرَ)، ومُنكِرُ الشيء في الواقع متّصفٌ به ورُبّما مشهور، فلا يستطيع أن يتخلّص من هذه السجيّة أو الصفة من

---

(1) ثواب الأعمال: 540.

(2) يُنظر: المقرّب: 351.

(3) يُنظر: معاني القرآن (الفرّاء): 1/ 87.

(4) يُنظر: المقتضب: 2/ 67.

(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 120.

طبعه، ويُحاول إخفاءها أو يتصنّعُ سلوكًا مُغايرًا لطبعه؛ فجاء الحديثُ عامًّا غير مُصرّحٍ ومُشخّصٍ لأحدٍ أو لفئةٍ، واضعًا قاعدةً تُليّنُ القلبَ وتكسبه الرأفة والعطف والشفقة على الآخرين والناس أجمع، وهي التقرّبُ من اليتامى والحنوّ عليهم، والتلاطف معهم والمسح على رؤوسهم؛ إشعارًا لهم بالأمان والطمأنينة، خاصّة وأنّهم مِن خاصّة أحبّة الله، إذ قال تعالى شأنه فيهم: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9]، وقال نبيّه الكريم صلّى الله عليه وآله: ((إنّ اليتيمَ إذا بكى اهتزّ له العرش...))[1]، والشواهدُ في القرآن الكريم والحديث الشريف كثيرة لا تُحصى في النهي عن التعرّض لهم أو لأموالهم، أو ظلمُهم وقهرهم، والحديثُ خيرُ مُرشدٍ للناس ومُعلّم لهم كيفية التعامل مع هذه الفئة المهمّة عند الله ورسوله والمؤمنين.

ومن الشواهد الأخرى قوله صلّى الله عليه وآله: ((**إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حُمَّ حُمَّى وَاحِدَةً تَنَاثَرَتِ الذُّنُوبُ مِنْهُ كَوَرَقِ الشَّجَرِ، فَإِنْ أَنَّ عَلَى فِرَاشِهِ فَأَنِينُهُ تَسْبِيحٌ، وَصِيَاحُهُ تَهْلِيلٌ، وَتَقَلُّبُهُ عَلَى فِرَاشِهِ كَمَنْ يَضْرِبُ بِسَيْفِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**))[2]، الشاهدُ في قول المصطفى صلّى الله عليه وآله الأداة الشرطيّة (إنْ) لا (إذا)، فالحرفُ الجازم جاء في التركيب مربوطًا بما قبله بالفاء، وفعله هو الماضي (**أَنَّ**) المبنيّ على الفتح وفاعله مُستتر (هو)، وهو مجزومٌ في المحلّ بأداة الشرط، أمّا جواب الشرط فهو الجملة الاسميّة (**فَأَنِينُهُ تَسْبِيحٌ**) التي لحقتها الفاء على وفق القاعدة التي تُوجب إلحاق هذه الجملة الفاء سواء تصدّرت بحرف أم لم تتصدّر[3]، وإعرابها مبتدأ والهاء في محل جر بالإضافة و"تسبيح" خبره، والجُملة في محل جزمٍ جواب الشرط، وبلحاظ الجُمل المعطوفة بالواو على هذه الجُملة، وهي: (**وَصِيَاحُهُ تَهْلِيلٌ**) و(**وَتَقَلُّبُهُ عَلَى فِرَاشِهِ...**) نجد أنّها زادت في تفصيل أحوال ذلك المؤمن المحموم، ولم تُقدّم ارتباطًا صريحًا من عائدٍ أو ما شابه ذلك بالجُملة التي عُطِفَت عليها؛ لذا يُمكنُ الاستغناء عن تلك التفاصيل التي ذُكِرت في الجُملتين -- خروجًا عن نص الحديث- دون أن يُؤثّر على المعنى تأثيرًا كبيرًا ويُضِرَّهُ.

أمّا دلالة الحديث العامّة فهي إذا أصابت الحمّى المؤمنَ فهو في الأجر ما زالت به، فإن تألّم وعلا أنينه فكأنّه يُسبّح، وإن صاح ألمًا فكأنّما هَلَّل، وإذا تقلّب على فراشه من فرطِ ما فيه من الآلام فكأنّه في غمار معركة مُجاهدًا يضربُ بسيفه ابتغاء وجه الله، فيا لها من منزلة؟!

---

(1) المقنع، للصدوق (ت381هـ)، تح ونشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ط2، قم، 1426هـ، 88.

(2) ثواب الأعمال: 520.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 110.

ولا يفوتنا أن نوردَ مثلًا من أحاديث الثواب يحتوي في سياقه أداةً من أدوات الشرط غير الجازمة، فممّا رُويَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أنّه قَالَ: ((**إِذَا اشْتَرَيْتَ دَابَّةً فَإِنَّ مَنْفَعَتَهَا لَكَ وَرِزْقَهَا عَلَى اللَّهِ**))[1]، فأداةُ الشرط (إذا) غير عاملة، والفعل الماضي (**اشْتَرَيْتَ**) هو فعل الشرط وتاؤه فاعل، والجملة الاسميّة المُصدّرة بالفاء والمبدوءة بحرفٍ ناسخٍ (**فَإِنَّ مَنْفَعَتَهَا لَكَ**) هي جواب الشرط، ثُمّ عُطِفت على اسم (إنّ) (**وَرِزْقَهَا عَلَى اللَّهِ**) بحرف العطف الواو، ومن خلال النص نُلاحظ أنّ هذا التركيب رُبّما أُريدَ به العطف بالمفردات (الرزق على المنفعة) وهي من متعلّقات جواب الشرط لـ (إذا) المقرون بالفاء.

---

[1] ثواب الأعمال: 516.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. فبعد أن انتهينا من رحلتنا مع كتاب ثواب الأعمال وما فيه من تراكيب وصور لأسلوب الشرط يمكننا بيان النتائج، وهي كالآتي:

5. اطّراد التماثل الزمني بين فعل الشرط وفعل الجواب، لكنّ هذا التماثل لم يكن بصيغة المُضارعَين التي هي "الأحسن" أو "الأجود" و "الأكثر" لظهور الإعراب في أواخرهما، بل كان للماضيين الأثر الأبرز في أحاديث هذا الكتاب، وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على أنّ الماضيين هما الأجدر بالتقديم على المُضارعين وإن كانا لم تستبن علامة الجزم عليهما، فبإحصاء أكثر من ثمانمائة حديث لم نجد –ولو بحديث واحد– الشرط وجوابه في حالة التماثل بالمُضارعَين، خاصّة أن كلام الكتاب صادرٌ عن النبي صلّى الله عليه وآله وعترته الأطهار عليهم السلام وقبلهم الله عزّ وجل في بعض الأحاديث القدسية، وهذا من شأنه يُضعّف قول الذاهبين بأن الأولى والأحسن أن يتماثلا بصيغة المضارع.
6. اشترط النحاة قائلين بأنّ الفاء في جواب الشرط لازمة إن لم يصلح أن تقع موضع الشرط، ومن خلال البحث تبيّن أنّها تردُ الجملة الاسميّة وغيرها في موقع الجواب ولم يُؤتَ بالفاء وفي سعة الكلام لا ضرورته.
7. إنّ الشرط عامّةً لم يُفدْ عقد الارتباط أو السببيّة والمُسببيّة في كل حين، فقد خرج عن التعليق والارتباط في مواضع كثيرة، إذ القولُ في أنّه يفيد عقد السببيّة في كل حينٍ خطأ.
8. لم تكن هناك منهجيّة واضحة أو آليّة معيّنة في تقسيم الأدوات الشرطيّة، إذ قسّمها بعضهم مُعتمدًا على المعنى، والآخر على العمل، والثالث على بنيتها الحرفيّة، ونحو ذلك؛ ممّا سبّب إرباكًا لدى المتعلمين وتشعُّبًا لا طائل منه.
9. قد اختُلف في العامل في الجواب، فقيل جُزِمَ: بالجوار، أو بالأداة وحدها، أو بالأداة وفعل الشرط مجتمعين، ويذهب الباحث إلى أنّ الجواب يُجزَمُ بالأداة؛ لأنّها تستدعيه وتطلبه ولا يتمّ معنى الكلام دونه.
10. عزا بعضهم سيادة "إن" باب الشرط لحرفيّتها، وليس كذلك؛ إذ إنّ كثيرًا من الأدوات معها في الباب نفسه حروف كـ (لو، أمّا، لمّا ...)، ولم يُطلق أحدٌ على إحدى هذه الأدوات "أمّ الباب" لحرفيّتها.

11. في بعض الأحيان يُؤتى بأطراف الأسلوب الشرطي (الأداة والفعل والجواب) دون إتمام المعنى، إذ يُحتاج إلى ذكر بعض المتعلّقات أو المعطوفات ...إلخ.
12. حرف الشرط "إن" في الشائع والمشهور بين النحويين والمُفسّرين بل وحتّى الدارسين المُحدثين يأتي للمعاني المشكوك في وقوعها أو المُحتَمَلة الوقوع، فقد صاحَبَ سياقات تركيبيّة كان فيها وقوع الفعل مُحتَمَلًا، وجاء أيضًا في أحاديث الثواب مُفيدًا معنى تيقُّن الوقوع وتحقّقه.
13. تُستعمل "إن" للدلالة على المُستقبل وما يُنتَظَر حصوله، ويمتنع إتيانها في تركيبٍ دالٍّ على المُضيّ. هذا قولُ الأعمّ الأغلب منهم، وقد جاءت في أحاديث كتابنا بمعنى المُضيّ.
14. من المشهور والمذكور في الرسالة هذه أنّ الجملة الشرطيّة تتكوّنُ من الأداة وطَرَفَي الشرط (الفعل والجواب)، فالأداة تُصاحبُ فعلين أو يكون شرطها فعلًا وجوبًا وجوابها فعلًا أو ما يقوم مقامه بشرط أن يقترن بالفاء (أمرًا، نهيًا ...إلخ)، لكن جاء في أحاديث الثواب على هيأة المصدر المُؤوّل مُجرّدًا من الفاء الرابطة.
15. جاءت الأداة الشرطيّة "أيّ" مقرونةً بـ "ما" الزائدة التوكيديّة بكثرة ساحقة ممّا يؤكّد للمُتدبّر في كلامهم عليهم السلام أنّها أصلٌ ثابتٌ، ولا يجوز أن يُعبَّرَ عنها في كتبهم بـ (قد تقترن ب "ما" الزائدة...).
16. وردت (لو) في كتاب ثواب الأعمال موافقة لقواعد اللغة وكلام العرب غير أنّ بعض النصوص قد خالفت المألوف والأكثر استعمالًا، فقد خرجت هذه الأداة إلى معنى (إن) الشرطيّة بتعليقها الفعل في زمن المُستقبل، وهذا مذهب الفرّاء وجماعة من النحويين.
17. منع أكثر النحويين مجيء الاسم بعد (لو)، وإن جيء به فهو على تقدير فعل لم يظهر، وقد جاءت أمثلة متعدّدة في كتاب ثواب الأعمال مُخالفة هذا المنع، إذ وقعت (أن) المصدريّة ومعموليها بعد الأداة مباشرةً، والمصدرُ مؤوّلٌ باسم، كما منعوا أن يكون خبر (لو) غير الفعل، وقد ورد خبرها في أحاديث الثواب (شبه جُملة).
18. وصف النحاة اقتران جواب (لو) الماضي المُثبت باللام بأنّه الأكثر والشائع، بينما ورد جوابها ماضيًا مُثبتًا غير مُقترنٍ باللام في أحاديث كتاب ثواب الأعمال. أمّا جوابها المنفي بـ (ما) فقالوا: الأجود أن يخلو منها، وقد وجدناهُ مصاحبًا لها في أحاديث الثواب، وهو فصيح.

19. باشرت (لولا) الاسم الموصول في كتاب ثواب الأعمال، إذ إنّه ليس بالاسم الصريح ولا هو ضمير منفصل، كذلك دخلت على ضمير النصب المتّصل، وبالنسبة لخبر الاسم المرفوع بعدها فإنّه ظهر جليًّا ولم يُحذَف.
20. وضعَ أهلُ النحو محدّداتٍ ثلاثة لـ (إذا) غير الفجائيّة، وقد جاءت موافقة لهذه القواعد حينًا، وخالفته أحياناً أخرى في الأحاديث الواردة في كتاب ثواب الأعمال، فتجدها دالّة على الاستمرار والتجدّد وغير مقصورة على الاستقبال في أكثر من حديث، وكذلك في مغادرتها الظرفيّة، أو وقوعها موقع الجرّ، فإنّ كلّ هذا ورد في أحاديث الكتاب المدروس.
21. وافقت الأداة "أمّا" المعاني التي وُضعت لها، والتراكيب التي حُدّدت بها في أحاديث كتاب الثواب.
22. جاءت (لمّا) في سياقات متعدّدة على وفق المألوف وما قعّده علماء النحو، إذ الماضيان مُلازمان لها أبدًا في الأحاديث المُتناوَلة المُحلّلة.
23. صاحَبت (كلّما) تراكيب مُتنوّعة، فتارةً وافقت القاعدة وجاءت على المشهور والأكثر استعمالًا، وأخرى خالفت ما وضعوه ألا وهو مُصاحبتها الماضيان مُطلقًا، وقد جاء جوابها مُضارعًا في أحد الأحاديث الواردة عن المعصومين عليهم السلام.
24. لابُدّ من التذكير من أنّ كتاب ثواب الأعمال هو عبارة عن مجموعة من أحاديث نبيّنا الكريم محمد صلّى الله عليه وآله وأهل بيت العصمة العلماء العالِمين غير المُعلَّمين، الفصحاء، العرب الأُصَلاء، الناطقين بالحقّ، المُحترزين عن اللّبس...إلخ من صفاتهم، وهذه الأحاديث جاءت بتراكيب خالفت ضوابط وشروط أهل النحو، فعلى هذا يجدر أن يُؤخَذ بها، وتجويزها وعدم منعها على أقل التقادير.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

❖ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة النسر الذهبي بمصر، 1404 هـ – 1984م.

❖أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ – 1998 م.

❖أسرار العربية : الأنباري أبو البركات كمال الدِّين عبدالرحمن محمَّد بن سعيد النحوي، (ت577هـ)، تح: بركات يوسف هبود، (د–ط)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت،1420 هـ– 1999م.

❖إعرابُ الجُمل وأشباه الجُمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي – حلب، ط5/ 1989م.

❖ إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق : د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ج1/ 1977م، ج2/ 1979م ج3/ 31980م.

❖ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر– القاهرة، ط1، 1420هـ – 1999م.

❖ الإتقان في علوم القرآن، الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ,تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، (د.ط) ، (د.ت).

❖ الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ– 1971م.

❖ الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ط2، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، 1359هـ . 1361هـ.

❖ الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت 216هـ)، تح :احمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت316 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

❖ الإغفال، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ– 2003م .

❖ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، اعتنى بتصحيحه: عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1973م.

❖ الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسين العلوي (ت542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط1، 1413هـ – 1992م.

❖ الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي (ت332هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ– 1996م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م .

❖ الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تح: د. بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، ط1، 2007م.

❖ الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، (د.ط)، (د. ت).

❖ الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق وتعليق: غريد الشيخ محمَّد، وإيمان الشيخ محمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان 2008م.

❖ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: عبد الموجود، والشيخ معوض، وشارك فيه :د. زكريا النوتي، ود. أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1422هـ–2001م .

❖ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1957م.

❖ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القريشي الإشبيلي السبتي (ت688هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 1، 1407هـ –1986م.

❖ البَهجَةُ المَرضِيَّة على ألفيَّة ابن مالك، جلال الدين السُّيوطي (ت911هـ)، بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، انتشارات اسماعيليان – قم، ط16، 1385هـ.

❖ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969 م.

❖ التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تح : فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ–1982م .

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تح : علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، 1407هـ–1987م .

❖ التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

❖ التراكيب الإسنادية :الجمل" الظرفيَّة –الوصفيَّة –الشرطيَّة"، د. علي أبو المكارم، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 1428هـ–2007م.

❖ التركيب اللغوي للأدب" بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا"، د. لطفي عبد البديع، ط1، (د–م)، القاهرة، 1972م.

❖ التَّطور النَّحوي للغة العربية، برجستراستر، ط4، مجموعة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرّية عام1348 هـ – 1929 م، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد التَّواب،

مكتبة الخانجي، القاهرة، 1423هـ–2003م .

❖ التعبير القرآني، د .فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1986–1987م .

❖ التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ.

❖ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1992.

❖ التفسير الواضح :الدكتور محمد محمود حجازي، دار الجيل، بيروت، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط4،1388 هـ–1968.

❖ التوطئة، أبو علي الشلوبين (ت645هـ)، دراسة وتح: د. يوسف أحمد المطوّع، مطبعة سجل العرب، 1401هـ1981 -م.

❖ الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، 1416هـ، 1995م.

❖ الجمل في النحو، أبو القاسم الزجَّاجي (ت337هـ)، حقَّقه وقدَّم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1986م.

❖ الجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، ط1، 1981م .

❖ الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة دراسات نجفيَّة، سنة النشر 1425 :هـ– 2004م.

❖ الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد،1419 هـ–1998م .

❖ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطبعة جامعة الموصل، ط1، 1396هـ–1976.

❖ الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي

(ت875هـ)، تح :الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ.

❖ الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: 659هـ)، المحقق :مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب – بيروت، (د. ت).

❖ الخاطريات، ابن جني(ت392هـ)، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1433هـ– 2012م.

❖ الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد، 1990 م

❖ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت977هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، 1285 هـ.

❖ الشرح المختصر على نظم الآجرومية، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي،

❖ الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفية، عبد السلام المسدّي، د. محمد عبد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتب العربية، ليبيا – تونس، عن مجلة مجمع اللغة العربية، د. ت.

❖ الشيعة في مسارهم التاريخي" مقدمة أعيان الشيعة"، للسيّد محسن الأمين العاملي، تحقيق : مركز الغدير للدراسات الإسلامية، تقديم: د. إبراهيم بيضون، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، مطبعة محمد، 1421هـ – 2000م، ط1.

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت

393هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط4، 1407 هـ – 1987 م .

❖ الصفوة الصفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، تقي الدِّين النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – السعوديَّة 1415هـ .

❖ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، مطبعة المقتطف، مصر 1914م.

❖ العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي (ت 684هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1421هـ– 2001م.

❖ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د. مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي بغداد 1980 م.

❖ الغرّة في شرح اللمع، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهّان (ت 569هـ)، دراسة وتحقيق: د. فريد بن عبد العزيز السليم، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1432هـ – 2011.

❖ الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر، محمد البعلي (ت709هـ)، تح: د. ممدوح محمد خسارة، الكويت، ط1،1403 هـ– 2002م.

❖ الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ,دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

❖ الفهرست، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي – قدّس سرّه– (ت 460هـ)، صحّحه وعلّق عليه: العلّامة السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف، ط2، 1380هـ – 1960م.

❖ الفوائد الضيائية، لنور الدين الجامي (ت898هـ)، تح : د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1403هـ–1983م.

❖ ألفية ابن مالك في النحو والتصريف (الخلاصة في النحو)، أبو عبد الله محمد ابن مالك

الأندلسي (ت672هـ)، تح: سليمان عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1432هـ.

❖ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م.

❖ القرآن الكريم

❖ الكافي، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت 328هـ)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط2، 1389هـ.

❖ الكامل في اللغة والأدب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، 1434هـ– 2013م.

❖ الكتاب، سيبويه ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ– 1988م .

❖ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن ابراهيم الثعلبي أبو اسحق (ت427هـ)، تحقق: الامام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق : الاستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط1، 1422هـ2002- م.

❖ الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقّاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094 هـ)، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، محمد المصري، دمشق، 1413هـ – 1992م، ط2.

❖ اللّامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك ,دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت616هـ)، تح: د .عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

❖ اللسانيات واللغة (نماذج تركيبية ودلالية) : د. عبد القادر الفاسي الفهري، (د–ط)، دار

الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية، بغداد (د – ت.(

❖ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمّام حسّان، ط4، عالم الكتب، 1425هـ–2004م.

❖ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)،المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

❖ اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق : د. فائز فارس، ط1، 1988م.

❖ المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تح: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1408هـ – 1987م.

❖ المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين الأصبهاني، تح: سبيع حمزة الحاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ– 1986م.

❖ المحصول في شرح الفصول (شرح أصول ابن مُعطٍ في النحو)، ابن إياز البغدادي 0ت 681هـ)، تح: د .شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط1، 1431هـ– 2010م.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

❖ المحلّى (وجوه النصب)، أحمد بن الحسن بن شقير النحوي، تح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1408هـ– 1987م.

❖ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط3، (د.ت).

❖ المخصص، ابو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت 458هـ)، دار الفكر، بيروت.د.ت.

❖ المُرتجل، أبو محمد عبد الله بن احمد بن الخشاب (ت 567هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق

1392هـ- 1972م.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، (ج1) جامعة أم القرى – السعوديَّة، ط2/ 2001م، (ج2) دار الفكر – دمشق، ط1/ 1982م، (ج3) و (ج4) دار المدني – القاهرة، ط1/ 1984م.

❖ المسائل العضديات، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1،1406 هـ – 1986م.

❖ المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن، ط1، 1424هـ – 2004م.

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت . (د.ت).

❖ المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النَّحو والصرف والخط، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د .نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصريَّة على طبعه، دار الرسالة للطباعة – بغداد، 1977م.

❖ المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، العلّامة سعد الدين مسعود بن عُمَر التفتازاني (ت792هـ)، تح: د .عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م.

❖ المعجم الوسيط: إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين، دار الأمواج، بيروت، لبنان، ط2، 1410هـ–1990.

❖ المفصل في صنعة الإعراب , أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، (د.ط) ، (د.ت).

❖ المفضليات، المفضل الضبّي، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1964م.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبيّ (ت790هـ)، تح، محمد إبراهيم البنّا ,معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة ,

ط1، 2007م.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، جمهورية العراق، 1982م.

❖ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق : عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت) د.ت.(

❖ المقدمة الجزوليّة في النحو، أبو موسى الجزولي (ت 607هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة.

❖ المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.

❖ المقنع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (ت381هـ)، تحقيق ونشر :مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ط2، قم،1426 هـ.

❖ المنصف في شرح كتاب التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار احياء التراث القديم، ط1، 1954م.

❖المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمُني (ت 872هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1.

❖ المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتح: د. هادي عبد الله ناجي، إشراف: د .حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1430هـ– 2009م.

❖ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط) ، (د.ت).

❖ النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الطبعة الخامسة عشرة.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تح : طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1338هـ–1963م.

❖ vالواضح، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (ت 397هـ)، تحقيق د. عبد الكريم خليفة،

(د.ت) .

❖ أمالي ابن الحاجب ,لأبي عَمرو عثمان بن الحاجب (ت646هـ)، تح: د. فخر صالح قداره، دار عمّار، الاردن ,دار الجيل، بيروت .

❖ أمل الآمل، الشيخ محمد بن الحسن المعروف بالحرّ العاملي (ت1104هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس، شارع المتنبي، بغداد، د. ت.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري (ت761هـ)،، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1417هـ–1996م .

❖ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي الشجري (ت 802 هـ)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الاولى، عالم الكتب، بيروت 1987م.

❖ بدائع الفوائد، لآبن القيّم الجوزيّة (ت751هـ)، دار الفكر .

❖ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817هـ)، المحقق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1416 هـ.1996م.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – بيروت، ط2/ 1979م.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس: محبّ الدين أبي الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، دار صادر، بيروت1386 هـ– 1966م.

❖ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 827هـ)، (قسم الأدوات والحروف)، تحقيق: د. محمد بن مختار اللوحي. و (قسم التركيب) دراسة وتحقيق :د. محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ – 2011م.

❖ تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م.

❖ ترتيب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية، ط1، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، 2001م.

❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (672هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م.

❖ تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ 2000 - م.

❖ تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1366هـ– 1947.

❖ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تح : محمد عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1964–1975م .

❖ توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 638هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، 1428 هـ. 2007م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ –2008م.

❖ ثواب الأعمال، إمام المحدّثين الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمّيّ المعروف بالشيخ الصدوق (ت381 هـ)، حققه وصحّح أسانيده: سماحة الحُجّة الشيخ أحمد الماحوزي، برعاية: إدارة الوقف الجعفري (دولة الكويت)، دار زين العابدين لإحياء تراث المعصومين، الناشر :

فاروس، ط1، 2014م.

❖ جامع الدروس العربية ,الشيخ مصطفى الغلاييني (ت1364هـ)، راجعه ونقحه د. عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993م.

❖ جزم المضارع في جواب الطلب، د. علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث – القاهرة (د.ت).

❖ جمهرة اللغة، لأبي بكر بن دريد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط13511 هـ .

❖ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي بن بدر الدين الأربلي (ت 631هـ)، تقديم: محمد مهدي الموسوي الخرسان، المكتبة الحيدريَّة – النجف الأشرف، ط2/ 1389هـ– 1970م.

❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي (ت1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د .يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

❖ حاشية الأَجرومية ,عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (ت1392هـ)، ط4، 1988م.

❖ حاشية الأمير على مغني اللبيب، الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د. ط، د.ت.

❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري (ت1287هـ)،تح: تركي فرحان مصطفى، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1419هـ– 1998م .

❖ حاشية الدسوقي" على مختصر السعد "ضمن شروح التلخيص: محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي (ت1230 هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د.ت.

❖ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

❖ حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، يس بن زين العابدين العليمي الحمصي (ت

1061هـ)، راجعه :إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د. ت.

❖ حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت337هـ)، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ- 1997م .

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م .

❖ دلائل الإعجاز، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت471 هـ)، قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط5 ، 2005م .

❖ ديوان الأحوص، تح: د .إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1388هـ .

❖ ديوان الحارث بن خالد المخزومي، يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، العراق- النجف الأشرف، ط1، 1392هـ1972 -م.

❖ ديوان الحماسة، أبو تمام، تعليق: عبد المنعم خفاجي، مطبعة صبيح، القاهرة، 1374هـ.

❖ ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رينهارت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت – لبنان، 1401هـ- 1980م، د. ط.

❖ ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1،1407 هـ- 1985م.

❖ ديوان القطامي، عُمير بن شُبيم التغلبي (ت 101هـ)، دراسة وتح: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

❖ ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، حقَّقه: لطفي الصَّقَّال، ودريَّة الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي – حلب، ط1/ 1969م.

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، 1386هـ- 1966م.

❖ رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي(372- 450هـ) ,تحقيق: الحجة السيد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المشرفة (إيران)، ط6، (د.ت).

❖ رسالة" أيَّ "المشددة، عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي الحنبلي (ت1097هـ)، تح: د عبد الفتاح الحموز، دار عمار / دار الفيحاء – الأردن، ط1، 1406هـ 1986م.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط ,مجمع اللغة العربية، دمشق.

❖ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للعلّامة المتتبّع الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (ت 1313 هـ)، تحقيق: أسد الله إسمماعيليان، مطبعة مهراستوار، قم المقدّسة، 1392هـ.

❖ سر صناعة الإعراب، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي الأولى، 1374هـ . 1954م.

❖ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (748هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1425هـ- 2004م.

❖ شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، ط7، 1424هـ.

❖ شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (ت385هـ)، تح : محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، 1394هـ-1974م .

❖ شرح الأجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري (ت 889هـ)، دراسة وتحقيق :د. محمد خليل عبد العزيز الشرف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2.

❖ شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث .

❖ شرح الألفية لابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، ط1، 1428هـ- 2007م.

❖ شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت 672 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م.

❖ شرح التسهيل المُسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، و د. جابر محمد البراجة، و د. إبراهيم جمعة العجمي، و د. جابر السيد مبارك، و د. علي السنوسي، و د. محمد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م .

❖ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط20001 ,م.

❖ شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح ودراسة: د. خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط10، 1432هـ- 2011م.

❖ شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ)، دراسة وتحقيق زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد - بيت الحكمة.

❖ شرح الرضي على الكافية، تح : يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، 1996م .

❖ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت686هـ)، تح : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .

❖ شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت672هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط 1، 1402هـ - 1982م.

❖ شرح المختصر على كتاب (تلخيص المفتاح للخطيب القزويني) في المعاني والبيان والبديع، سعد الدين التفتازاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار المجتبى، قم، ط1، 1434هـ.

❖ شرح المفصَّل، موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

❖ شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عُمر بن محمد الشلوبين (ت654هـ)، تح: د. تركي العتيبي ,مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1993م.

❖ شرح جُمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ – 1999م.

❖ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح : محمد ياسر شرف، ط1، دار إحسان للنشر والتوزيع، طهران، إيران، 1417هـ.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري القاهري الشافعي (ت889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م.

❖ شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني – بغداد 1977م.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002.

❖ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمَّد بن مصطفى القوجوي (ت950هـ)، دراسة وتحقيق: اسماعيل اسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ – 2008م.

❖ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي (ت 879هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ربيع الدار، سورية، دمشق، ط3، 1996م.

❖ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تح : د. عبد التواب، ود. حجازي، ود. عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

❖ شرح مختصر المعاني للتفتازاني، دروس في البلاغة، الشيخ محمد البامياني، مؤسسة البلاغ، بيروت -لبنان، ط2، 1434هـ- 2013.

❖ شرح مغني اللبيب (شرح المزج)، محمد بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007م.

❖ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري، تحقيق : حسين بن عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر، ط1، 1999م.

❖ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق د. طه محسن، دار آفاق عربية، العراق، 1405هـ - 1985م.

❖ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، الطباعة المنيرية، عالم الكتب، بيروت، (لا.ت).

❖ ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق : السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس ط1، 1980م.

❖ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت773 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2003 م.

❖ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.

❖ عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، تح :بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ - 2004 م .

❖ عيون أخبار الرضا، للشيخ الأقدم والمحدّث الأكبر أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي – قدس سرّه – (ت 381هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: العلّامة الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1404هـ -

1984م، ط1.

❖ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط20101 ,م.

❖ فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة، علي بن ابراهيم الحلبي – صاحب السيرة الحلبيَّة - (ت1044هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السوريَّة للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق 2007م.

❖ فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ (رجال النجاشي)، ممّا جمعه الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (ت 450 هـ)، تحقيق: الحجّة السيّد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، إيران، ط7، 1424هـ.

❖ في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1386هـ– 1966م.

❖ في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ – 1986م، ط2

❖ قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط1، د. ت.

❖ كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، تصحيح: الأستاذ أسعد الطيّب، مطبعة أسوة، ط4، 1435هـ، 2/ 310 مادة (شَرَطَ).

❖ كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان اليمني (ت599هـ)، تح : هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد،1404 هـ–1984م .

❖ لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الأفريقي (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط14143 ,هـ.

❖ متممة الأجرومية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ات954هـ)، د. ط، د. ت.

❖ مثل المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تح: الأستاذ صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1427هـ- 2006م.

❖ مجالس العلماء، للزجاجي (ت337هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1403هـ-1983م.

❖ مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت (د.ت).

❖ مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تح: د. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1432هـ - 2010م.

❖ مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح :د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1975م .

❖ معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تح : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط3، دار الشروق، جدة، 1404هـ-1984م.

❖ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت311هـ)، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م .

❖ معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2،1431 هـ- 2010م.

❖ معاني القرآن، للفراء (ت207هـ)، تح : نجاتي، والنجار، وشلبي، وناصف، ط3، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1422هـ-2001م

❖ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان،

الأردن، 1431هـ – 2010م، ط1.

❖ معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار المنارة – جدّة، دار الرفاعي– الرياض، ط3، 1988م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ,دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

❖ مفتاح العلوم ,يوسف بن أبي السكاكي الخوارزمي (ت626هـ) ,ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

❖ مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1366هـ.

❖ ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ)، دار السلام – القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ –2005م.

❖ من نحو المباني إلى نحو المعاني، بحثٌ في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين – دمشق، ط1، 2003م.

❖ منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر -عمان.

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط1، 1415هـ 1996م.

❖ نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

❖ نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ – 1974م.

❖ نحو المعاني : د .أحمد عبد الستار الجواري، (د–ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي،

بغداد، 1407هـ1987 - م.

❖ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت606هـ)، تحقيق :الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر– بيروت، ط1، 1424هـ– 2004م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، المكتبة التوفيقية بمصر، د.ت.

Abstract:

The grammatical research is not considered in its cradle, rather it reached its highest rank. Sheikh Sedouq was a prominent in his time concerning narration of speech about Imams (p.b.u.t.) reaching to the prophet Mohammed(p.b.u.h.), for he was in the middle of three trusted narrative Mohammeds.

The book ' Thewab Al a'mal' has not searched before except by me. Thus, I tried hard to state it as possible, looking at the speeches of grammar, interpretation, and rhetoric scholars depending on the context in which the conditional devices were mentioned.

The research is composed of three chapters preceded by introduction, a preface, and followed by conclusion. The first chapter tackled the apocopative conditional devices which included three sections. The first section defines the conditional devices, the second section was about the letter apocopative conditional devices, the third section was about the nominal apocopative conditional devices.

The second chapter dealt with the non- apocopative condition which is divided into two sections. The first section discussed the denial conditional devices, the second section stated the non-denial conditional devices.

The third chapter described the two real verbs conditional, the apodosis, and the syndesis, as well as the images of the two verbs and their conjunction.

The study reach a number of results and the most prominent ones were the following:

1. It is required to have ‘ Fa ‘ in the apodosis. Through the research, it is stated that it appears in the nominal sentence and others in the apodosis places where ‘ fa ‘ is not mentioned.

2. The condition existed from committing and connecting in various positions, when it is said that is used in the reasoning contract then it is a mistake.

3. There were not a clear methodology or a certain procedure in dividing the conditional devices. So, I divided the relying on meaning and the other on work, while the third on its literal construction.

4. Some attributed the dominance of ‘ fa ‘ as the conditional due to literary rather than other.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Arabic Department

Conditional Style in the Mentioned Speeches in " Thewab Al A'mal" Book by Sheikh Sedouq (died 381 H.): A syntactic Study

by:

Hasan Abdul Abbas Kadhum Al Jenabi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree Arabic/ Literature

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Felah Resoul Hussein Al Husseini

(A.D. – 2022) (A.H. – 1444)